كلية الدفاع الوطني

مجلة استراتيجية تصدر كل عام عن كلية الدفاع الوطني - العدد الثاني عشر | سبتمبر | 2025

سيف بن زايد:
أصبحت كلية الدفاع الوطني اليوم صرحاً ونموذجاً في صناعة الفكر الاستراتيجي وإعداد القيادات لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات وتعزيزاً لأمن الدولة وحماية مكتسباتها الوطنية

إن كلية الدفاع الوطني تمثل امتدادا للمسيرة العلمية في دولة الامارات العربية المتحدة وفق رؤية تستهدف توفير أفضل المراكز التعليمية والمعرفية لتعزيز مهارات الكوادر الوطنية في مختلف العلوم لخدمة مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها الدولة

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله)

كلمة القائد

العميد الركن
سعيد حسن اليماحي
قائد كلية الدفاع الوطني

في ظل عصر متسارع الأحداث، وبيئة تتسم بتحوّلات جوهرية ذات أبعاد جيوسياسية واستراتيجية متقاطعة، تبرز الحاجة إلى وضع نتاج فكري مُلهم، يقدم قراءات تحليلية عميقة، تتجاوز التحديات برؤى مستنيرة واستشرافية، تلائم الحاضر وتستكشف المستقبل.

حيث يأتي هذا العدد الجديد من مجلة كلية الدفاع الوطني بنهج علمي استراتيجي رصين، يعكس الالتزام بتقديم محتوى غنيّ وشامل، يستند إلى منهجية دقيقة ورؤية نقدية واعية، نحرص من خلال مقالاته على أن تظل المجلة منبراً للفكر الاستراتيجي، ومنهلاً للعلوم السياسية، وليلتقي قرّاؤها في حوار فكري بنّاء، يتبادلون الآراء ويناقشون القضايا المصيرية، وبما يعزز تلاقح الرؤى ورسم ملامح المستقبل.

إن مجلة كلية الدفاع الوطني ليست منبراً علمياً فحسب، بل هي مرآة تعكس الرؤية الثاقبة لسيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة «حفظه الله»، لهذا الصرح العلمي والبحثي الطموح، هذه الرؤية التي تعبّر عن رسالة مؤسساتنا التعليمية والأكاديمية، وتبرز دورها الحيوي في تطوير الفكر ومواكبة المتغيرات المتسارعة، واستشراف تحدياتها ومساراتها المستقبلية، والعمل بصورة متكاملة مع باقي المؤسسات الوطنية من أجل خدمة قضايا مجتمع الإمارات وأمننا الوطني.

كما تسعى مجلة كلية الدفاع الوطني، من خلال صفحاتها، إلى تجسيد رؤية ومهمة الكلية التي تُعد مصدراً أساسيّاً للدراسات الاستراتيجية والأمنية، ومنبعاً لتطويرالفكرالاستراتيجيّ، حيث تتجلى مهمتها في إعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية، ورفع قُدراتهم على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني، والإقليمي، والدولي، وفهم أسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية.

وترتكز كلية الدفاع الوطني على منهاج علمي رصين، يشمل العديد من المساقات الّتي تضمن تحقيق رؤية وأهداف الكلية، من خلال أربعة محاور رئيسة، هي البيئة الاستراتيجية، والتي تُعنى بمتغيرات البيئة المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى السياق الاستراتيجيّ، ومساق أدوات القوة الوطنية (مساق الدبلوماسية والمعلوماتية والاقتصادية والعسكرية)، إلى جانب مساق الأمن الوطني.

فمجلة كلية الدفاع الوطني هي نافذة يطلّ من خلالها القرّاء على مهام الكلية، والتي يأتي ضمنها اللقاءات مع القادة وصنّاع القرار في الدولة، حيث تُعدّ هذه اللقاءات أحد أهم ممكنات الكلية وتأهيل الدارسين، فقد زار سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع مقر الكلية، كما التقى سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية وفدا من منتسبي دورة الدفاع الوطني الثانية عشرة، وقد أشاد سموهما بجهود الكلية وحرصها على استقطاب الكفاءات الوطنية.

وعلاوة على ذلك، فإن مجلة كلية الدفاع الوطني تولي أهمية خاصة لأن تكون متناغمة ومتماشية مع السياسات و الاستراتيجيات، والمبادرات التي تطلقها الدولة في مختلف المجالات، وفي إطار تخصيص عام 2025 ليكون «عام المجتمع» في دولة الإمارات، يبرز هذا العدد الجديد من مجلتنا دور القوات المسلحة في مبادرة «عام المجتمع»، وذلك من خلال توظيف قدراتها وخبراتها لدعم جهود الدولة والمجتمع المدني، فضلا عن مساهمة قواتنا المسلحة في تعزيز الترابط الوطني وتحقيق رؤية الدولة نحو تنمية مجتمعية متكاملة.

ويُشرفني أن أرحب بقرّاء مجلة الدفاع الوطني، والتي تخطو بثقة وبثبات نحو عامها الثاني عشر، بعدد جديد يحمل في طياته موضوعات تواكب المستجدات، وتتماشى مع القضايا المعاصرة، وتلبي طموحات قرائها.

وختاماً، نأمل أن يكون هذا العدد انعكاساً لعهدنا والتزامنا المستمر بتقديم مادة علميّة تُلبي تطلعات قرائنا وطموحاتهم، ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لكل من ساهم في تجهيز هذا العدد، من مفكرين وكتّاب، كي يسطع نجمه بهذه الحُلة الجديدة في محتواها والهادفة في مضامينها، كما نرحب دائمًا بآرائكم ومقترحاتكم التي تثري منابرنا العلميّة.

كلية الدفاع الوطني

مجلة استراتيجية تصدر كل عام عن كلية الدفاع الوطني
وزارة الدفاع – الإمارات العربية المتحدة
تأسست في يونيو عام 2014

الغلاف

سيف بن زايد:
أصبحت كلية الدفاع الوطني اليوم صرحاً ونموذجاً في صناعة الفكر الاستراتيجي وإعداد القيادات لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات وتعزيزاً لأمن الدولة وحماية مكتسباتها الوطنية

الإشراف العام:
العميد الركن/ سعيد حسن اليماحي

رئيس التحرير:
العميد الركن/ ذياب غانم المزروعي

مدير التحرير:
العميد الركن/ سالم راشد الزعابي

هيئة التحرير:
الدكتور/ محمد خلفان المحيربي
منى عيد المحيربي
جميلة سالم الكعبي
الدكتور/ فتحي أبوبكر المراغي
الدكتور/ زاهد شهاب أحمد
الدكتور/ شادي أحمد منصور

سكرتارية التحرير:
موزة عادل الشيب
عائشة سالم السويدي

التدقيق اللغوي:
الدكتور/أحمد عبدالتواب عبدالسلام

الإخراج والتصميم:
آمنة مبارك الزعابي
ليام كلايتون

التصوير:
محمد رمضان البلوشي

الهاتف:
+97124961221

البريد الإلكتروني:
hr@ndc.ac.ae

www.ndc.ac.ae

المحتويات

08 سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان يشهد حفل تخريج دورة الدفاع الوطني الثانية عشرة

14 الذكاء الإصطناعي ومستقبل الدفاع
معالي/محمد بن مبارك المزروعي

18 الإمارات وسياسة الاستقلال الاستراتيجي
معالي الدكتور/أنور بن محمد قرقاش

22 الأمن الوطني ودور الوزارة في تحقيق المبادئ العشرة للخمسين لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
معالي/سهيل بن محمد المزروعي

26 الشباب "ثروة" الدولة الأهمّ لتحقيق طموحات المستقبل
معالي الدكتور/سلطان بن سيف النيادي

30 أهمية البيانات بوصفها قدرة عسكرية استراتيجية
سعادة اللواء الركن الدكتور/مبارك سعيد بن غافان الجابري

34 مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية... إسهامات بارزة في تحقيق مبادئ الخمسين لدولة الإمارات
سعادة/غنام بطي المزروعي

38 الجمع بين التأهيل الاستراتيجي والتطوير الشخصي
سعادة الدكتور/ناصر حميد النعيمي

42 الذكاء الاصطناعي عامل استراتيجي في بناء القوة الشاملة للدولة
الدكتور/محمد عبدالله العلي

46 القوة المعلوماتية وتأثيرها في صياغة معادلات القوة الوطنية
العميد ركن/عبدالله راشد الظنحاني

50 تحليل السياسة الخارجية بين الأطر النظرية والتطبيقات العملية لدول الخليج
الدكتور/محمد عيسى النوبي

54 مشاركة الشباب في العمل العام كأداة لتعزيز الانتماء الوطني
الدكتورة/سارة عادل منصور

58 الاستراتيجية البحرية الأوروبية وانعكاساتها على الأمن البحري لمنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر
الدكتورة/سالي خليفة إسحق

62 التوجه الصيني نحو الإمارات...رؤية للمستقبل
الدكتورة/عاشة قادة بن عبدالله

66 تداعيات الدبلوماسية القسرية الأمريكية على التوازن الدولي
الدكتور/ فتحي أبوبكر المراغي

72 توظيف دبلوماسية الذكاء الاصطناعي لدولة الإمارات
العقيد ركن/عبدالله محمد الشهياري

76 الانعكاسات النفسية للطوارئ والأزمات والكوارث على المجتمع والأمن الوطني
أحمد سهيل الكتبي

80 التحولات الجيوسياسيّة وتطور السرد الإستراتيجي لدولة الإمارات
مريم راشد الزعابي

84 الاستقلال الاستراتيجي للدول الصغرى والمتوسطة في عالم أحادي القطبية
العميد الركن/ ذياب غانم المزرعي

100 اقتراب صن تزو غير المباشر للحرب، وانعكاساته على صراعات القوى الكبرى
الدكتور/شادي عبدالوهاب منصور

110 عدسة الكلية

إن كلية الدفاع مصنع الرجال الأكفاء، المؤهلين بقوة العلم والابتكار والإبداع في تخصصاتهم، التي تمكنهم من المشاركة في صنع القرار الوطني، والتخطيط السليم لحماية أمننا ومكتسباتنا الوطنية

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي (رعاه الله)

كلمة التحرير

العميد الركن
ذياب غانم المزروعي
رئيـس التحريـر

يُسعدني أن أرحب بكم في هذا العدد الجديد من مجلتنا « كلية الدفاع الوطني»، والذي نحرص فيه على تقديم موضوعات متنوعة، ومقالات متميزة، تم انتقاؤها بعناية لتلبي اهتماماتكم المختلفة، وقد عمدنا في هذا العدد أن نستكشف التحديات، ونعكس تعقيدات المشهد العالمي من حولنا.

في عامٍ أعلنته قيادتنا الرشيدة عاماً للمجتمع، تزداد مسؤوليتنا جميعاً في مختلف مؤسسات الدولة الوطنية، ومنها كلية الدفاع الوطني، لتجسيد هذا التوجه النبيل قولًا وفعلًا. فالمجتمع هو منطلق الأمن والاستقرار، وهو الحاضن الأول للقيم والمثل، وهو المورد الأهم للطاقات البشرية التي تنطلق من أجلها جهود دولة الإمارات في التنمية والدفاع عن المقدرات والمكتسبات والمصالح الوطنية على حد سواء.

حيث يشهد عصرنا الحالي ترابطاً في الأحداث وتسارعاً في المتغيرات الجيوسياسية، يصاحب ذلك تطور مذهل في التقنيات الحديثة، تجلت تأثيراته في ثورة الذكاء الاصطناعي، التي عمّقت تقارب وتشابك العلاقات والمصالح بين مختلف الأطراف في محيطنا الإقليمي والدولي.

ومن هذا المنطلق، هدفنا إلى أن يتضمن هذا العدد موضوعات تلامس هذا المشهد المتغير بطرح الأفكار السديدة والرؤى المستنيرة، للسياسيين الاستراتيجيين صناع القرار، وللباحثين، والمفكرين والخبراء، ومن ثم الإسهام في وضع الخطط والاستراتيجيات بهدف الوصول إلى فهم أعمق للواقع المتطور باستمرار، والذي يتطلب تحليلاً عميقاً، ورؤية استشرافية نتجاوز بها التحديات الآنية والمستقبلية .

وفي هذا العدد الـ (12) تأتي مجلة كلية الدفاع الوطني، في إصدارها السنوي، كعادتها؛ مرآةً فكريةً تعكس الحراك المعرفي والتطور الفكري لأقلام مساهميها من أصحاب الرأي والفكر.وقد تناولت هذه الإسهامات موضوعات دقيقة ومتنوعة تتعلق بالأمن الوطني، والذكاء الاصطناعي ومستقبل الدفاع، وسياسة الاستقلال الاستراتيجي، والدراسات المستقبلية، والسياسات الجيواستراتيجية، والدبلوماسية الدفاعية، وإدارة الأزمات، وأدوات قوة الدولة، وغيرها من المقالات التي تزيّنت بها صفحات المجلة التي تندرج جميعها ضمن محتوى المجلة العلمي الاستراتيجي.

إن القيمة الحقيقية لهذه المقالات لا تكمن فقط في عمق التحليل ودقة الطرح، بل في كونها تعبّر عن رؤى متنوعة وخلفيات معرفية متكاملة لقطاعاتٍ وطنية متعددة، إذ عبّر كُتّابها عن رؤاهم من منطلقاتٍ علميةٍ ومهنية، واضعين نصب أعينهم مسؤولية الإسهام في صياغة وعيٍ استراتيجي مستنير لدى القرّاء وذوي الاطلاع، سواء من داخل المؤسسة العسكرية أم من الباحثين والمهتمين في مختلف القطاعات، ولعل هذا التنوّع المعرفي هو ما يمنح مجلة الدفاع الوطني بُعداً مجتمعياً، حيث تلتقي الأفكار تحت مظلة المصلحة الوطنية العليا.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد هذا العدد من المجلة، من الكتّاب والباحثين والمحررين والفنيين وأسرة المجلة وإدارتها.

أسأل الله أن يُبارك هذا العام، عام المجتمع، وأن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا الوطن العظيم، قيادةً وشعباً، وأن تظل كلية الدفاع الوطني منارةً للفكر الاستراتيجي، وركيزةً أساس من ركائز أمننا الوطني وازدهارنا المستقبلي.

سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان يشهد حفل تخريج دورة الدفاع الوطني الثانية عشرة

شهد الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، حفل تخريج دورة الدفاع الوطني الثانية عشرة (2024–2025) الذي أقيم في مقر الكلية بأبوظبي، بحضور معالي محمد بن مبارك بن فاضل المزروعي، وزير الدولة لشؤون الدفاع، وعدد من كبار المسؤولين والضباط.

وهنّأ سموه الخريجين على جهودهم المثمرة، وأدائهم الفعال طوال فترة تلقيهم التعليم الأكاديمي والتدريب المهني الميداني في الكلية، مجسدين الإمكانيات العالية، والكفاءة التي تعكس قدرتهم على مواصلة دعم مسيرة التنمية المستدامة للدولة لاسيما في مجالات الأمن الوطني والدفاع والاستدامة والابتكار.

أشاد سموه بالعمل المميز الذي تقوم به كلية الدفاع الوطني والتي أصبحت اليوم صرحاً ونموذجاً في صناعة الفكر الاستراتيجي وإعداد القيادات، ورفد الدولة بالكفاءات الوطنية وتأهيل الكوادر العسكرية الأمنية بالموارد اللازمة ليكونوا على مستوى عالٍ من الجاهزية في مواجهة مختلف الأحداث والتحديات، وتعزيزاً لأمن الدولة وحماية مكتسباتها الوطنية.

ورحب العميد الركن سعيد حسن اليماحي، قائد كلية الدفاع الوطني، في كلمته خلال الحفل، بسمو راعي الحفل والحضور الكريم، مؤكدًا اعتزاز الكلية بتخريج عدد من القيادات الوطنية في القطاعات العسكرية والمدنية، ممن أكملوا عامًا دراسيًا مكثفًا في بيئة أكاديمية استراتيجية، تهدف إلى إعداد قيادات قادرة على فهم وتحليل منظومة الأمن الوطني بمفهومها الشامل، والتفاعل مع التحديات والمتغيرات الجيوسياسية على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضح أن الكلية تحرص سنويًا على تطوير برامجها الأكاديمية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، ويعزز من جاهزية الكوادر الوطنية لمواجهة التحديات الأمنية والجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية، من خلال تنمية التفكير الاستراتيجي والقدرة على الاستباق والابتكار.

وأضاف أن الكلية أصبحت منارة علمية ومنصة وطنية لإعداد القيادات العليا في الدولة، مشيرًا إلى أن كلية الدفاع الوطني خرجت منذ تأسيسها قادة إستراتيجيين يشغلون اليوم مناصب مهمة في مختلف مؤسسات الدولة.

ولفت إلى أن دورة هذا العام عُقدت تحت شعار «عام المجتمع»، والذي أطلقته القيادة الرشيدة، تأكيدًا على أهمية التلاحم المجتمعي والوعي الوطني في ترسيخ الأمن الوطني، وهو ما حرصت الكلية على تعزيزه ضمن البرامج الدراسية للدورة.

وفي ختام الحفل، كرم سمو راعي الحفل الخريجين، وسط إشادة واسعة بالمستوى المتقدم للمحتوى الأكاديمي والجهود المبذولة لإعداد الكوادر الوطنية القادرة على الإسهام في تعزيز منظومة الأمن الوطني لدولة الإمارات.

الشيخ صقر بن فيصل القا
انرة البلدية والتخطيط - حكوم

كلية الدفاع الوطني
National Defence College

حفل تخريج دورة الدفاع الوطني

الاثنين 09/ 06

الثانية عشر 2024 - 2025
2025 /0

الذكاء الإصطناعي ومستقبل الدفاع

معالي/محمد بن مبارك المزروعي
وزير الدولة لشؤون الدفاع

على مدار العقد الماضي، تطوّر الذكاء الاصطناعي من مجرد اختبارات مختبرية متخصصة إلى تقنيات منتشرة ومزدوجة الاستخدام، وقد أدت تلك التقنيات بالفعل إلى تغيير طبيعة الحروب. وتتسابق القوات العسكرية في جميع أنحاء العالم للاستفادة من إنجازات الذكاء الاصطناعي ودمجها في جميع المجالات، بدءاً من برامج التخطيط في القيادات الرئيسية وحتى أنظمة الأسلحة في الخطوط الأمامية. وقد اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا التوجه، مدركةً أن الذكاء الاصطناعي يمثل طفرة تقنية ستُعيد بناء الأمن الوطني للأجيال القادمة.

وعلينا أن نواصل ريادة الابتكار التقني، وأن نستفيد من التطبيقات المتنوعة للذكاء الاصطناعي، والتي تشمل:

- التغيرات في شبكات القيادة والسيطرة وأدوات دعم اتخاذ القرار، حيث يقوم الذكاء الاصطناعي بفحص صور الأقمار الاصطناعية وشبكات الاتصال والوسائط الإعلامية؛ لتزويد القادة بتوصيات أسرع مما تستطيع تقديمه القدرات البشرية.
- توفير هياكل معالجة البيانات والمراقبة التي تمكّن الأقمار الاصطناعية ذاتية التشغيل والطائرات بدون طيار من مسح الحدود والسواحل وممرات الشحن، وتحديد الحالات الخطرة في الوقت الفعلي.
- تحديد الأهداف وتوجيه الضربات الدقيقة، معززة بخوارزميات تدمج مدخلات أجهزة الاستشعار، ومواءمتها مع قواعد الاشتباك الفاعلة، واقتراح عمليات ربط الأسلحة بالأهداف لتقليل حجم الخسائر الناجمة.
- تحسين تخطيط الإمداد باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتبسيط مسارات الإمداد وتوقع أعطال المعدات، وتوسيع نطاق برامج الصيانة الاستباقية لإطالة عمر محركات الطائرات، ومحركات المركبات المدرعة، وأنظمة الرادار.
- تقوم مؤسسات التدريب بنشر برامج محاكاة السيناريوهات التدريبية للجنود من خلال مواجهة خصوم افتراضيين وقادرين على التفاعل.

تتجاوز هذه التطبيقات الاهتمامات العسكرية الحصرية، فهي تشكل إطار العلاقات الدفاعية الدبلوماسية من خلال تحديد الجهة التي تضع المعايير وتتحكم في الخوارزميات الحساسة. وتفرض أيضًا ضغوطاً وتتيح فرصاً تنافسية داخل قطاعات الصناعات الدفاعية الوطنية، وتتطلب تقنيات تصنيع جديدة ومراكز أبحاث وأنظمة ملكية فكرية. وعلاوة على ذلك، فإنها تستلزم إعادة تقييم تخطيط القوى البشرية والتي تؤثر على تحديد عدد الأفراد المطلوبين، وزيادة أو تقليل التخصصات، والأماكن اللازمة لتوظيف المهارات لتحقيق أقصى قدر من التكامل بين الإنسان والمعدات.

تأثير الذكاء الاصطناعي في الدفاع

العلاقات الدفاعية الدبلوماسية

تُعدُّ القيمة الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي مهمة للغاية لدرجة أن إتقان تطبيقاته العسكرية يؤثر الآن في ميزان القوى العالمية. وتقوم الدول الرائدة في تصميم الخوارزميات وتنظيم مجموعة البيانات وتكامل المنصات ذاتية التشغيل بوضع معايير التشغيل البيني والتحكم في سلاسل الإمدادات وممارسة نفوذ دبلوماسي غير مسبوق. ويوفر التعاون الوثيق مع الدول التي تبنت هذه الأنظمة في وقت مبكر - ومنها الولايات المتحدة والصين وروسيا وأعضاء حلف الناتو المتقدمون تقنيًا

تُعدُّ القيمة الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي مهمة للغاية لدرجة أن إتقان تطبيقاته العسكرية يؤثر الآن في ميزان القوى العالمية

إمكانية الوصول إلى أحدث الأبحاث ونطاقات الاختبار والرؤى والأفكار العملياتية.

كما يعدّ فهم التأثيرات العالمية والإقليمية للذكاء الاصطناعي في مجال الدفاع، والعمل على ضمان إمكانية الوصول والحفاظ على الميزة العسكرية التنافسية في ظل التطور التقني المتسارع، أمرًا ضروريًا لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويمكن لدولة الإمارات تعزيز مكانتها من خلال اتفاقيات الدفاع المتعددة الأطراف، والمختبرات والتدريبات المشتركة، ومشاريع البحث والتطوير التعاونية. وتتجاوز هذه العلاقات المعاملات؛ فهي تساعد في حل المسائل النظامية، مثل بروتوكولات مشاركة المعرفة، وحدود التصنيف، وأنظمة مراقبة الصادرات. ومن خلال التفاوض على معايير مشتركة لوضع ملصقات البيانات أو عمليات تحديث البرامج الآمنة، يضمن الشركاء إتاحة إمكانية التشغيل البيني والتوافق في المستقبل. وتقلل هذه الأطر أيضاً من مخاطر الاعتماد على منظومة المورد الواحد - وهو مصدر قلق متزايد في مشهد الذكاء الاصطناعي المتسارع.

الشراكة الصناعية والصناعات الدفاعية

يعمل الذكاء الاصطناعي على إعادة تشكيل الصناعات الدفاعية العالمية، من خلال تغيير كيفية تطوير القدرات العسكرية وإنتاجها ونشرها. ويؤدي دمج الذكاء الاصطناعي في هياكل القوات إلى تحولات اقتصادية أوسع نطاقًا نحو قطاعات التصنيع والخدمات فائقة التقنية. كما يؤثر الذكاء الاصطناعي ليس فقط على البرمجيات، بل على تصميم الأجهزة وهندسة المواد وتقنيات التصنيع والإجراءات التشغيلية، ولقد أصبحت الصناعات الدفاعية أكثر مرونة واعتمادًا على البيانات، حيث تستفيد من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير النماذج الأولية بشكل أسرع، وإجراء الصيانة الاستباقية، وتطوير الأنظمة الذاتية، والقدرة على التكيف مع المهام.

ويمثل هذا التحول بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة أمراً ضرورياً للأمن الوطني، وذلك بتقليل الاعتماد على الموردين الخارجيين. كما يتوافق هذا التحول مع أهداف التنوع الاقتصادي للدولة، مما يعزز

نمو الصناعات فائقة التقنية ويخلق فرص عمل تتطلب مهارات فائقة ومتخصصة. ومع تحول الذكاء الاصطناعي إلى عنصر أساسي في التنافسية العسكرية، فإن وجود صناعات دفاعية قوية وقادرة على التكيف مع المهام سيضمن قدرة دولة الإمارات على الاستجابة بكفاءة وفاعلية للتهديدات المتطورة.

ولكي تحافظ دولة الإمارات على قدرتها التنافسية، يجب أن تواصل الاستثمار في تطوير تقنيات أساسية، مثل أشباه الموصلات والاتصالات الآمنة وأنظمة الطاقة، مع بناء سلاسل إمداد قادرة على الصمود ومواجهة التحديات المحلية. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز البحث والابتكار من خلال الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص سيكون ضرورياً لمواكبة تسارع التطور التقني.

تخطيط القوى البشرية

تتجاوز الآثار المترتبة على رأس المال البشري لاعتماد الذكاء الاصطناعي مجرد تعليم الأفراد تشغيل الأدوات الجديدة، فهي تمثل تحولاً جوهرياً في كيفية هيكلة الجيوش ومجالات توظيف الخبرات. وتُعيد مؤسسات الدفاع التفكير في الأدوار ومسارات التدريب ومتطلبات الأفراد، وتقلل الأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي من الحاجة إلى بعض الأدوار التقليدية بينما تؤدي إلى المزيد من الطلب على اكتساب خبرات جديدة في علوم البيانات والروبوتات وتكامل الأنظمة.

وترى دولة الإمارات أن تأهيل القوى البشرية العسكرية أمرٌ ضروريٌّ لتحقيق الفوائد الكاملة للقدرات التي يدعمها الذكاء الاصطناعي، فبدون توفر المهارات المناسبة، قد لا ترقى حتى أكثر التقنيات تقدمًا إلى مستوى إمكاناتها. ويُعدُّ توفر قوات حديثة وعلى دراية بتقنيات الذكاء الاصطناعي أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على الجاهزية العملياتية والأمن الوطني في ساحة قتال سريعة التطور.

يجب على دولة الإمارات إضفاء الطابع المؤسسي على تحليلات القوى البشرية القائمة على الذكاء الاصطناعي؛ لإجراء توقع أفضل لمتطلبات الأفراد المستقبلية ومجموعات المهارات المتطورة. ويُعدّ توسيع نطاق المنح الدراسية والبرامج التدريبية في التعلم الآلي والروبوتات وهندسة النظم أمرًا حيويًا، إلى جانب دمج أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم العسكري، حيث يمكن أن يوفر التعاون مع الجامعات المدنية شهادات في مجال الأنظمة ذاتية التشغيل وعلوم البيانات، بينما يمكن لبرامج التبادل مع القوات الحليفة أن تُطلع الضباط على أفضل الممارسات العالمية في مجال التعاون بين الإنسان والآلة، وستضمن هذه المبادرات مجتمعةً أن تكون القوات المسلحة ماهرة وقادرة على التكيف وجاهزة للقيادة في عصر الذكاء الاصطناعي.

مسار الدمج الشامل للذكاء الاصطناعي

أولاً، بالرغم من أن فوائد الذكاء الاصطناعي مذهلة وغير محدودة، إلا أن الطريق إلى الاعتماد الكامل عليه لا يخلو من التحديات. ويتمثل التحدي الأول في تحقيق التوازن بين الأتمتة والقرار البشري. وفي البيئات عالية المخاطر، مثل اعتراضات الدفاع الجوي أو تصاريح الضربات الدقيقة، يجب أن يفهم العسكريون منطق الخوارزميات جيداً بما يكفي لتأكيد التوصيات أو تجاوزها. ويمكن أن تؤدي نماذج "الصندوق الأسود" التي تفتقر إلى إمكانية التفسير إلى زعزعة الثقة وتأخير القرارات، مما يتعارض مع الميزة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي.

ثانيًا، البنية التحتية الرقمية الآمنة والمرنة غير قابلة للتفاوض، ونظرًا لأن الخوارزميات تعتمد على البيانات، سيستهدف الخصوم الأقمار الاصطناعية وكابلات الألياف الضوئية والأنظمة السحابية التي تدعم العمليات العسكرية. ويمكن أن تؤدي الاختراقات السيبرانية إلى تدمير بيانات التدريب، مما يؤدي إلى أخطاء خفية يترتب عليها نتائج وخيمة أثناء القتال.

ثالثاً، لا يمكن ببساطة استبدال المنصات القديمة بين عشية وضحاها. ولا يزال أمام العديد من الأنظمة الحالية بدءًا من الطائرات المقاتلة وحتى المدفعية سنوات من العمر التشغيلي. ويتطلب دمج المكونات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في هذه الأنظمة هياكل معيارية مفتوحة وخططاً مفصّلة لإدارة التغيير لتجنب الانقسام والحفاظ على الاتساق.

وأخيراً، لا تزال المعايير الأخلاقية والقانونية والتشغيل البيني متقلبة ومتغيرة، وتختلف حدود التشغيل الذاتي في الأنظمة الفتاكة باختلاف الحلفاء، وغالباً ما تكون ضوابط تصدير البرامج أقل تطوراً من تلك التي تحكم المعدات الفعلية. وينبغي على دولة الإمارات أن تواصل دورها الريادي في استضافة المنتديات الإقليمية لإرساء مبادئ مشتركة، بما يضمن بقاء عمليات التحالف متوائمة وفاعلة.

لا يمكن فصل مستقبل العمليات العسكرية لدولة الإمارات عن تقدم الذكاء الاصطناعي. وسواء كان تحليل صور الأقمار الاصطناعية لاكتشاف

تتجاوز الآثار المترتبة على رأس المال البشري لاعتماد الذكاء الاصطناعي مجرد تعليم الأفراد تشغيل الأدوات الجديدة، فهي تمثل تحولاً جوهرياً في كيفية هيكلة الجيوش ومجالات توظيف الخبرات

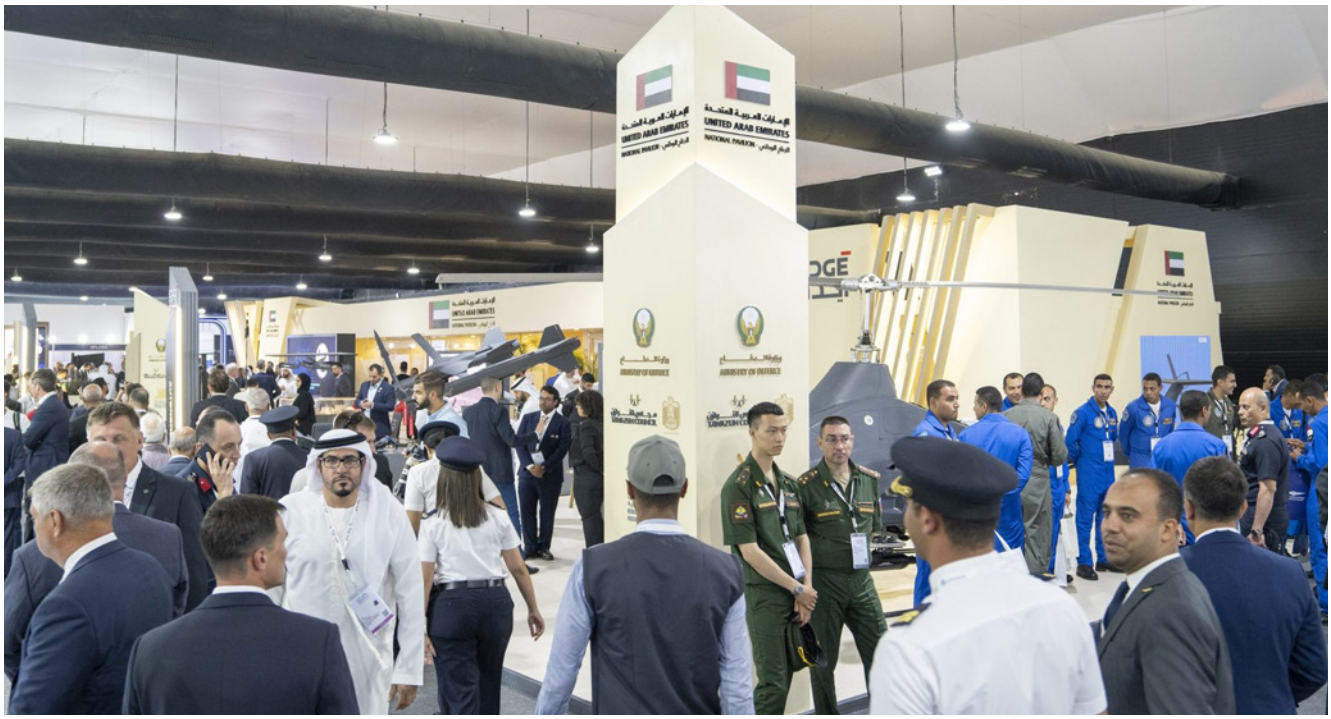

التهديدات، أو توجيه الطائرات بدون طيار ذاتية القيادة في مهام مكافحة التمرد، أو توقع احتياجات صيانة المعدات، فإن الذكاء الاصطناعي يشكل جزءًا رئيسيًا من الجاهزية العملياتية اليومية. ومع ذلك، لا تشكل التقنيات وحدها حلاً كافيًا بمفردها. وتضمن الشراكات الاستراتيجية الوصول إلى أفضل الأفكار، وتدعم قاعدة صناعية دفاعية قوية السيادة والنمو الاقتصادي، وتؤمّن القوى البشرية الماهرة والجاهزة للذكاء الاصطناعي ميزة طويلة الأجل.

لا تزال التحديات قائمة، وتشمل تهديدات الأمن السيبراني، والمخاوف الأخلاقية، وتكامل الأنظمة القديمة، وكل ذلك يتطلب إدارة استباقية. وختاماً، في حين أن الذكاء الاصطناعي يعالج البيانات بسرعة الآلة، إلا أنه لا يمكنه أن يحل محل الحس البشري، أو التقدير الأخلاقي، أو البصيرة الاستراتيجية. ويمكن لدولة الإمارات، من خلال دمج التقنيات المتطورة مع العقيدة المنضبطة والكوادر الماهرة، أن تضمن تفوقًا حاسمًا في عصر المعلومات، والسرعة، والقدرة على المواءمة.

لا يمكن فصل مستقبل العمليات العسكرية لدولة الإمارات عن تقدم الذكاء الاصطناعي

الإمارات وسياسة الاستقلال الاستراتيجي

معالي الدكتور/أنور بن محمد قرقاش
المستشار الدبلوماسي لصاحب السمو رئيس الدولة

في ظل نظام دولي يشهد انقساماً حاداً بين القوى الكبرى، ونشوء حالة من الاستقطاب والتصنيف، أصبحت العديد من الدول ترزح تحت ضغوط هائلة لتحديد خياراتها، وإلى أي من الأطراف ستنحاز، خصوصاً فيما يتعلق بتحالفاتها الدولية. وقد أدى ذلك أحياناً إلى اتخاذ قرارات تمس سيادتها الوطنية ومصالحها العليا.

في خضم هذا المشهد المعقّد، اختارت دولة الإمارات أن تسلك نهجاً بعيداً عن اللعبة الدولية القائمة على الاستقطاب والتصنيف، وأن تتبنى سياسة الاستقلال الاستراتيجي، التي توازن بين تحالفاتها وشراكاتها الدولية. فهي توظف علاقاتها مع محيطها العربي، وتحالفاتها في الغرب، وشراكاتها في الشرق بما يخدم مصالحها الثابتة، من منطلق التعاون والعمل المشترك مع كافة القوى الكبرى، دون الانجراف إلى سياسة التبعية في اتخاذ المواقف المرتبطة بالقضايا والملفات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وخلال العقد الأخير، تطورت السياسة الخارجية لدولة الإمارات، فرغم تحالفاتها التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى، بدأت تتخذ مساراً متوازناً في علاقاتها الخارجية بعيداً عن سياسة الاستقطاب، بهدف تحقيق التوازن بين القوى الكبرى التقليدية والقوى الناشئة، خصوصاً فيما يتعلق بالشراكات التجارية والاقتصادية. وقد عزز ذلك من مكانتها كدولة محورية في العديد من القضايا، نظراً لعلاقاتها المتميزة مع الشرق والغرب، وإدراكها لطبيعة التغيرات في النظام الدولي الإمارات، بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، «حفظه الله»، وانطلاقاً من نهجها الثابت في إعلاء المصالح الوطنية، تمكنت من الحفاظ على تحالفاتها التقليدية مع القوى الكبرى وتعزيزها، وفي الوقت ذاته، انفتحت بشكل كبير على العديد من دول العالم بما في ذلك الدول الآسيوية، مثل الهند والصين وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول، وعززت علاقاتها معها إلى مستوى الشراكات الاستراتيجية الشاملة. ولم يكن ذلك انحيازاً لطرف ضد آخر، بل نوعٌ من التوازن العقلاني والحكيم، القائم على أساس صلب مفاده أن الإمارات دولة ذات سيادة، وقرارها السياسي مستقل، يخضع لاعتبارات المصلحة الوطنية، وقدرتها على لعب دور إيجابي ومؤثر في الملفات الإقليمية والدولية.

وعند الحديث عن الاستقلال الاستراتيجي، لا بد من التطرق إلى رؤية الدولة وتوجهاتها، إذ تسعى إلى ترسيخ مكانتها وسمعتها كدولة مؤثرة في القضايا الإقليمية والدولية، ولاعب فاعل وشريك مهم في مواجهة التحديات العالمية. كما تعمل على تعزيز سياسة تنويع مصادر الدخل وديمومة الازدهار عبر فتح آفاق جديدة لاقتصادها. وهذه التوجهات تتطلب قرارات سيادية مستقلة، وانفتاحاً واسعاً على مختلف القوى التي تمتلك فرصاً ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بعيداً عن الضغوط الخارجية ومقاربات بعض التحالفات التي تقوم على مبدأ (الـ«مع أو الضد»)

الإمارات، تاريخياً ومنذ تأسيسها، ابتعدت تماماً عن سياسة المحاور والانحياز القائم على التحالفات والتبعية، مما أتاح لها فضاءات واسعة في علاقاتها الخارجية، وقدرة على اتخاذ قرارات أكثر مرونة واستقلالاً، بناءً على مبادئها الراسخة، خصوصاً ما يتعلق بعدالة القضايا وإنسانيتها وتوافقها مع القوانين الدولية.

سياسة الاستقلال الاستراتيجي التي تنتهجها الإمارات لم تكن رد فعل على التغيرات الدولية أو محاولة للنأي بالنفس، بل جزءٌ من رؤية متكاملة تهدف إلى وضع الإمارات في موقع أكثر تأثيراً في النظام العالمي

ومن هذا المنطلق، فإن سياسة الاستقلال الاستراتيجي التي تنتهجها الإمارات لم تكن رد فعل على التغيرات الدولية أو محاولة للنأي بالنفس، بل جزءٌ من رؤية متكاملة تهدف إلى وضع الإمارات في موقع أكثر تأثيراً في النظام العالمي، من خلال تنويع الشراكات والتحالفات، والابتعاد عن مبدأ التخلي عن علاقة لصالح أخرى. فالتوازن هنا يتمثل في الحفاظ على التحالفات القائمة، وفي الوقت ذاته توسيع شبكة العلاقات والشراكات والانفتاح على العالم، بما يضمن مصالحها، ويدعم رؤيتها، ويعزز من مكانتها، ويفتح آفاقاً جديدة لاقتصادها.

ولتعزيز استقلالها الاستراتيجي، ركزت الإمارات على ترسيخ مجموعة من المقومات العملية التي تتيح لها مواصلة هذا النهج والاستفادة منه بشكل ينعكس إيجابياً على مسيرتها التنموية. إذ ليس من الحكمة أن تسعى أي دولة إلى استقلالية قرارها الوطني دون أن تكون لديها مقومات تؤهلها لذلك، وتمنع أي انعكاسات سلبية عليها.

أولى المقومات التي عملت الإمارات على ترسيخها لتعزيز استقلالها الاستراتيجي تتمثل في القوة الدفاعية والردعية، إذ استثمرت خلال العقود الماضية في تحديث قواتها المسلحة، سواء من حيث تدريب وتأهيل القدرات البشرية أم رفد جيشها بأحدث أنواع الأسلحة والمعدات والتكنولوجيا، وتعزيز الجاهزية الدفاعية، بما يضمن لها الحفاظ على مكتسباتها ومنع أي تهديد خارجي، من خلال قدرة ردعية موثوق بها.

كما عملت على تعزيز الاستراتيجية الأمنية الشاملة، والتي تشمل الأمن الغذائي والمائي والاقتصادي، إضافة إلى تمتين النسيج الاجتماعي، وإعطاء الأولوية لمصالح الدولة وحماية الوطن والمواطن. فالمجتمع الآمن والمستقر يعد أحد أهم عناصر القوة التي تتمتع بها الدول، مما يمكّنها من اتخاذ قراراتها بكل استقلالية، بعيداً عن أي نوع من أنواع الضغوط.

وتؤمن الإمارات بأهمية البُعد الأخلاقي في السياسة الخارجية، باعتباره محوراً مهماً لتعزيز استقلالها الاستراتيجي، من خلال ربط سياساتها بمبادئ القانون الدولي، والعدالة، واحترام سيادة الدول، علاوة على

تؤمن الإمارات بأهمية البُعد الأخلاقي في السياسة الخارجية، باعتباره محوراً مهماً لتعزيز استقلالها الاستراتيجي، من خلال ربط سياساتها بمبادئ القانون الدولي، والعدالة، واحترام سيادة الدول

المصداقية والموثوقية. وقد أسست الدولة قاعدة صلبة لسمعتها كشريك موثوق يمكن الاعتماد عليه، وعززت هذا التوجه بسياسة نشطة في الدعم والإغاثة الإنسانية لمواجهة تداعيات الأزمات والحروب في المنطقة.

وعلى صعيد التحالفات، وسّعت الإمارات شبكة علاقاتها الخارجية عبر شراكاتها مع مختلف دول العالم في العديد من القضايا الرئيسية، مثل مكافحة الإرهاب والتغير المناخي، والدخول في شراكات شاملة على الصعيد الثنائي وضمن التكتلات الدولية، خصوصاً الاقتصادية منها، وذلك لموازنة علاقاتها وخلق مساحة واسعة لها للاستفادة من الفرص المتاحة إقليمياً ودولياً.

كما تؤمن الإمارات أن الاستقلال الاستراتيجي يتطلب الاستعداد لتحديات ومتطلبات المستقبل، ومواكبة آخر التوجهات العالمية، لذا تعمل على الاستثمار المكثف في قطاعات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المتقدمة، وعلوم الفضاء، والطاقة المتجددة، وتبني التقنيات المتطورة في كافة أوجه العمل، لتعزيز محورية دورها وترسيخ مكانتها وسمعتها التي بنتها على مدى العقود الخمسة الماضية.

وقد أتاحت سياسة الاستقلال الاستراتيجي للإمارات القدرة على القيام بدور ميسر ومساعد في دعم الحلول السياسية للأزمات، والتدخل

كوسيط موثوق به يتمتع بمصداقية عالية لخفض حدة التصعيد وتجسير المواقف بين الأطراف المختلفة، وذلك نظراً للثقة التي تتمتع بها على الساحتين الإقليمية والدولية، إذ لطالما تمكنت الإمارات من التوسط في العديد من الأزمات عبر عرض قنوات دبلوماسية وإنسانية ضرورية لتجاوز أو تخفيف التوترات والأزمات.

وفي المجمل، فإن هذه المقومات السياسية والاقتصادية والأمنية تضمن لدولة الإمارات مواصلة سياسة الاستقلال الاستراتيجي، والاستفادة من الفرص التي خلقها التنافس الدولي، وتقليل أي تداعيات ناتجة عن حالة الاستقطاب التي يشهدها النظام الدولي. وكل ذلك ما كان ليحدث لولا الحكمة والرؤية الاستشرافية للقيادة الرشيدة، التي تسعى لتعزيز مكانة وقدرة الإمارات في مختلف المجالات.

لقد أثبت نهج الاستقلال الاستراتيجي الذي تبنته الإمارات نجاعته وأهميته في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة، وترسيخ دور ومكانة الدولة، وتقوية شبكة علاقاتها. وهذا ما مكّنها من تطويع الظروف الإقليمية والدولية بما يخدم مصالحها الوطنية، دون الانجراف إلى سياسة المحاور أو التحالفات القائمة على مبدأ (الـ «مع أو الضد»)، مما دعم توجهاتها، وعزز قدراتها على ترسيخ دورها كشريك فاعل وموثوق.

أثبت نهج الاستقلال الاستراتيجي الذي تبنته الإمارات نجاعته وأهميته في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة، وترسيخ دور ومكانة الدولة، وتقوية شبكة علاقاتها

الأمن الوطني ودور الوزارة في تحقيق المبادئ العشرة للخمسين لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي/سهيل بن محمد المزروعي
وزير الطاقة والبنية التحتية

في عالم اليوم، حيث يزخر القرن الحادي والعشرون بفرص اقتصادية وسياسية وتكنولوجية غير مسبوقة، لا يمكن إنكار أن هذه الإنجازات تصاحبها تحديات جسيمة للأمن الوطني، وإن المفارقة تكمن في أنه كلما زادت الدول تقدماً وتطوراً في مجالات حيوية، كالطاقة والبنية التحتية والنقل والإسكان، ازدادت معها التحديات الأمنية تعقيداً وتشابكاً.

هذه القطاعات ليست مجرد دعائم للتنمية، بل هي حجر الزاوية في استقرار الدول وأمنها، إذ يشكل أمن الطاقة واستدامة البنية التحتية وجودة النقل والإسكان عناصر متكاملة تعزّز منعة الدول في مواجهة الأزمات، ومع ذلك، تظل هذه القطاعات هدفاً مباشراً للتحديات الأمنية الناشئة، ما يضع صانعي القرار أمام مشهد استراتيجي بالغ التعقيد، يتطلب رؤى شمولية وحلولاً مبتكرة تعكس إدراكاً عميقاً لطبيعة التحديات وحجمها.

مسؤولية الأمن وتحققه على نحو شامل ودائم في ربوع الوطن لا تقتصر على المؤسسات العسكرية والشرطية حصراً، بل إن جميع القطاعات المدنية والخاصة معنية بهذا الأمر، وثمة عوامل وأبعاد عدة تؤثر في الأمن الوطني، وأهمها البعد الاقتصادي، حيث العلاقة قوية بين الاقتصاد والأمن الوطني، ويتضح هذا من كون قوة الاقتصاد الوطني أحد الثوابت لدعم الأمن الوطني واستقراره في الدولة.

منظومة شاملة

الأمن الوطني ليس مجرد مفهوم تقليدي، بل هو منظومة شاملة تتداخل فيها السياسة والاقتصاد والطاقة والبنية التحتية والتعليم، وإن ضمان الأمن الوطني هو استثمار في المستقبل، وجسر عبور نحو استقرار مستدام ورخاء مشترك، وبذلك فإن وزارة الطاقة والبنية التحتية ليست مجرد جهة تنفيذية، بل هي محور رئيسي في تحقيق رؤية الإمارات للمستقبل، من خلال استراتيجياتها الشاملة ومشاريعها الطموحة، حيث تُسهم الوزارة في تحقيق الأمن الوطني وتعزيز الاستدامة وتنفيذ المبادئ العشرة للخمسين، ويبقى الالتزام بالابتكار والشراكات الدولية والعمل الجاد هو المفتاح لتحقيق هذه الرؤية، وترسيخ مكانة الإمارات كدولة لا تعرف المستحيل.

حجر الزاوية في تحقيق التنمية

إن الأمن الوطني يشكل حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة لأي دولة، فهو ليس فقط ضماناً للاستقرار الداخلي وحماية حدود الوطن، بل هو أيضًا المحرك الأساسي لتوفير بيئة آمنة تُشجع على الاستثمار، وتدعم استدامة الموارد، وتعزز رفاه المجتمع. في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتجلى الأمن الوطني في رؤية شاملة تربط بين القوة الدفاعية، والأمن الاقتصادي، وأمن الطاقة، واستدامة البنية التحتية، هذه الرؤية المتكاملة تمثل الأساس الذي تقوم عليه السياسات والاستراتيجيات الوطنية، مما يجعل الأمن الوطني عاملاً حاسماً في تحقيق النمو والازدهار على الأصعدة كافة.

تُعتبر المبادئ العشرة للخمسين وثيقة استراتيجية تحدد أولويات الإمارات في العقود القادمة، ومن خلال سياساتها وبرامجها، تترجم وزارة الطاقة والبنية التحتية هذه المبادئ إلى مشاريع واقعية تسهم في بناء مستقبل مزدهر ومستدام. وتمثل الوزارة حجر الزاوية في مسيرة الإمارات نحو مستقبل مشرق، من خلال الالتزام بالمبادئ العشرة للخمسين، تُثبت قدرتها على التكيف مع التحديات، واستغلال الفرص، وتعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية. يبقى مفتاح النجاح في رؤية القيادة الرشيدة، والعمل الجاد، والإيمان بأن الاستدامة ليست مجرد هدف، بل نهج حياة يُرسّخ مكانة الإمارات كدولة لا تعرف المستحيل.

تكامل الأدوار

في دولة الإمارات، تتجلى رؤية الأمن الوطني في تكامل الأدوار بين مختلف القطاعات، لا سيما الطاقة والبنية التحتية والإسكان والنقل والدور المحوري الذي تضطلع به وزارة الطاقة والبنية التحتية، إذ تعمل كجسر يربط بين الطموحات الاقتصادية والتنموية، حيث تقدم حلولاً مبتكرة لضمان استدامة التنمية واستقرار الوطن، وتعزيز قدرة الدولة على التكيف مع التحديات المستقبلية.

الطاقة عصب الحياة العصرية

عندما نتحدث عن الأمن الوطني، لا يمكن أن نغفل الطاقة التي تمثل عصب الحياة العصرية وأحد أهم عناصر الأمن، لذا تعمل حكومة الإمارات على تنفيذ استراتيجيات متقدمة لضمان تنوع مصادر الطاقة، والانتقال نحو الطاقة المتجددة والنظيفة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية السلمية، فمشاريع مثل «براكة» للطاقة النووية و«مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية» ليست مجرد استثمارات، بل هي شواهد على التزام الدولة بتحقيق أمن طاقة مستدام يعزز مكانتها عالمياً.

البنية التحتية أساس الاقتصاد

فيما تمثل البنية التحتية القوية الأساس الذي تُبنى عليه اقتصادات الدول، في الإمارات، تعمل الوزارة على تطوير شبكات نقل ذكية ومستدامة، وموانئ ومطارات عالمية المستوى، بالإضافة إلى شبكات طرق وسكك حديدية حديثة مثل مشروع «قطار الاتحاد». هذه المشاريع لا تقتصر على خدمة الاقتصاد الوطني فحسب، بل تُعزز من جاهزية

مسؤولية الأمن وتحققه على نحو شامل ودائم في ربوع الوطن لا تقتصر على المؤسسات العسكرية والشرطية حصراً، بل إن جميع القطاعات المدنية والخاصة معنية بهذا الأمر

الأمن الوطني لا يقتصر فقط على الجوانب الأمنية والدفاعية، بل يمتد ليشمل الأمن الاقتصادي، وأمن الطاقة، وأمن الموارد، واستدامة البنية التحتية

الدولة للتعامل مع التحديات، وتُسهم في بناء مجتمع أكثر استدامة ومرونة.

يمكن القول إن تعزيز الأمن الوطني ليس مجرد استجابة للتحديات، بل هو نهج استباقي، لذا عملت الإمارات على تطوير البنية التحتية الحديثة والطرق باستثمار أكثر من 130 مليار درهم في الطرق والبنية التحتية خلال الـ 10 سنوات الماضية، لمواكبة التطور العمراني والسكاني والاقتصادي والتجاري، وليشكل ذلك عاملاً رئيسياً في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

الاستقرار الأسري والأمن الوطني

في عصر التحولات المتسارعة، أصبح الاستقرار الأسري بتوفير الإسكان الملائم والمستدام أحد العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الوطني، ومن هذا المنطلق تعمل دولة الإمارات وبتوجيهات قيادتها الرشيدة على توفير مساكن عصرية تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، فبرنامج الشيخ زايد للإسكان وحده نجح منذ تأسيسه عام 1999 في تحقيق الاستقرار الأسري بتلبية الطلب على المساكن الحكومية وتوفير السكن الكريم للمواطنين، لأكثر من 90 ألف قرار دعم سكني بقيمة تقارب 60 مليار درهم، شملت مناطق الدولة كافة.

الأمن الوطني لا يقتصر فقط على الجوانب الأمنية والدفاعية، بل يمتد ليشمل الأمن الاقتصادي، وأمن الطاقة، وأمن الموارد، واستدامة البنية التحتية، وإن تحقيق هذه الأبعاد يتطلب رؤية شاملة تدمج بين مختلف القطاعات، وهو ما تعمل وزارة الطاقة والبنية التحتية على تحقيقه من خلال خطط متكاملة واستراتيجيات طويلة الأمد.

تضع دولة الإمارات تحقيق الاستدامة البيئية في صميم استراتيجياتها،

حيث تسعى إلى تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، كما تعتمد هذه الجهود على التوسع في استخدام مصادر الطاقة النظيفة، وتطوير بنية تحتية صديقة للبيئة، وتنفيذ مشاريع نقل ذكية تقلل من الانبعاثات الكربونية.

تؤمن الإمارات بأهمية التعاون الدولي لتحقيق الأهداف الوطنية، وتعمل الوزارة على بناء شراكات استراتيجية مع دول وشركات رائدة عالمياً لتبادل المعرفة والخبرات، مما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.

مع الإنجازات الكبيرة التي تحققها دولة الإمارات، وفي عصر التحولات المتسارعة، تظهر تحديات تتطلب حلولاً مبتكرة ورؤية استشرافية، من أبرز هذه التحديات، التغير المناخي، حيث يتطلب التعامل مع هذه القضية جهودًا مضاعفة لتسريع التحول في قطاع الطاقة وتطوير بنية تحتية مستدامة، ومع التحول الرقمي تبرز الحاجة إلى حماية الأنظمة من الهجمات الإلكترونية، فيما يستدعي النمو السكاني توسيع مشروعات الإسكان والبنية التحتية لتلبية احتياجات المجتمع.

تعزيز الأمن الوطني ليس مجرد استجابة للتحديات، بل هو نهج استباقي

الشباب "ثروة" الدولة الأهمّ لتحقيق طموحات المستقبل

معالي الدكتور/سلطان بن سيف النيادي
وزير دولة لشؤون الشباب

يوماً بعد آخر تمضي دولة الإمارات بخطوات ثابتة نحو تحقيق أهدافها وطموحاتها الوطنية، التي وضعها منذ عهد التأسيس المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيّان، طيّب الله ثراه، وإخوانه الشيوخ حُكّام الإمارات، والتي ترسخت لدى جميع أفراد المجتمع كثقافة للعمل المخلص، والاجتهاد في سبيل الارتقاء بمسيرة البناء، والتنمية التي نشهدُ منجزاتها تتحقق بفخر على أرض الواقع.

ومع مرور الوقت، وازدهار المسيرة التنموية، كرّست القيادة الرشيدة كلّ الجهود في سبيل بناء الدولة عبر الاستثمار بثروتها الأهمّ، وهي العنصر البشري، لا سيما الشباب، فارتكزت من خلال رؤى حكيمة على إطلاق استراتيجيات وطنية، وسياسات تشريعية تضمن من خلالها بناء الحاضر الذي يستند إلى عراقة وأصالة الماضي، واستشراف المستقبل الذي لا يخلو من الطموحات والأحلام بأن يبقى الوطن في قمّة المجد بمختلف المجالات، ولهذا أطلقت الحكومة «مبادئ الخمسين» العشرة، التي تخدم تنظيم العمل، والتوجهات لتعزيز أركان اتحاد دولتنا، وتسخير مختلف المقومات من أجل توفير حياة كريمة، ومستقرة، وآمنة لجميع أفراد المجتمع.

ومما لا شكّ فيه أن هذه المبادئ تطال مختلف المجالات الحيوية في الدولة، ضمن أولويات حددت الكثير من المسارات التي أوجدت حالة من التفرّد على صعيد العمل المؤسساتي القائم على الإخلاص، والتفاني، والإيمان بأن النهوض بحاضر الدولة يخدم مستقبلاً مشرقاً نتطلع إليه في كلّ خطوات عملنا، ولهذا ركّزت المبادئ على تدعيم مؤسسات الدولة، وتقوية الاتحاد، والدفع باتجاه إيجاد اقتصاد قويّ ومنافس يكون الأفضل على مستوى العالم، إلى جانب استراتيجيات جوهرية لها حضورها على صعيد سياسة الدولة الخارجية، وتطوير مجالات التعليم، والاستثمار في قدرات ومواهب العناصر المبدعة، وتكريس منظومة القيم، وغيرها من الثوابت التي ترسّخت من خلال هذه المبادئ الشاملة.

ومن بين أبرز المبادئ التي وضعتها الدولة هو الاستثمار في «رأس المال البشري» الثروة الأغلى لبلادنا، والقوّة الدافعة لحاضرها، ومستقبلها، وبالفعل وضعت القيادة الرشيدة نصب أعينها هذا التوجّه ومضت في ترسيخ سياسات وبرامج تنموية تخدم تمكين العناصر الوطنية في مختلف القطاعات الحيوية، لا سيما الشباب، حيث عملت على إطلاق «سياسة تمكين الشباب»، والتي تمثّل خطوة واعدة في مسيرة دعم الشباب الإماراتي وتعزيز قدراتهم، ومنحهم الفرص لإظهار أفضل ما لديهم من مهارات وطاقات فاعلة تخدم بناء مستقبل الدولة، وتدعم الأهداف والاستراتيجيات المستقبلية.

وعملت تلك السياسة على تطوير منظومة شاملة تشترك بها جميع الجهات الاتحادية في الدولة، بغرض تعزيز ومراقبة تطبيق ممارسات تمكين الشباب، ما جعل من هذا التوجّه الأول من نوعه على مستوى العالم، ووثّق تجربة الدولة الريادية في «مأسسة تمكين الشباب»، ووضع أسس ومعايير تمكّنهم من أن يكونوا عناصر مؤثرة في مجتمعهم، ومحيطهم، وتأهيلهم لأن يكونوا شركاء في قيادة بلادهم في المستقبل نحو آفاق جديدة من التطور والازدهار.

ومن هنا جاء إطلاق المؤسسة الاتحادية للشباب لتلعب دوراً مهماً، واستراتيجياً في تحقيق المبادئ العشرة لتوجهات الدولة نحو الخمسين عاماً المقبلة، حيث يتجسّد دور المؤسسة في العديد من الجوانب المهمّة

ساهمت مجالس الشباب المنتشرة في مختلف إمارات الدولة ومؤسساتها في تعزيز حضور هذه الفئة المهمّة من المجتمع، وفتحت أمامهم الفرصة للتلاقي، والتعارف، وتبادل الخبرات

التي تسهم في تمكين الشباب، وتحقيق تلك المبادئ عبر تعزيز الهوية الوطنية، وتكريس الولاء والانتماء من خلال مبادرات تثقيفية، وتنموية، ودعم مشاركة الشباب في الاحتفالات الوطنية، والمشاريع التي تسلط الضوء على قيم الاتحاد، وروح الإمارات، إلى جانب الدور الذي تضطلع به في تكريس ثقافة بناء الاقتصاد الأمثل، وإشراك الشباب في دعمه عبر إطلاق سلسلة من البرامج النوعية التي تشجّعهم على ريادة الأعمال والابتكار، مثل «مراكز الشباب» و«سوق مشاريع الشباب»، وغيرها، والتي تقدّم لهم الدعم، وتخوّلهم لأن يحوّلوا أفكارهم إلى مشاريع ناجحة تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

إلى جانب ذلك عملت المؤسسة على إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى تنمية المواهب والكوادر من خلال التدريب وورش العمل في مجالات متعددة، وتوفير الفرص للانخراط في برامج القيادة وصقل المهارات المستقبلية، إلى جانب دعمهم ليكونوا عناصر فاعلة ومؤثرة في تعزيز موقع دولة الإمارات على خارطة التنمية العالمية، عبر تمكينهم من المشاركة في العديد من المبادرات والمحافل العالمية التي تسهم في نقل صورة إيجابية تعزّز من مكانة الدولة في مختلف المجالات، ناهيك عن إشراكهم في الفعاليات التي ترسّخ مبادئ التسامح، والتعايش، وأخرى تدعم العلوم والتكنولوجيا، لا سيما في ظلّ عصرنا الذي باتت فيه التقنية تحتل حيّزاً مهمّاً فيه، كما ركّزت المؤسسة في الوقت ذاته على تنفيذ سلسلة من المشاريع الهادفة إلى تنمية المجتمع من خلال دعم التطوّع، والمبادرات التي تعزّز روح العطاء لدى الشباب، وإشراكهم في منصات تدعم لديهم ثقافة التحالف مع نظرائهم حول العالم، فضلاً عن الكثير من المشاريع والبرامج التنموية التي تصبّ في مصلحة بناء العنصر الوطني وتأهيله ليكون فرداً فاعلاً ومؤثراً في مسيرة البناء والتطور.

ولقد ساهمت مجالس الشباب المنتشرة في مختلف إمارات الدولة ومؤسساتها في تعزيز حضور هذه الفئة المهمّة من المجتمع، وفتحت أمامهم الفرصة للتلاقي، والتعارف، وتبادل الخبرات، لإدراك القيادة بأن التفاعل يسهم في إيجاد المزيد من قنوات التواصل التي تخدم النهوض بالفكر، والمعرفة، ومقدرات الإبداع، لهذا عملت دولتنا على إشراك الشباب في مختلف مجالات الحياة لاسيما السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، واعتبرتها ضرورة لتحقيق مبادئ الاستدامة، واستثماراً

سارعت مختلف الجهات لتعزيز كفاءة العناصر الوطنية الشابة في مجالات حيوية متعددة، عبر تزويدهم بمهارات المستقبل، ومن أبرز هذه الخطوات إثراء معارف الشباب الرقمية والتكنولوجية، مثل الذكاء الاصطناعي

استراتيجياً في مستقبل البلاد، إذ باتت دولتنا اليوم نموذجاً عالمياً مبتكراً، ومتماسكاً، ومستداماً بما يتعلّق بسياسات تمكين الشباب، وتعزيز حضورهم الفاعل.

ولم تتوقف الجهود عند هذا الحدّ، إذ إن دولتنا وضعت «الأجندة الوطنية للشباب 2031» التي تتسق مع المبادئ العشرة، ورؤية الإمارات 2031، لتشكّل نموذجاً رائداً عالمياً في هذا المجال، حيث تخدم هذه الاستراتيجية الوطنية تعزيز دور الشباب، وتمكينهم في مختلف مجالات الحياة، وتضمن مساهمتهم الفاعلة في دعم مسيرة التنمية المستدامة، وتحقيق الطموحات الرامية إلى جعل الإمارات واحدة من أفضل دول العالم بحلول المئوية الجديدة، وعليه واصلت الحكومة الرشيدة إطلاق المزيد من البرامج، والتشريعات التي تضمن تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لمواجهة التحدّيات المستقبلية، والتي تعتبر محوراً رئيسياً في الخطة الاستراتيجية للدولة، والهادفة إلى بناء جيل مُمكّن، يتمتع بالكفاءة، والمرونة، لمواكبة التطورات العالمية من حوله، قادر بجدارة على قيادة المستقبل في ظلّ مختلف التغيرات المتسارعة من حوله.

وكلّ هذه الجهود تتماشى مع رؤية الدولة المستقبلية، حيث يعدّ تطوير رأس المال البشري، والاستثمار فيه أحد أهم الركائز التي تعتمدها دولتنا، لهذا سارعت مختلف الجهات لتعزيز كفاءة العناصر الوطنية الشابة في مجالات حيوية متعددة، عبر تزويدهم بمهارات المستقبل، ومن أبرز هذه الخطوات إثراء معارف الشباب الرقمية والتكنولوجية، مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات، وغيرها، إلى جانب تزويدهم بالخبرات اللازمة لاستخدام مقومات التقنيات المتقدمة، وتدريبهم بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية في المجال، والمضي قدماً في زيادة قدراتهم بما يتعلّق بريادة الأعمال، وإدارة

المشاريع، ليتسنى لهم التأثير بشكل فاعل على اقتصاد بلادهم.
واليوم ونحن أمام كلّ هذه التطورات التكنولوجية المتسارعة، والتحديات العالمية التي تحيط بنا، ما زالت قيادتنا تراهن على الشباب، الذين يملكون فرصاً مهمّة لتأكيد حضورهم، وإثبات جدارتهم بنيل ثقة حكومتهم التي تعبّر عنها كلّ تلك الاستراتيجيات، والمبادرات الوطنية الداعمة لهم، والمعززة لحضورهم. وبالنظر إلى ما نحن عليه اليوم نجد أن مجتمعنا - وهذه نعمة من الله سبحانه وتعالى - مجتمعٌ فتيّ، يحظى الشباب فيه بحضور فاعل في مواقع قيادية، كما نفخر بوجود مبدعينا على مسارح الفنّ العالمي، وفي ميدان الأدب والفكر.
ونعتزّ بأن يكون الشباب الإماراتي داعماً، ومسانداً لنظرائه حول العالم، يناقش في القضايا الحاسمة، ويشارك بآرائه الفاعلة في مختلف الحوارات، ولعلّ لي تجربة شخصية في ما قدّمته بلادي لي، حيث خالجني شعور خاصّ عندما التقطت صورة لوطننا من الفضاء الخارجي، وغمرتني لحظتها مشاعر الفخر، والاعتزاز بتمثيل بلادي، ووطننا العربيّ إلى جانب نخبة من العلماء والباحثين ورواد الفضاء ضمن مشروع له بعده المعنوي قبل المادي كونه يحمل اسم الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيّان، طيّب الله ثراه، «طموح زايد» الذي نقل بلادنا من الصحراء إلى الفضاء.
لقد أكدت لي هذه التجربة أن الطموحات المستقبلية ليست نتاجاً للصدفة، بل هي ثمرة المثابرة، والإخلاص في العمل، وأن مسيرة البناء تقودها عزيمة لا تلين، تؤمن بأن «لكل مجتهد نصيب»، لهذا تسير بلادنا بخطى واثقة نحو تثبيت حضورها الفاعل في مختلف المجالات، متسلّحة بثروتها الأهمّ، «شبابها» المتعلّم، والمثقف، والمرتبط بماضيه العريق، وهويته الوطنية الأصيلة، والذين، كما هم قادته، وجميع أفراد مجتمعه، لا يوجد في قاموسهم شيءٌ من «المستحيل».

ونعتزّ بأن يكون الشباب الإماراتي داعماً، ومسانداً لنظرائه حول العالم، يناقش في القضايا الحاسمة، ويشارك بآرائه الفاعلة في مختلف الحوارات

أهمية البيانات بوصفها قدرة عسكرية استراتيجية

سعادة اللواء الركن
مبارك سعيد بن غافان الجابري
الوكيل المساعد للإسناد والصناعات الدفاعية

في عالم تتسارع فيه التغييرات بوتيرة غير مسبوقة تحوّلت البيانات من مجرد أداة مساندة إلى أصول استراتيجية حيوية، فقد أدى التطور المتزايد في أساليب الحرب إلى جعل البيانات ليست مجرد أداة داعمة، بل عنصرٌ أساسيٌّ في الاستراتيجية العسكرية، حيث توفر البيانات فرصًا غير مسبوقة لتعزيز الفاعلية العملياتية والتنظيمية، وجمع المعلومات الاستخبارية، والقيادة والسيطرة، والحرب الدقيقة.

وقد أحدث دمج تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في العمليات العسكرية ثورة في كيفية خوض الصراعات وكسبها. وعلى المستوى الوطني، تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أن الحكومة الرقمية تدير البيانات باعتبارها أصولًا استراتيجية رئيسية لتوليد القيمة العامة. ومع ذلك، فإن استخدام البيانات كأصل عسكري استراتيجي يطرح أيضًا تحديات جديدة، لا سيما في مجالات إدارة البيانات، وتطبيقها عبر أنظمة متعددة، والتعامل مع قضايا الأمن والأخلاقيات.

ومع إدراك الجيوش لإمكانات القدرات المستندة إلى البيانات، أصبحت البيانات الآن أصولًا عسكرية استراتيجية، وبالتالي تحتاج إلى نهج حوكمة فاعل لضمان تصميم برامج التحديث الرقمي للعثور على البيانات، وتقدير قيمتها، واستغلالها بشكل مثالي.

البيانات كقدرة عسكرية استراتيجية

لقد تحوّلت البيانات من كونها مجرد ناتج ثانوي للعمليات العسكرية إلى أن أصبحت عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجية العسكرية الحديثة للأسباب الموضحة أدناه:

- انتشار استخدامها على نطاق واسع في القوات المسلحة والجهات الأمنية والحكومية.
- عدم تقيّدها بالحدود الجغرافية، حيث يمكن تبادلها وتشغيلها عبر مساحات مختلفة.
- قدرتها على إحداث تغييرات استراتيجية وعملياتية واسعة النطاق وتحويلية.

ولم يعد دور البيانات يقتصر على تحقيق النجاح التكتيكي في ساحة المعركة فحسب، بل يمتد أيضًا إلى إعادة تشكيل التوازن الجيوسياسي بين الدول.

الانتشار والاستخدام الواسع للبيانات

توجد البيانات في جميع المستويات التنظيمية، وتعزز من عملية اتخاذ القرار، كما أنها تحسّن الجاهزية العملياتية، وتدعم العمليات متعددة المجالات لتعزيز الكفاءة العملياتية. ومع التقدم السريع في التكنولوجيا، يزداد اعتماد الجيوش على البيانات، مما يعيد تشكيل استراتيجيات الدفاع ويخلق فرصًا جديدة للتفوق في البيئات المعقدة والسريعة التغير

عدم التقيد بالحدود الجغرافية

تعمل البيانات في المجال الافتراضي للفضاء السيبراني وعمليات المعلومات، حيث تمتد آثارها إلى ما هو أبعد من ساحة المعركة، لتصل إلى الوظائف الأساسية للجيوش، وتوفر البيانات وعيًا ميدانيًا متفوقًا من خلال إزالة النُهج المجزأة في إدارة العمليات العسكرية. على سبيل المثال، يضمن دمج بيانات الاستطلاع الجغرافي والاستخباري تنفيذ ضربات دقيقة تقلل الأضرار الجانبية مع تحسين فرص النجاح العملياتي. علاوةً على ذلك، فإن القدرة على إدارة اللوجستيات بكفاءة من خلال تتبع الموارد والإمدادات والأفراد تؤدي إلى عمليات أكثر تنظيمًا، وأوقات استجابة أسرع، وتكاليف أقل، وتساهم سلاسل التوريد المستندة إلى البيانات في ضمان تخصيص الموارد، حيث تكون الحاجة إليها أكبر، مما يعزز استدامة العمليات العسكرية في النزاعات المطولة.

إحداث تغييرات جوهرية وتحويلية

تغير البيانات بشكل جذري طريقة عمل المؤسسات واتخاذها للقرارات. إذ توفر البيانات الفورية من الأقمار الاصطناعية والطائرات المسيرة وأجهزة الاستشعار وغيرها من المصادر رؤى قابلة للتنفيذ لم تكن متاحة من قبل، يمكّن هذا النهج القائم على البيانات القادة العسكريين من تنفيذ استهداف دقيق، ونشر الموارد بسرعة، وإدارة المخاطر بشكل أفضل.

في المستقبل القريب، قد تسمح البيانات للأنظمة المستقلة باتخاذ قرارات تكتيكية دون تدخل بشري، مما يقلل من أوقات الاستجابة ويحد من الأخطاء البشرية. ومع ذلك، فإن التعامل مع البيانات باعتبارها أصولًا استراتيجية يستلزم التغلب على بعض التحديات، مثل جودة البيانات، والتكامل بين الأنظمة المختلفة، والقضايا الأمنية والأخلاقية.

استغلال البيانات كقدرة عسكرية

كغيرها من القدرات العسكرية الاستراتيجية الأخرى، تحتاج البيانات أن يتم امتلاكها، وتنظيمها، وإدارتها، وعلى الرغم من أن البيانات تتيح فرصًا استثنائية للقوات المسلحة، إلا أن جوهر المعلومات التي يمكن استخلاصها من البيانات، لا تعتبر جيدة، إلا إذا كانت بنفس مستوى البيانات ذاتها. وتعد مسائل جودة البيانات، ودمجها عبر الأنظمة المتنوعة، والاعتبارات الأمنية والأخلاقية، ثلاث مسائل عملية تحتاج القوات المسلحة إلى حلها، قبل أن يتم إدراج البيانات في استراتيجياتها الدفاعية.

توجد البيانات في جميع المستويات التنظيمية، وتعزز من عملية اتخاذ القرار، وتحسّن الجاهزية العملياتية، وتدعم العمليات متعددة المجالات لتعزيز الكفاءة العملياتية

يُعد تحقيق التوافق والتكامل بين الأنظمة من أكبر التحديات التي تواجه استخدام البيانات في الجيوش، حيث تعتمد المؤسسات العسكرية على منصات وتكنولوجيا متعددة، لكل منها بنية بيانات مختلفة

وتحتاج البيانات إلى إدارة وحوكمة فاعلة كغيرها من القدرات العسكرية الاستراتيجية، وعلى الرغم من الفرص الهائلة التي تتيحها، فإن قيمة البيانات تعتمد على جودتها وطريقة إدارتها، وتشمل التحديات الأساسية التي تواجه الجيوش ما يلي:

- **جودة البيانات**

يؤدي ضعف جودة البيانات إلى استخلاص رؤى وأفكار غير موثوق بها، مما يؤدي بدوره إلى ضعف عملية صنع القرار، ويمكن أن تؤدي البيانات غير الدقيقة وغير المحدّثة، إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة،

وارتكاب أخطاء استراتيجية في عملية صنع القرار، وعلى الرغم من توفر الكثير من الأدوات المستخدمة لتحسين جودة البيانات إلا أن حوكمة البيانات أصبحت مثل أي قدرة استراتيجية أخرى تشكل دورًا جديدًا لكبار القادة، حيث تساعد حوكمة البيانات القادة العسكريين على توحيد وتوثيق السياسات المتعلقة بكيفية إدارة البيانات واستخدامها وحمايتها داخل المؤسسة.

- **التوافق والتكامل بين الأنظمة**

يُعد تحقيق التوافق والتكامل بين الأنظمة من أكبر التحديات التي تواجه

استخدام البيانات في الجيوش، حيث تعتمد المؤسسات العسكرية على منصات وتكنولوجيا متعددة، لكل منها بنية بيانات مختلفة.
وتتراوح هذه الأنظمة بين المعدات القديمة والتقنيات الحديثة، مما يخلق معاضل في التشغيل البيني، كما أن العمل في بيئات العمليات المشتركة والتحالفات الدولية يزيد من تعقيد هذه المعضلة وتتأثر عمليات جمع وتحليل وتبادل واستخدام البيانات بشكل سلبي.

- **الحماية والمسؤولية**

تحتوي البيانات العسكرية على معلومات حساسة، مثل تحركات القوات والعمليات التكتيكية والاستخبارات الاستراتيجية، مما يجعل حمايتها من الهجمات السيبرانية والاختراقات أمرًا بالغ الأهمية. كما أن الحجم الهائل للبيانات وتعقيدها يجعلان من الصعب ضمان وصول الأشخاص المصرح لهم فقط إلى المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب. علاوة على ذلك، يجب أن يتم مراعاة المبادئ الأخلاقية والقوانين الدولية وتحمل المسؤولية عند استخدام البيانات العسكرية لضمان الشفافية في كيفية جمع البيانات وتخزينها واستخدامها.

التحول الرقمي القائم على البيانات

يتطلب تمكين صناع القرار على جميع المستويات العسكرية من خلال البيانات نهجًا شاملاً يجمع بين التكنولوجيا وثقافة مؤسسية تدعم البيانات، مما يستدعي إنشاء منظومة رقمية تتمحور حول قيمة البيانات بالنسبة للمؤسسة. تسعى الجيوش إلى بناء أنظمة بيئية رقمية متكاملة تربط البيانات والبنية التحتية والتقنيات المختلفة، على أن تكون عملية التحول الرقمي منهجية ومدروسة لضمان تحقيق التكامل الفاعل بين الأنظمة والبيانات العسكرية.
تسعى المؤسسات في إطار منظوماتها الرقمية إلى الاستثمار في حلول تخزين البيانات السحابية لدعم المرونة والأمان، كما أن منصات تكامل البيانات تمثل أهمية لدمج البيانات من مصادر وشبكات اتصال مختلفة لضمان تدفق البيانات بسلاسة بين الأنظمة المختلفة، كما أنه من المهم تنفيذ أطر حوكمة البيانات لضمان الجودة والخصوصية والامتثال. وتُعد أدوات التحليل والذكاء الاصطناعي ضرورية لاستخلاص القيمة الحقيقية من البيانات، وستساهم ثقافة الوعي الرقمي في تعزيز مهارات الأفراد في التعامل مع البيانات.
أصبحت البيانات أصولًا استراتيجية في العمليات العسكرية الحديثة، حيث توفر فرصًا غير مسبوقة لاتخاذ قرارات أكثر دقة وتحقيق التفوق العملياتي. ولضمان تحقيق أقصى استفادة من البيانات فإنه يتطلب معالجة الجودة والتكامل والأمان، بالإضافة إلى ضمان الاستخدام الأخلاقي لها، ومن خلال نهج شامل يركز على البيانات يمكن للقوات المسلحة تحقيق تحول رقمي يعزز كفاءتها واستعدادها لمستقبل يعتمد بشكل متزايد على المعلومات والذكاء الاصطناعي.

أصبحت البيانات أصولًا استراتيجية في العمليات العسكرية الحديثة، حيث توفر فرصًا غير مسبوقة لاتخاذ قرارات أكثر دقة وتحقيق التفوق العملياتي

مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية... إسهامات بارزة في تحقيق مبادئ الخمسين لدولة الإمارات

سعادة/غنام بطي المزروعي
الأمين العام لمجلس تنافسية الكوادر الاماراتية

تُواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق إنجازات استثنائية على الأصعدة كافة، مستندة إلى رؤية قيادتها التي وضعت «المبادئ العشرة للخمسين» كإطار استراتيجي لمسيرة الدولة في العقود القادمة. حيث تركز هذه المبادئ على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء رأس المال البشري، ويلعب مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية وبرنامجه الرائد «نافس» دورًا حيويًا في دعم هذه الرؤية الاستراتيجية. حيث يسهم برنامج «نافس» بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الأمن الوطني بمفهومه الشامل.

برنامج نافس: أداة لتعزيز النجاح الاقتصادي والاجتماعي

بدأت مسيرة مجلس تنافسية الكوادر الاماراتية في شهر سبتمبر 2021، بإطلاق برنامج «نافس» ضمن الحزمة الثانية من مشاريع الخمسين التي أطلقتها دولة الامارات، وذلك من خلال تطوير استراتيجية لتمكين تنافسية الكوادر المواطنة، وفق خطط ومبادرات نوعية متميزة بالشراكة والتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين.

ويعد برنامج «نافس» ركيزة أساسية في استراتيجية دولة الإمارات لتعزيز قدراتها البشرية من خلال دمج الكوادر الوطنية في القطاع الخاص. وهو نتاج للرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة – حفظه الله، والذي يحظى بمتابعة حثيثة من سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية. إذ يهدف البرنامج بشكل رئيسي إلى تأهيل وتدريب المواطنين الباحثين عن عمل لدمجهم في القطاع الخاص، مع ما يتضمنه هذا القطاع الحيوي من فرص، من خلال تعزيز تنافسية الكوادر الإماراتية لإلحاقهم بفرص العمل هذه.

ومن خلال توفير فرص عمل مستدامة للإماراتيين في القطاع الخاص، يسهم «نافس» في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعل المواطنين جزءًا فاعلاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة. وقد استطاع برنامج «نافس» خلق مفاهيم جديدة للعمل في القطاع الخاص، تبين أثرها في ازدياد معدل جذب القطاع الخاص للخريجين الجدد، من 15% إلى 37% حسب الإحصائيات أعوام 2022 وحتى العام الحالي، وبحلول عام 2026 نستهدف دخول 50٪ من الخريجين المواطنين للقطاع الخاص.

الأثر الأمني والاجتماعي: تمكين المجتمع وتعزيز الهوية الوطنية

إن مفهوم الأمن الوطني يتجاوز الأبعاد التقليدية ليشمل التماسك الاجتماعي والرفاهية العامة للمجتمع وهذا يشكل أحد أهم وأبرز أهداف واهتمامات دولة الامارات.

ويعزز برنامج «نافس» هذا المفهوم من خلال توفير فرص متكافئة للإماراتيين وتمكينهم من المساهمة في بناء اقتصاد وطني قوي. كما يعزز البرنامج شعور الانتماء والمسؤولية والحس الوطني لدى أبنائنا المواطنين، بالإضافة إلى مكونات القطاع الخاص ومنشآته، مما يعزز ولاءهم للوطن وقيادته.

لقد ساهم برنامج «نافس» في تحسين مستوى المعيشة للمنتفعين من البرنامج. فمن خلال توفير وظائف نوعية ومستدامة، ساهم البرنامج في تقليل الأعباء الاقتصادية، مما أدى إلى استقرار أسري أكبر وانعكاس إيجابي على المجتمع ككل. فقد زاد دخل المستفيدين من البرنامج حوالي 50%، كما ارتفع معدل أعداد المسجلين في هيئة وصناديق المعاشات إلى 126.5%. هذا التأثير المتسلسل يعزز قدرة الدولة على بناء مجتمعات متماسكة ومزدهرة.

وبهذا يمكن القول إن برنامج «نافس» كان له تأثيرات متعددة، وذلك من خلال مساهمته في تعزيز أبعاد استراتيجية أخرى من خلال:

- **ضمان استقرار القوى العاملة:** حيث يعمل البرنامج على تطوير مهارات الكوادر الوطنية، مما يعزز مرونة الدولة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.
- **تعزيز التماسك الاجتماعي:** يخلق البرنامج بيئة عمل مشتركة تعزز التعاون بين المواطنين والمقيمين، مما يعزز قيم التعايش والانفتاح.
- **الحفاظ على الهوية الوطنية:** من خلال زيادة نسبة المواطنين في القطاعات الحيوية، يساهم «نافس» في تعزيز الهوية الوطنية والحفاظ على التوازن الديموغرافي.

ولا يفوتنا الإشارة إلى أن أهم تأثير لبرنامج «نافس» ما أحدثه من أثر في الثقافة المجتمعية وتغيير ثقافة العمل في القطاع الخاص، وذلك من خلال التوعية بدور القطاع الخاص في تطوير المواطنين وتأهيلهم لتمكينهم من العمل في القطاع الخاص بما يتضمنه من فرص واعده لأبنائنا المواطنين. و تغيير المفاهيم ونشر قصص نجاح للمواطنين العاملين في القطاع الخاص.

الأثر الاقتصادي: بناء اقتصاد مستدام ومتنوع

يشكل الاقتصاد القوي أساسًا للأمن الوطني. ويدعم برنامج «نافس» رؤية الإمارات الاقتصادية من خلال زيادة مساهمة الإماراتيين في القطاعات الحيوية مثل: التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، حيث يضمن هذا النهج تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة مرونته أمام التحديات العالمية.

يركز مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية على توسيع نطاق وتأثير «نافس» ليشمل قطاعات ناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا والطاقة النظيفة

تعكس إنجازات «نافس» رؤية شاملة للأمن الوطني، تُركز على النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، وتطوير رأس المال البشري

وتبرز الإحصائيات نجاح البرنامج، حيث تم توظيف أكثر من 131 ألف مواطن في القطاع الخاص منذ إطلاق «نافس» في سبتمبر 2021 وحتى نهاية عام 2024، بزيادة بلغت أكثر من 350% في نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص. هذا النجاح يعكس قدرة البرنامج على خلق تأثير اقتصادي واضح ومستدام، كما يسهم البرنامج في دعم القطاعات غير النفطية، مما يرسخ استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تعتبر حجر الزاوية في رؤية الإمارات المستقبلية، وتجلى هذا الدعم في مساهمة برنامج «نافس» في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2024 ليصل إلى نسبة 0.6%.

جذب الاستثمار

علاوةً على ذلك، يعزز «نافس» جاذبية دولة الإمارات للاستثمارات الأجنبية، حيث توفر الدولة بيئة عمل مدعومة بموارد بشرية وطنية مؤهلة، من خلال توفير الفرص النوعية في القطاع الخاص، فضلاً عن برامج التدريب والتطوير المهني.

وفي هذا الإطار، أطلق مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية «برنامج نافس الدولي» والذي يمثل دليلاً ملموساً على اهتمام القيادة الرشيدة بتوفير تدريب نوعي عالي المستوى للمواطنين؛ لتمكينهم من العمل والتدريب

في الشركات العالمية والمنظمات الدولية المتخصصة وصقل مهاراتهم، ما يسهم في اكتسابهم للخبرة العملية الدولية واكتساب خبرات ومهارات متميزة، كما يعمل على تعزيز مهارات التواصل وتطوير المهارات الفنية والقيادية والتفكير الاستراتيجي وفهم السياق العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، يشجع برنامج نافس على التعايش والاندماج داخل بيئات العمل. فالتنوع الثقافي ووجود أكثر من 200 جنسية مختلفة في دولة الإمارات يلعبان دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لأن التنوع الكبير في الجنسيات والثقافات يخلق بيئة عمل غنية ومبتكرة، ويعكس قدرة الإمارات على الاستيعاب والتكيف مع مختلف الثقافات. هذا الأمر أتاح فرصة للمواطنين والمقيمين للعمل جنبًا إلى جنب في بيئة من الاحترام المتبادل، ويعكس هذا النهج رؤية الإمارات في تعزيز التنوع الثقافي، وترسيخ قيم التسامح والانسجام.

وإلى جانب برنامج «نافس الدولي» ، قام مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية بإطلاق دفعتين من «برنامج قيادات نافس»، وهو مبادرة أطلقها المجلس بالتعاون مع برنامج قيادات حكومة الإمارات. حيث تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز المهارات القيادية للمواطنين العاملين في القطاع الخاص، وتعزيز قدرات الشباب المواطنين لتمكينهم من قيادة العمل الخاص بالدولة بكفاءة واستدامة، وضمان جاهزيتهم لتولي المناصب القيادية في شركات القطاع الخاص، مما يسهم في تحقيق التوجهات الاستراتيجية المستقبلية لدولة الإمارات ودفع عجلة الاقتصاد الوطني. ويعتبر البرنامج من أهم المبادرات التي تسهم في تحقيق رؤية «نحن الإمارات 2031» التي تهدف إلى وضع الإمارات بين أفضل 10 دول عالميًا في مؤشر التنمية البشرية.

الرؤية المستقبلية لبرنامج نافس

مع انتقال الإمارات إلى اقتصاد قائم على المعرفة، يركز مجلس تنافسية الكوادر الإماراتية على توسيع نطاق وتأثير «نافس» ليشمل قطاعات ناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا والطاقة النظيفة. ومن خلال البرامج والمبادرات المتخصصة مثل مبادرة البرنامج الصحي ومبادرة مصنعين وغيرهما من مبادرات تتم بالتعاون مع منظمي القطاعات، يتم تجهيز الكوادر الوطنية لمواجهة تحديات المستقبل وقيادة مسيرة التنمية.

رؤية موحدة للأمن الوطني

تعكس إنجازات «نافس» رؤية شاملة للأمن الوطني، تُركز على النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، وتطوير رأس المال البشري. من خلال تحقيق هذه الأهداف، يساهم البرنامج في بناء دولة مستدامة وقادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية.

إن ما يحققه برنامج «نافس» من نتائج وما يحدثه من آثار يجعل منه ليس فقط مبادرة للتوظيف؛ وإنما هو كذلك أداة استراتيجية لتحقيق تطلعات الدولة المستقبلية. ونجاحه يمثل التزام دولتنا الحبيبة، بقيادتها وشعبها، ويؤكد أن الكوادر الوطنية هي أساس بناء الدولة المزدهرة والمستدامة.

يمثل برنامج «نافس» مثالاً حياً لنهج الدولة في استشراف المستقبل.

فهذا البرنامج لم يأتِ من فراغ وإنما جاء ثمرة لمجموعة من العوامل التي ساهمت في ذلك، والتي تعكس بدون شك مكانة الدولة وسمعتها القوية وحرصها على التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. فبفضل الدعم اللا محدود من قيادتنا الرشيدة والمتابعة الحثيثة من سمو رئيس مجلس الإدارة، وجهود فريق المجلس وبرامجه الطموحة؛ يبقى «نافس» رمزًا للإرادة الوطنية والطموح الذي لا حدود له.

ومع استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في رحلتها نحو المستقبل، تظل دوماً نموذجاً عالمياً في تحقيق التوازن بين التنمية والأمن والازدهار

يشجع برنامج نافس على التعايش والاندماج داخل بيئات العمل. فالتنوع الثقافي ووجود أكثر من 200 جنسية مختلفة في دولة الإمارات يلعبان دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية

تحقيق التفوق في القيادات العسكرية العليا:

الجمع بين التأهيل الاستراتيجي والتطوير الشخصي

سعادة الدكتور/ناصر حميد النعيمي
الأمين العام لمجلس التوازن

في ظل تعقيد البيئة العسكرية وتصاعد تحدياتها بشكل مستمر، يُمثل الارتقاء بكفاءة القيادات العسكرية العليا هدفاً استراتيجياً حيوياً؛ لتعزيز الأمن الوطني وتحقيق التفوق في مواجهة التحديات وضمان الاستقرار. إن هذا التفوق لا يعتمد فقط على القدرات التكتيكية والعملياتية، بل يتطلب تأهيلاً استراتيجياً يتكامل مع تطوير شخصي شامل، بهدف إعداد قادة عسكريين يمتلكون بصيرة استراتيجية وقدرات تكيف وابتكار، تُعزز من قدرتهم على مواجهة التغيرات السريعة والاستجابة بفاعلية للتحديات. وفي سياق الجدل المستمر حول ما إذا كان القائد يولد أم يُصنع، لا يختلف الجميع على أن القيادة الفاعلة نتاج رحلة مستمرة من التعلم والنمو الذاتي، وتعتمد بقدر كبير على الجهود الشخصية والالتزام. يستعرض هذا المقال الأبعاد المتعددة التي ينبغي أن تشكل أساساً في تأهيل القادة العسكريين المتميزين. نركز أولاً على التأهيل الاستراتيجي، وأهمية فهم البيئة العسكرية والسياسية بعمق، ثم نناقش التأهيل الشخصي الذي يشمل اللياقة البدنية والتغذية والتطوير الذهني، كركائز لضمان استمرارية التميز في القيادة. ونسلط الضوء على دور القدوة في بناء وصقل مهارات القادة العسكريين عبر التاريخ، ممن أسسوا إرثاً من القيادة الملهمة للأجيال القادمة.

فالتأهيل الاستراتيجي ليس مجرد تدريب على المهارات التقليدية، بل هو عملية شاملة تهدف إلى تطوير قدرات القائد على فهم وتحليل البيئة السياسية والعسكرية بشكل عميق. هذه القدرة تمنح القادة بصيرة أعمق للتحولات الإقليمية والدولية، وتُمكنهم من التفاعل بفاعلية مع التحالفات السياسية والاستراتيجيات العسكرية. يشير أندرو روبرتس في كتابه «قيادة في الحرب: دروس أساسية من الذين صنعوا التاريخ» إلى أن القادة العظماء هم أولئك الذين يتمكنون من استخلاص العبر من الماضي، وتطبيقها بمرونة لمواجهة التحديات المستقبلية. لذا، لا يمكن للقائد العسكري أن يحقق النجاح في مهامه دون تكامل بين المعرفة الاستراتيجية والتطوير الشخصي المستمر.

ويُعتبر التأهيل الاستراتيجي عملية متكاملة تُمكّن القادة من تحقيق التميز والفاعلية في مهامهم. يبدأ التأهيل الاستراتيجي بتزويد القادة بقاعدة معرفية متينة تشمل دراسة التاريخ العسكري والنظريات الجيوسياسية، وتحليل النزاعات. بعد اكتساب المعرفة الأكاديمية، يحتاج القادة إلى تطبيق هذه المعارف في بيئة عملية. يشمل ذلك التدريب على وضع الخطط الاستراتيجية، وتحليل السيناريوهات المختلفة، واختبار الاستراتيجيات المتنوعة للتعامل مع التحديات الأمنية المعقدة. في هذه المرحلة، يتعلم القادة كيف يمكنهم التكيف مع المتغيرات والاستجابة للتحديات المستجدة بمرونة وكفاءة. تُعد كليات الدفاع الوطني نموذجاً عالمياً متميزاً في مجال التأهيل الاستراتيجي، حيث يعود ظهورها إلى منتصف القرن العشرين لتلبية احتياجات القادة العسكريين والمدنيين في فهم شامل للتحديات الاستراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين، انتشرت هذه المؤسسات في مختلف أنحاء العالم، لتُقدم برامج تعليمية شاملة ومتعمقة في التحليل الاستراتيجي والدراسات الأمنية، مما يساعد القادة على تطوير رؤى استراتيجية عميقة تمكّنهم من التعامل مع التحديات الأمنية والسياسية بفاعلية.

التميز في التأهيل الاستراتيجي يتطلب الالتزام بمجموعة من المتطلبات الأساسية التي تساعد القادة على تحقيق تفوق فاعل ومستدام. يحتاج القادة إلى مهارات التفكير النقدي لتحليل المعلومات المتوفرة بعمق وتقييم الخيارات الاستراتيجية المختلفة. هذا النوع من التفكير يسمح لهم بتحديد التهديدات والفرص بشكل أدق، مما يعزز من قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة. حيث تعد القدرة على استشراف التطورات المستقبلية والتكيف معها مهارة خاصة في التأهيل الاستراتيجي. يمكن للقادة الذين يمتلكون هذه المهارة التنبؤ بالاتجاهات السياسية والعسكرية المستقبلية، واتخاذ خطوات استباقية تعزز من جاهزيتهم. كما أن نجاح القادة الاستراتيجيين يعتمد على قدرتهم على بناء علاقات وثيقة مع الحلفاء والشركاء الدوليين، وأن يتمتعوا بمهارات التواصل الفاعل التي تتيح لهم توضيح رؤاهم واستراتيجياتهم للآخرين، وتعزيز التعاون والتحالفات التي تدعم أهدافهم العسكرية والسياسية.

إلى جانب التأهيل الاستراتيجي، تأتي أهمية التأهيل الشخصي كعنصر أساسي لتحقيق التفوق القيادي. وتُعد اللياقة البدنية ركيزة لا غنى عنها في هذا الإطار، حيث تمثل الأساس الذي يُبنى عليه التحمل البدني والذهني اللازم لمواجهة مختلف التحديات والضغوط التي قد يواجهها القائد العسكري. فاللياقة البدنية لا تقتصر على دعم صحة الجسد، بل تسهم بشكل مباشر في تعزيز الأداء العقلي، مما يجعل القائد أكثر قدرة على اتخاذ القرارات السريعة والفاعلة في البيئات الحرجة. وتشير الأبحاث العلمية إلى أن الالتزام بنمط متوازن من التمارين البدنية يعزز مستويات الطاقة والقدرة على التحمل، ويقلل من تأثير الإجهاد النفسي والجسدي. كما أن تطوير اللياقة البدنية يتطلب الجمع بين التمارين التي تدعم التحمل القلبي التنفسي والقوة العضلية، مما يضمن بناء جسم متكامل قادر على التكيف مع المتطلبات البدنية العالية. وتؤكد المبادئ القيادية الحديثة، أن القائد الذي يعتني بتطوير لياقته الشخصية يعكس مثالاً يُحتذى به لفريقه، ويصبح أكثر قبولاً واحتراماً لدى جنوده، مما يشكل حافزاً إيجابياً لهم لتطوير أنفسهم والارتقاء بأدائهم.

التأهيل الاستراتيجي ليس مجرد تدريب على المهارات التقليدية، بل هو عملية شاملة تهدف إلى تطوير قدرات القائد على فهم وتحليل البيئة السياسية والعسكرية بشكل عميق

كما تشير الدراسات العلمية إلى أنه لا يمكن تحقيق صحة متكاملة للجسم والعقل بالاعتماد على النشاط البدني فقط، إذ تمثل التغذية السليمة والمتكاملة الأساس في بناء الجسم السليم وتعزيز القدرة العقلية. وتسهم التغذية السليمة في تحسين التركيز، ورفع مستوى الطاقة، وزيادة التحمل الجسدي، مما ينعكس إيجاباً على الأداء العام. يؤكد المعهد الوطني للصحة العامة أن تحقيق التوازن الغذائي يُعد ضرورياً لدعم المناعة وتحسين المزاج. وكما قال هيبوقراط: «اجعل طعامك دواءك ودواءك طعامك"، فإن التغذية السليمة هي جوهر الاستعداد الفاعل لأي ظرف.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تطوير القيادات العسكرية الفذة يشمل بناء شخصية القائد على المستويين الفكري والعاطفي، وهنا تبرز القراءة كركيزة أساسية في صياغة القائد الفذ. فهي توسع الأفق المعرفي وتمنحه القدرة على فهم أعمق للتحديات المعاصرة واستيعاب التجارب التاريخية، مما يعزز من قدرته على اتخاذ قرارات مدروسة وفاعلة. القراءة في المجالات الاستراتيجية والعسكرية تُنمّي وعي القائد بالتاريخ ودروسه، كما أنها توسع فهمه للديناميكيات السياسية والاجتماعية، في حين تسهم القراءة الأدبية والثقافية في صقل مهاراته التواصلية

القادة العظام ليسوا فقط من يتمتعون بقدرات تكتيكية عالية، بل هم أيضاً أصحاب رؤية استراتيجية وبصيرة مستقبلية، مما يجعلهم نماذج يُحتذى بها لأجيال قادمة

وتعزيز الحضور الذهني. ومن الأمثلة البارزة على القادة العسكريين الذين اشتهروا بحبهم للقراءة، الجنرال جورج باتون، الذي رأى في دراسة التاريخ العسكري وسيلة أساسية لتحسين الأداء القيادي، قائلاً: "من لا يقرأ التاريخ محكوم عليه بتكرار أخطائه". كما تسهم القراءة في تطوير الجانب العاطفي للقائد، حيث تزيد من وعيه بمشاعره وتعزز قدرته على بناء علاقات قوية وتحفيز فريقه لتحقيق الأهداف المشتركة. بذلك، يصبح القائد المثقف نموذجاً يُحتذى به، وقوةً ملهمة للتغيير الإيجابي في مواجهة التحديات.

وتلعب القدوة دوراً محورياً في بناء وصقل مهارات القادة العسكريين عبر التاريخ. القادة العظام ليسوا فقط من يتمتعون بقدرات تكتيكية عالية، بل هم أيضاً أصحاب رؤية استراتيجية وبصيرة مستقبلية، مما يجعلهم نماذج يُحتذى بها لأجيال قادمة. في التاريخ العسكري الإسلامي، نجد أن بعض القادة الذين تميزوا بقدرتهم على قيادة الجيوش بحكمة وشجاعة أسسوا إرثاً من النجاح والتفوق في مواجهة التحديات السياسية والعسكرية. هؤلاء القادة، من خلال حكمتهم وشجاعتهم، نجحوا في تحقيق توازن بين التخطيط الاستراتيجي والتفاعل الفاعل مع الأوضاع المتغيرة. على الصعيد العالمي الحديث، أنتجت الحروب الكبرى والمواقف العسكرية المصيرية قادة عسكريين تركوا أثراً لا يُمحى في التاريخ. تمكن هؤلاء القادة من إدارة الأزمات بذكاء وقيادة جيوشهم إلى النصر في ظروف صعبة، متبنين استراتيجيات مبتكرة وتكتيكات متطورة. على الساحة الإماراتية، يبرز العديد من القادة العسكريين الذين يجسدون هذه المبادئ في أدائهم العسكري وخدمتهم للوطن. معالي الفريق الركن حمد ثاني الرميثي يُعد مثالاً للقائد الذي دمج بين الرؤية الاستراتيجية والقدرة على تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى. تميز معاليه بمسيرته المهنية الزاخرة بالإنجازات الاستثنائية، التي رسخت مكانته كقدوة يُقتدى بها في ميادين القيادة العسكرية، حيث اشتهر بدقته الفائقة في متابعة التفاصيل وبُعد نظره في استشراف المستقبل ورسم استراتيجياته.

وباختصار، فإن القائد العسكري الناجح هو الذي يجمع بين المعرفة الاستراتيجية العميقة والمهارات الشخصية المتنوعة، بما في ذلك اللياقة البدنية، والتغذية السليمة، والتطوير الفكري والعاطفي بكفاءة. هذه العوامل مجتمعةً تساهم في بناء قادة قادرين على التصدي للتحديات المعقدة بمرونة وكفاءة. إن الاستثمار في تنمية هذه المهارات والاستفادة من تجارب القادة التاريخيين والمعاصرين يسهم في إعداد جيل من القادة العسكريين الذين يمكنهم قيادة الجيوش بفاعلية وتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى. بفضل هذه الجهود المستمرة، ستظل الإمارات قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية، معززة بذلك مكانتها كدولة رائدة في المجال العسكري على مستوى المنطقة والعالم. أخيراً، يتضح من هذا المقال أن القيادة العسكرية الفاعلة تتطلب تكاملاً بين التأهيل الاستراتيجي والتطوير الشخصي المستمر. من خلال الاستثمار في تعزيز هذه الجوانب، يمكن للقادة العسكريين أن يسهموا بفاعلية في تحقيق الاستقرار والأمن الوطني. إن هذا التكامل بين التأهيل الشخصي والاستراتيجي ليس مجرد مطلب للتفوق الشخصي، بل هو ضرورة لتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات المستقبلية.

المراجع:

- بروسين، جيم. (2018). لا صديق أفضل، لا عدو أسوأ: حياة الجنرال جيمس ماتيس. كتاب إلكتروني باللغة العربية.
- فون كلاوزفيتز، كارل. عن الحرب. ترجمة: سليم شاكر الإمامي. كتاب إلكتروني باللغة العربية.
- Roberts, Andrew. (2019). Leadership in War: Essential Lessons from Those Who Made History. Penguin Books.
- National Institutes of Health (NIH). Nutrition and Health: Guidelines and Recommendations.
- Hippocrates. Collected Works of Hippocrates. Translated by W. H. S. Jones. Harvard University Press.
- Blumenson, Martin. (1972). The Patton Papers: 1885-1940. Houghton Mifflin.

الذكاء الاصطناعي عامل استراتيجي في بناء القوة الشاملة للدولة

الدكتور/محمد عبدالله العلي
الرئيس التنفيذي لمركز ترينذز للبحوث والاستشارات

أضحى الذكاء الاصطناعي (AI) في العصر الحالي ملمحًا رئيسيًّا في تشكُّل النظام العالمي الجديد، حيث تجاوز تأثيره مجرد كونه تقنية مبتكرة ليصبح أداة استراتيجية تسهم في بناء القوة الشاملة للدول. غير أن التطور في هذا المجال لا يسير بوتيرة متدرجة أو تراكمية، بل يتسم بطفرات وقفزات نوعية تُحدث تحولات جذرية في فترات زمنية قصيرة، وذلك ما يجعل الدول التي تتبنى هذه التقنيات قادرة على تحقيق قفزات استراتيجية تعيد تشكيل موازين القوى العالمية.

فمع تقدم تقنيات التعلم العميق، ومعالجة البيانات الضخمة، والقدرات الحاسوبية المتطورة، لم يعد التطور في الذكاء الاصطناعي مجرد تحسين تدريجي، بل بات يشهد اختراقات علمية تحدث ثورات تقنية تُمكّن الدول الرائدة من تعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية بوتيرة غير مسبوقة. وتعزز هذه الطفرات التكنولوجية من التفاوت في القوة بين الدول، حيث تتمكن القوى المتقدمة تكنولوجيًّا من فرض هيمنتها على القطاعات الحيوية، في حين تكافح الدول الأخرى للّحاق بالركب في سباق لا يرحم.

وتحلل هذه المقالة دور الذكاء الاصطناعي كعامل استراتيجي في بناء القوة الشاملة للدولة، مع التركيز على تأثير هذه القفزات التكنولوجية على ميزان القوى الدولي، واستكشاف التحديات والفرص التي تواجه الدول الساعية إلى تحقيق الاستقلال الاستراتيجي في ظل هذا التحول التكنولوجي السريع.

دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز عناصر القوة الشاملة للدولة

ثمة اتفاق على أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة للتحول الاستراتيجي في ميزان القوى العالمية، إذ يُعدُّ عاملًا حاسمًا يمكنه إعادة تشكيل موازين القوى بين الدول؛ فالدول التي تتبنى وتستثمر في تقنيات الذكاء الاصطناعي تستطيع تعزيز قوتها الشاملة عبر تحقيق التفوق في عدة مجالات حيوية.

فعلى الصعيد الاقتصادي، يسهم الذكاء الاصطناعي في زيادة الإنتاجية، وتعزيز الابتكار، وخلق صناعات وأسواق جديدة، وذلك ما يعزز القدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية. أما في المجال العسكري والأمني، فتتجلى أهميته في تطوير أنظمة دفاع متقدمة، وتحسين القدرات الاستخبارية، وتعزيز الأمن السيبراني، وذلك ما يرفع من كفاءة العمليات العسكرية. وعلى المستوى السياسي والإداري، يسهم في تحسين الحوكمة الإلكترونية، وتعزيز عمليات صنع القرار من خلال تحليل البيانات الاستراتيجية، وذلك ما يؤدي إلى زيادة كفاءة الإدارة العامة ورفع القدرة على التأثير في الشؤون الدولية. كما يمتد تأثيره إلى المجال الثقافي والإعلامي، حيث يسهم في تشكيل الرأي العام عبر تحليل البيانات الضخمة والخوارزميات الذكية، فضلًا عن دوره في تعزيز الدبلوماسية الرقمية، وذلك ما يعزز مكانة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأخيرًا، يُعد التفوق التكنولوجي من أبرز مكاسب الذكاء الاصطناعي، إذ يسهم في قيادة الابتكار، وجذب المواهب، وتعزيز القدرات البحثية، وذلك ما يرسخ موقع الدولة في طليعة قادة التطور العلمي والتقني. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تكنولوجية، بل هو عنصر استراتيجي يعيد تشكيل مفاهيم القوة الشاملة للدولة، ويمثل ركيزة أساسية في تحديد موقعها ضمن النظام الدولي المعاصر.

يبرز الذكاء الاصطناعي كعامل حاسم في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي للدول، إذ يتيح لها تعزيز قدراتها الذاتية وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية

الذكاء الاصطناعي كمحرك للهيمنة التكنولوجية

استنادًا إلى ما سبق، يشهد العالم سباقًا محمومًا بين القوى الكبرى للتفوق في تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تسعى الدول إلى تحقيق الريادة في هذا المجال بوصفه ركيزة أساسية للهيمنة التكنولوجية. وتتنافس الصين والولايات المتحدة على صدارة هذا السباق، إذ تبذل الصين جهودًا حثيثة للّحاق بالولايات المتحدة، التي ما تزال تتربع على عرش الابتكار في هذا المجال. وفي هذا السياق، تستثمر الحكومات والشركات الكبرى مبالغ طائلة في البحث والتطوير لتعزيز قدراتها التكنولوجية والاقتصادية، وذلك ما يسهم في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية ويؤكد الدور المحوري للذكاء الاصطناعي في تعزيز الهيمنة التكنولوجية للدول.

وبناءً عليه، يمكن القول إن الفجوة التكنولوجية بين الدول تؤدي دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، حيث أضحت تؤدي إلى تفاوتات كبيرة في القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وتعكس هذه الفجوة الرقمية التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، خصوصًا الإنترنت، بين الدول المتقدمة والنامية، وذلك ما يحدّ من قدرة الدول الأقل تقدمًا على الاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها الثورة التكنولوجية، وبالتالي يعيق مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لديها.

وفي هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كعامل حاسم في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي للدول، إذ يتيح لها تعزيز قدراتها الذاتية وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية. فمن خلال الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، يمكن للدول تطوير صناعاتها المحلية وتعزيز أمنها القومي عبر تحسين القدرات العسكرية والأمنية، وذلك ما يمنحها استقلالية دفاعية أكبر. وبذلك، يصبح الذكاء الاصطناعي أداة استراتيجية تمكّن الدول من تعزيز مكانتها في النظام العالمي، وتحقيق هيمنة تكنولوجية تسهم في تعزيز قوتها الشاملة، وهو ما تتبناه دولة الإمارات كنهج استراتيجي مستدام لها.

التحديات والتهديدات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي كعامل استراتيجي في بناء القوة الشاملة للدولة:

التطور في الذكاء الاصطناعي بات يشهد اختراقات علمية تحدث ثورات تقنية تُمكّن الدول الرائدة من تعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية

بيد أن الذكاء الاصطناعي بالمعنى السالف وتطبيقاته يواجه تحديات وتهديدات متعددة تمتد عبر الجوانب التقنية، والأخلاقية، والأمنية، وذلك ما يستلزم استجابات متكاملة لضمان استخدامه بشكل آمن ومسؤول. فعلى المستوى التقني والبشري، يعاني القطاع من نقص في الكفاءات المتخصصة، حيث يتطلب تطويرُ وتطبيقُ تقنيات الذكاء الاصطناعي مهاراتٍ عاليةً غير متوفرة بالقدر الكافي. كما تمثل تكلفة البحث والتطوير عقبة كبيرة، خصوصًا لدى الدول والشركات ذات الموارد المحدودة، في حين أن غياب بنية تحتية متقدمة في بعض المناطق يحدّ من القدرة على تبني هذه التقنيات بفاعلية.

أما من الناحية الأخلاقية والقانونية، فيُثير الذكاء الاصطناعي قضايا جوهرية تتعلق بخصوصية البيانات، حيث تتطلب معالجة الكميات الهائلة من المعلومات الشخصية ضوابط صارمة لحمايتها من الانتهاك. كما أن الاستخدامات غير الأخلاقية لهذه التقنية، مثل التلاعب بالرأي العام وانتهاك حقوق الأفراد، تمثل تهديدًا خطيرًا يتطلب تنظيمًا دقيقًا. وتبرز أيضًا مسألة المساءلة القانونية، إذ لا يزال تحديد المسؤوليات في حالات الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي يشكّل تحديًا قانونيًّا معقدًا.

وفيما يتعلق بالمخاطر الأمنية، فإن الذكاء الاصطناعي يعزز من قدرات الهجمات السيبرانية، وذلك ما يزيد من تعقيد الدفاعات الإلكترونية للدول والمؤسسات. كما أنه يُستخدم في تطوير أسلحة ذكية وأنظمة قتالية متقدمة، وذلك ما يثير المخاوف بشأن تصاعد سباق التسلح التكنولوجي. وإضافة إلى ذلك، يمكن استغلاله في تقنيات التجسس الإلكتروني، وذلك ما يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي. ولمواجهة هذه التحديات، من الضروري تطوير أطر قانونية وأخلاقية واضحة، إلى جانب

استثمارات مستدامة في التعليم والتدريب، لضمان الاستخدام المسؤول والآمن لهذه التكنولوجيا المتقدمة.

استراتيجيات تبنّي الذكاء الاصطناعي لتعزيز القوة الشاملة للدولة

إذن؛ لتبني الذكاء الاصطناعي وتعزيز القوة الشاملة للدولة، يجب اتباع استراتيجيات متكاملة تشمل تطوير السياسات الوطنية، وتعزيز البحث العلمي، وبناء الشراكات الدولية، ووضع آليات لضبط استخدام هذه التقنية؛ أولها تطوير سياسات وطنية واضحة باعتباره أمرًا أساسيًّا لدعم الذكاء الاصطناعي، حيث ينبغي للحكومات تحديد الأولويات الوطنية في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم والطاقة، إلى جانب توفير بيئة تشريعية ملائمة تشجع على الابتكار وتحمي الخصوصية والأمن السيبراني. كما يتطلب ذلك تخصيص الموارد المالية الكافية لدعم مشاريع الذكاء الاصطناعي وتطوير البنية التحتية اللازمة.

وثانيها؛ النظر إلى البحث العلمي والاستثمار في الابتكار التكنولوجي باعتباره حجر الأساس للتقدم في هذا المجال. لذا يجب الاستثمار في التعليم والتدريب من خلال تطوير برامج متخصصة، وتعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي لتسريع التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي. وإضافة إلى ذلك، يمكن توفير حوافز للابتكار من خلال تقديم منح ودعم مالي للمشاريع البحثية المتقدمة.

ثالثها؛ تأكيد أهمية التعاون الدولي الذي يؤدي دورًا حاسمًا في تسريع تبنّي وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن للدول الانضمام إلى المبادرات العالمية المتخصصة، وتبادل الخبرات مع الدول الرائدة، وإبرام اتفاقيات تعاون تسهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا، بدلًا من التنافس المُكلف للجميع.

وأخيرًا، لضمان الاستخدام المسؤول والآمن للذكاء الاصطناعي، ينبغي وضع آليات صارمة لضبط استخدامه بما يحقق الأمن القومي والاستقرار. ويشمل ذلك وضع أطر قانونية واضحة تنظم هذه التقنية، وتعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات والأنظمة من التهديدات الإلكترونية، إضافة إلى إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة وتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على المجتمع.

فمن خلال تبني هذه الاستراتيجيات المتكاملة، يمكن للدول الاستفادة القصوى من إمكانات الذكاء الاصطناعي، وذلك ما يعزز مكانتها الاقتصادية والتكنولوجية، ويدعم قدرتها على المنافسة والتأثير في الساحة الدولية.

مستقبل الذكاء الاصطناعي في صياغة النظام العالمي الجديد

خاتمة القول إن الذكاء الاصطناعي أصبح عاملًا محوريًّا في صياغة النظام العالمي الجديد، حيث يُؤثر بشكل مباشر على موازين القوى الدولية. ومن جهة، قد يؤدي التقدم السريع في هذه التقنية إلى تعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية، وذلك ما يفاقم الفجوات الاقتصادية والاستراتيجية. ومن جهة أخرى، يسهم التفوق في الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل ديناميكيات القوة العالمية، حيث تصبح الدول الرائدة تكنولوجيًّا أكثر نفوذًا في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، بينما قد يُفضي الاستثمار المكثف في هذه التقنية إلى صعود دول جديدة كقوى مؤثرة على الساحة الدولية. وفي هذا السياق، تقدم دولة الإمارات نموذجًا رائدًا في الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتعزيز قوتها الشاملة، من خلال استراتيجيات مبتكرة مثل «استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي»، التي تهدف إلى تسخير هذه التقنيات لتحسين الأداء الحكومي وتعزيز الاقتصاد والتعليم، فقد أثبتت الإمارات قدرتها على بناء مستقبل أكثر ابتكارًا. كما أن تعزيز الشراكات الدولية وتوفير بيئة تنظيمية ملائمة، إضافة إلى الاستثمار في البحث العلمي، كلّ ذلك يسهم بشكل كبير في تعزيز مكانة الإمارات عالميًّا، ومع التطور المستمر في مجال الذكاء الاصطناعي يمكن لدولة الإمارات أن تؤدي دورًا محوريًّا في النظام العالمي الجديد، ليس فقط من خلال الريادة في هذا المجال، ولكن أيضًا من خلال تأثيرها في السياسات الدولية المتعلقة بالاستخدام الآمن والأخلاقي للذكاء الاصطناعي، وذلك ما يعزز أمنها واستقرارها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فالذكاء الاصطناعي يُعدّ مفتاحًا لتطور الدول، وقد أظهرت الإمارات استعدادها للقيادة في هذا المجال الحيوي، وذلك ما يجعلها نموذجًا يُحتذى به في استراتيجيات التحول الرقمي وتعزيز عناصر قوتها الشاملة في ظل العصر الرقمي.

إن الذكاء الاصطناعي أصبح عاملًا محوريًّا في صياغة النظام العالمي الجديد، حيث يُؤثر بشكل مباشر على موازين القوى الدولية

القوة المعلوماتية وتأثيرها في صياغة معادلات القوة الوطنية

العميد ركن/عبدالله راشد الظنحاني
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

في ظلّ عالم متسارع التغيرات، يشهد تحولات عميقة في موازين القوى، برزت المعلومات كركيزة أساسية في رسم الاستراتيجيات الوطنية، وترسيخ المكانة الجيوسياسية للدول، كما أصبحت أداةً فاعلةً لممارسة التأثير السياسي، تُوظّفها الدول لتعزيز نفوذها وتحقيق غاياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. إن مفهوم القوة لم يعد مقتصرًا على العوامل المادية التقليدية، بل امتد ليشمل القدرة على جمع المعلومات وتحليلها واستغلالها بشكل استراتيجي لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية.

«التفوق في القوة المعلوماتية هو التفوق في القدرة على السيطرة على المستقبل»، كما أشار الأكاديمي الأمريكي روبرت كابلان، وهي مقولة تعكس أهمية القوة المعلوماتية في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، وتحديد مستقبل النفوذ الجيوسياسي للدول في عالم يتسم بالتطور السريع والتنافس الشديد.

حيث لم تعد عبارة «المعرفة قوة» مجرد تعبير ينتمي إلى الفكر الإنساني في عصور سابقة، بل تحولت إلى انعكاس دقيق لواقع عالمي جديد، حيث أضحت المعلومات اليوم، مدعومةً بالتطورات المتسارعة في التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، تمثل السبيل الذي يتيح للدول إمكانية الوصول بلا قيود إلى البيانات وتحليلها وتوظيفها بكفاءة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، سواء لتعزيز أمنها الوطني، وتحسين قدراتها الاقتصادية، أم دعم سياساتها الخارجية.

سنسلط الضوء في هذا المقال على إحدى أدوات قوة الدولة، وهي المعلومات كأداة لتعزيز الأمن الوطني، وهو المجال الأكثر حيوية في سياق التحديات والتهديدات العالمية المتزايدة. وسنستعرض آليات توظيف المعلومات في حماية الدول، مستعينين بأمثلة من تجارب دولية ناجحة، بالإضافة إلى تحليل التحديات التي تواجه استخدام هذه الأداة الفاعلة.

«إن السيطرة على المعلومات ليست مجرد ميزة، بل هي القوة الجديدة التي تعيد تعريف موازين القوى العالمية» كما قال جوزيف ناي. تعكس هذه المقولة حقيقة أن المعلومات لم تعد مجرد مورد استراتيجي، بل أصبحت محركًا رئيسيًا يعيد تشكيل الأدوات التقليدية للقوة، ويمكّن الدول من تعزيز نفوذها وتحقيق أهدافها بطرق لم تكن ممكنة من قبل. لقد تحولت القوة المعلوماتية من أداة محدودة النطاق إلى قوة شاملة في أواخر القرن العشرين مع ظهور الإنترنت والثورة الرقمية. لم يغير الإنترنت كيفية جمع المعلومات فقط، بل وسّع نطاقها ليشمل البيانات الضخمة التي يمكن تحليلها باستخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات المتقدمة، فأصبح بإمكان الدول الوصول إلى كميات هائلة من البيانات في الوقت الفعلي، الأمر الذي أتاح لها فرصة غير مسبوقة لتحليل الأنماط، والتنبؤ بالسلوكيات، واتخاذ قرارات استراتيجية دقيقة.

ويعتمد عالم اليوم بشكل متزايد على الأنظمة الرقمية، وبالتالي أصبحت القدرة على حماية شبكات المعلومات والأنظمة الحيوية من الاختراقات أولوية قصوى للدول. تعتبر القوة المعلوماتية العمود الفقري لمواجهة التهديدات السيبرانية التي تستهدف البنى التحتية الحيوية مثل شبكات الكهرباء، والمرافق الصحية، والمؤسسات المالية. يُظهر الهجوم السيبراني الذي تعرضت له أوكرانيا عام 2015، والذي أدى إلى انقطاع الكهرباء عن مئات الآلاف من المواطنين، كيف يمكن للهجمات السيبرانية أن تُستخدم لتعطيل الأمن الوطني بالكامل.

علاوة على ذلك، استغلت الجماعات الإرهابية التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهدافها، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي ومنصات التواصل الاجتماعي لنشر الدعاية وتجنيد الأفراد، وكذلك تنفيذ هجمات سيبرانية تستهدف البنى التحتية الحيوية. هذا التوجه يوضح أن التهديدات السيبرانية لم تعد حكرًا على الدول، بل أصبحت أداة خطيرة بيد الفاعلين من غير الدول.

ويُعدُّ الهجوم السيبراني الذي استهدف شركة «سولار ويندز» (SolarWinds) عام 2020، وأدى إلى اختراق أنظمة حكومية أمريكية حساسة، مثالًا آخر على مدى ضعف حتى أقوى الدول أمام هذا النوع من التهديدات. إن التطور السريع في تقنيات الهجوم السيبراني، مثل الذكاء الاصطناعي والبرمجيات الخبيثة المعتمدة على التعلم الآلي، يجعل من الصعب على الدول مواكبة هذه التحديات. فكلما طوّرت دولة ما وسائل دفاع متقدمة، ظهرت تقنيات هجومية جديدة تعيد تشكيل المشهد الأمني. إن هذه الأحداث دفعت العديد من الدول إلى تعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني باستخدام أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات والكشف عن التهديدات قبل وقوعها.

خلال الحرب الباردة، لعبت القدرة على تحليل المعلومات المُجمّعة من الأقمار الصناعية دورًا رئيسيًا في تمكين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من إدارة توازن القوى. ومن هذا المنطلق، تُعد الاستخبارات من أبرز تطبيقات القوة المعلوماتية في تعزيز الأمن الوطني، حيث تعتمد الدول على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات لتوقع التحركات المعادية، سواء من دول منافسة أم جماعات إرهابية. ومن جهة أخرى تقوم القوة المعلوماتية أيضًا بأداء أدوار جوهرية في إدارة الأزمات الأمنية، والصحية، والطبيعية. فخلال جائحة كورونا، أظهرت الدول التي تمتلك أنظمة معلوماتية متقدمة قدرة أكبر على التعامل مع الأزمة. على سبيل المثال، استخدمت كوريا الجنوبية أنظمة متطورة لتتبع المصابين وتحليل البيانات الصحية، مما مكّنها من احتواء انتشار الفيروس بشكل أفضل من العديد من الدول الأخرى.

إن السيطرة على المعلومات ليست مجرد ميزة، بل هي القوة الجديدة التي تعيد تعريف موازين القوى العالمي

في سياق التطور المتسارع لاستخدام القوة المعلوماتية، تواجه الدول تحديات كبيرة تعيق قدرتها على الاستفادة الكاملة من إمكاناتها الهائلة. من أبرز هذه التحديات إساءة استخدام المعلومات، حيث تُستغل أحيانًا للتجسس على الأفراد، أو تقويض الخصوصية. بالإضافة إلى ذلك، يشكل خطر الدعاية والمعلومات المضللة تهديدًا كبيرًا على الاستقرار الدولي، إذ يمكن استخدامها كأداة لزعزعة استقرار الدول من خلال نشر الشائعات، وتأجيج الفتن، والتلاعب بالرأي العام، سواء على المستوى المحلي أم الدولي. مثالٌ على ذلك، تُعد روسيا إحدى الدول التي نجحت في إتقان استخدام «القوة الحادة» ضمن استراتيجياتها المعلوماتية، من خلال نشر معلومات مضللة ودعاية موجهة لتعزيز نفوذها الجيوسياسي وزعزعة استقرار خصومها. وقد تجلت هذه الأساليب بوضوح في تدخلاتها في الانتخابات الأمريكية والأوروبية، مما يعكس كيف يمكن للمعلومات أن تتحول إلى سلاح فاعل لتحقيق أهداف استراتيجية.

وفي سعيها لتعزيز الأمن الوطني، قد تنتهك الدول خصوصية الأفراد من خلال جمع البيانات على نطاق واسع دون ضوابط واضحة. لقد أثارت برامج «بريزم» (PRISM) التي أطلقتها وكالة الأمن القومي الأمريكية جدلًا واسعًا حول الحدود الأخلاقية لاستخدام المعلومات في الأمن الوطني. الكشف عن هذه النوعية من البرامج من قبل إدوارد سنودن في عام 2013 أبرز التوتر بين الحاجة إلى الأمن وحماية الحريات المدنية، مما أثار تساؤلات حول المدى الذي يمكن للدول الذهاب إليه دون تجاوز الخطوط الأخلاقية.

أحد التحديات البارزة المرتبطة بالقوة المعلوماتية تتمثل في النقص الحاد في الكفاءات البشرية المتخصصة، مما يشكل عقبة رئيسية أمام العديد من الدول في تحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانات هذه القوة. في عصر يعتمد فيه الأمن الوطني على إدارة البيانات وتحليلها، تصبح الفجوة في المهارات والخبرات البشرية تهديدًا استراتيجيًا يعيق القدرات الوطنية.

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي، تعاني العديد من الدول من نقص واضح في الكوادر المؤهلة لإدارة أنظمة القوة المعلوماتية بفاعلية. إن تطوير البنية التحتية التقنية وحده لا يكفي إذا لم يترافق مع استثمار في تدريب الأفراد القادرين على تحليل البيانات، وإدارة الأزمات، ووضع استراتيجيات مبتكرة لمواجهة التهديدات المعقدة. على سبيل المثال، أدركت دول مثل الولايات المتحدة والصين أهمية الاستثمار في هذا المجال، حيث أطلقت الولايات المتحدة برنامج «منحة سايبر كوربس® للخدمة» (CyberCorps® Scholarship for Service) لإعداد جيل جديد من المتخصصين في الأمن السيبراني.

إن الدول التي لا تستثمر في بناء كوادر بشرية قادرة على إدارة البيانات وتحليلها بشكل استراتيجي تخاطر بفقدان السيطرة على مواردها الاستراتيجية، ما يهدد مكانتها في النظام الدولي ويضعف قدرتها على مواجهة التحديات الجيوسياسية المستقبلية.

القوة المعلوماتية بطبيعتها تتطلب تعاونًا دوليًا لمواجهة التهديدات السيبرانية العابرة للحدود، إذ إن هذه التهديدات لا تقتصر على دولة بعينها، بل تمتد لتشمل النظام العالمي بأسره. ومع ذلك، يظل تحقيق هذا التعاون تحديًا كبيرًا بسبب تضارب المصالح والخلافات السياسية بين الدول.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإبرام معاهدات دولية تعزز الأمن السيبراني، مثل تلك التي تهدف إلى وضع معايير مشتركة لحماية البنى التحتية الرقمية، فإن التباين الكبير في رؤى الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، حول كيفية تنظيم هذا المجال يعرقل الوصول إلى اتفاقيات شاملة.

القوة المعلوماتية ليست سلاحًا تقليديًا يمكن التحكم فيه بسهولة، بل هي منظومة معقدة تعتمد على توازن دقيق بين الفاعلية الأخلاقية والكفاءة التقنية

فهذا الانقسام يعكس اختلاف الأولويات الاستراتيجية لكل دولة، حيث تسعى بعض الدول إلى تعزيز سيادتها الرقمية، بينما تفضل أخرى نهجًا أكثر انفتاحًا يعزز حرية تدفق المعلومات. إن غياب إطار قانوني دولي متفق عليه يعمّق التحديات ويترك فجوات في التصدي الفاعل للتهديدات السيبرانية العالمية.

القوة المعلوماتية ليست سلاحًا تقليديًا يمكن التحكم فيه بسهولة، بل هي منظومة معقدة تعتمد على توازن دقيق بين الفاعلية الأخلاقية والكفاءة التقنية. الدول التي لا تستطيع إدارة هذه التحديات بإتقان قد تجد نفسها في مواجهة مخاطر تفوق الفوائد المتوقعة من استخدام المعلومات. وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، «إن التكنولوجيا يمكن أن تكون أداة لتحقيق السلام، أو وسيلة لتكثيف الصراعات، والفرق يكمن في كيفية استخدامها».

«إن النجاح في عصر المعلومات يعتمد بشكل جوهري على قدرة الدولة على توظيف مواردها المعلوماتية بذكاء وكفاءة»، كما أشار الأكاديمي هربرت سيمون. لتحقيق هذا الهدف ولمواجهة التحديات المتزايدة المرتبطة باستخدام القوة المعلوماتية، يتطلب الأمر اعتماد استراتيجيات شاملة ومتكاملة. أولًا، يجب أن تركز الدول على تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة تكون قادرة على التصدي للتهديدات السيبرانية وحماية البيانات الحيوية. ثانيًا، يمثل بناء الكفاءات البشرية المتخصصة عاملًا أساسيًا، من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب لتأهيل جيل جديد من الخبراء في تحليل البيانات والأمن السيبراني.

إلى جانب ذلك، يصبح رفع مستوى الوعي المجتمعي حول أهمية الأمن المعلوماتي أولوية لا غنى عنها، من خلال حملات توعوية تستهدف تعزيز فهم الأفراد لمخاطر المعلومات المضللة وسبل حماية البيانات الشخصية. علاوة على ذلك، ينبغي وضع سياسات صارمة لمكافحة المعلومات المضللة وتحديد المسؤوليات القانونية للأفراد والمؤسسات

المتورطة في نشر الشائعات، بما يعزز من مصداقية النظام المعلوماتي.

في السياق ذاته، يُعتبر تعزيز التعاون الدولي أمرًا حيويًا لمواجهة التحديات العابرة للحدود التي تفرضها الجرائم السيبرانية، وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات بين الدول وتنسيق الجهود المشتركة. وأخيرًا، يمثل الاستثمار في التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية، وإنترنت الأشياء نقطة انطلاق للدول التي تسعى لتحقيق ميزة تنافسية في عالم تُشكله القوة المعلوماتية.

«المستقبل سيُحدد ليس فقط بمن يمتلك القوة الصلبة، بل بمن يستطيع استخدام القوة المعلوماتية بذكاء وتوازن». حسب تعبير جوزيف ناي؛ ففي ظل التقدم التكنولوجي المتسارع، فإن العالم يتجه نحو مرحلة جديدة تُعيد تشكيل موازين القوى الدولية، حيث أصبحت القوة المعلوماتية عنصرًا محوريًا في ديناميكيات التفاعلات الجيوسياسية. لم تعد الأنظمة المعلوماتية مجرد أداة داعمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، بل تحولت إلى عامل حاسم في تحديد قدرة الدول على المنافسة والبقاء في موقع الصدارة.

وإدراكًا لهذه التحولات والتحديات، باتت الدول تسعى جاهدة للاستفادة من الفرص التي توفرها القوة المعلوماتية، مع العمل في الوقت ذاته على مواجهة التحديات المرتبطة بها. ينبغي أن تولي الدول أهمية قصوى لبناء استراتيجيات متكاملة تُوازن بين الابتكار المسؤول وضمان الاستخدام الأخلاقي لهذه القوة.

«الابتكار في المعلومات يعد السلاح الأقوى الذي يمكن أن نستخدمه لتعزيز السلام والأمن في العالم» على حد تعبير أنطونيو غوتيريش؛ فمع تطور الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية، فإن دور القوة المعلوماتية في الأمن الوطني سيزداد تعقيدًا وفاعلية. الدول التي تستثمر في تطوير أنظمة معلوماتية متقدمة ستتمكن من البقاء في الصدارة الجيوسياسية، بينما ستجد الدول الأخرى نفسها متأخرة وغير قادرة على حماية مصالحها.

ويبقى السؤال الأهم، وهو: كيف يمكن تحقيق التوازن بين تعزيز القوة المعلوماتية كأداة للابتكار والنمو، وضمان استخدامها بشكل مسؤول يحمي القيم الإنسانية الأساسية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب من الدول استشراف المستقبل، ووضع سياسات تستند إلى رؤية استراتيجية طويلة المدى. فأهم ما يميز عصر المعلومات، وفق مانويل كاستلز، «أنَّ مَنْ يملك القدرة على استخدام المعلومات بشكل فاعل فهو يسيطر على مصير المستقبل». ويكمن التحدي الحقيقي في ضمان أن يكون هذا المستقبل أكثر شمولية وعدالة، حيث تُستخدم القوة المعلوماتية لتعزيز السلام والتقدم بدلًا من أن تصبح أداة للصراعات والانقسامات. فالدول التي تمتلك البنية التحتية المعلوماتية المتقدمة والكفاءات البشرية المدربة ستكون في الصدارة، بينما قد تجد الدول الأخرى نفسها في موقف أضعف. وقد تتحول الشركات التقنية الكبرى، مثل «غوغل» و«مايكروسوفت»، إلى لاعبين رئيسيين ينافسون الدول في التأثير على النظام العالمي، مما يبرز أهمية وضع أطر تُنظم العلاقة بين الدول وهذه الكيانات العملاقة.

المراجع

- زبيدي، سامي. «المعرفة قوة .. من يتحكم في المعلومات يتحكم في العالم.» الاقتصادية. 28 أكتوبر 2010. https://www.aleqt.com/2010/10/28/article_462277.html
- «الذكاء الاصطناعي وحروب الجيل الخامس والأثر المتوقع على متطلبات الدفاع الوطني.» درع الوطن، 2021. https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research/الذكاء-الاصطناعي-وحروب-الجيل-الخامس-والأثر-المتوقع-على-متطلبات-الدفاع-الوطني/ar
- «التوظيف السياسي للهجمات السيبرانية ومخاطرها على الأمن القومي.» مجلة الجندي، 1 يوليو 2023. https://www.aljundi.ae/كتاب-الجندي/و-السيبرانية-للهجمات-السياسي-التوظيف/
- Cimbala, Stephen J. Intelligence and Intelligence Policy in a Democratic Society. New York: Routledge, 2019.
- Greenwald, Glenn. No Place to Hide: Edward Snowden, the NSA, and the U.S. Surveillance State. New York: Metropolitan Books, 2014.
- Manyika, James, Michael Chui, Brad Brown, Jacques Bughin, Richard Dobbs, Charles Roxburgh, and Angela Hung Byers. Big Data: The Next Frontier for Innovation, Competition, and Productivity. McKinsey Global Institute, 2011.
- Nye, Joseph S. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: PublicAffairs, 2004.
- Kaplan, Robert D. The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate. New York: Random House, 2012.
- Singer, P. W., and Allan Friedman. Cybersecurity and Cyberwar: What Everyone Needs to Know. Oxford: Oxford University Press, 2014.
- Castells, Manuel. The Rise of the Network Society. Oxford: Wiley-Blackwell, 2010.

تحليل السياسة الخارجية لدول الخليج العربي بين الأطر النظرية والتطبيقات العملية

الدكتور/محمد عيسى النوبي
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

حظي مفهوم تحليل السياسة الخارجية باهتمام أكبر في العقود الأخيرة، وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب تأثيره المباشر على الأمن الدولي، وأهميته في تفسير سلوك الدولة في النظام الدولي. ويرتكز هذا المجال على فهم سلوك الدول داخل ذلك النظام من خلال دمج الأطر النظرية مع الأمثلة العملية.

وفي هذا السياق، من الضروري دراسة أمثلة محددة توضح كيف يمكن للدول توظيف سياساتها الخارجية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتتبنى دول الخليج العربية استراتيجيات في مجال السياسة الخارجية تتسم بالابتكار، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية في عالم مترابط بشكل متزايد. ومن خلال دراسة هذه الأمثلة، يسلط هذا المقال الضوء على التأثيرات الأوسع لتحليل السياسة الخارجية لفهم إحدى أدوات فن الحكم في القرن الحادي والعشرين.

تعريف السياسة الخارجية

قبل الانتقال إلى الإطار النظري لتحليل السياسة الخارجية، من الضروري تحديد ماهية «السياسة الخارجية» في الواقع. يرى كارلسنايس (2002) أن السياسة الخارجية تنطوي على أنشطة «معبّر عنها في شكل أهداف والتزامات و/أو توجيهات معلنة بشكل واضح، ويسعى إليها ممثلو الحكومات الذين يعملون نيابة عن مجتمعات ذات سيادة، وهي موجهة نحو أهداف، ومواقف، وأطراف فاعلة ... يريدون التأثير عليهم والتي تقع خارج نطاق شرعيتهم الإقليمية» (ص 335). ومع ذلك، يبدو أن هذا التعريف التقليدي محدود إلى حد ما. ويقدم هيل (2003) تعريفاً أوسع، حيث يعرف السياسة الخارجية بأنها «مجموع العلاقات الخارجية الرسمية التي يديرها طرف فاعل مستقل (عادةً دولة) في العلاقات الدولية» .

وقد تطور تحليل السياسة الخارجية كمجال فرعي من مجالات البحث في العلاقات الدولية؛ بسبب تركيزها الكلي في البداية على السلوك الفعلي للعلاقات بين الدول وعملية إصدار القرارات نفسها. ويبتعد تحليل السياسة الخارجية عن مجرد نظرية عامة تنطبق على أي دولة، وبدلاً من ذلك تعتبر نظرية تنطبق على دول بعينها، إذ تفسر سلوكها في ظل ظروف محددة. وعلاوة على ذلك، رأى علماء تحليل السياسة الخارجية أن جهودهم تحمل جانباً قيمياً، نظراً لأنها تهدف إلى تحسين عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، بل وتشجيع العلاقات السلمية بين الدول (ألدين وأران، 2012). ووفقاً لهودسون (2005، ص 3)، فإن أهم مساهمة لتحليل السياسة الخارجية في نظرية العلاقات الدولية هي تحديد نقطة الالتقاء بين المحددات الأساسية، العملية والنظرية، لسلوك الدولة.

العوامل المؤثرة وتطبيقات السياسة الخارجية: نموذج دول الخليج

تقليديّاً، شدد تحليل السياسة الخارجية على دراسة العوامل على مستوى الدولة والقائد الفرد، باعتبارها مفتاحاً لفهم السياسة الخارجية للدول داخل النظام الدولي. ومع ذلك، هناك عدة أساليب منهجية معتمدة في تحليل السياسة الخارجية. ووفقاً للاقتراب الذي يركز على الأطراف الفاعلة في تحليل السياسة الخارجية، كما حدده هدسون (2005)، يمكن اعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا للدول التي تستخدم سياسات خارجية مبتكرة لتعزيز أهدافها الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، فإن سياسة دولة الإمارات في التنويع الاقتصادي، والتي تتضح في مجالات، مثل الطاقة المتجددة واستكشاف الفضاء، هي مؤشر على قدرتها على تعزيز مكانتها في النظام الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن المبادرات مثل مهمة المريخ ومشاريع الطاقة الشمسية، هي أمثلة ملموسة على كيفية مواءمة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع رؤيتها الوطنية، وتعزيز سمعتها كشريك دولي موثوق به في معالجة التحديات العالمية، مثل تغير المناخ وأمن الطاقة. ويسلط ذلك الاقتراب الضوء على قدرة البلدان الصغيرة في الاستفادة بشكل فاعل من مواردها الاقتصادية لتحقيق تأثيرات كبيرة خارج حدودها الجغرافية.

منظورات نظرية في تحليل السياسة الخارجية

يبدأ تحليل السياسة الخارجية بالدولة وتفاعلاتها مع الدول الأخرى، إما من خلال العلاقات الثنائية المباشرة، أو من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف (مثل الأمم المتحدة). وتماشياً مع تقاليد المدرسة الواقعية، يفهم علماء تحليل السياسة الخارجية الدولة باعتبارها فاعلاً موحداً؛ أي أنه ليس من الضروري تحليل دور الجهات والمؤسسات الفاعلة في عملية صنع قرار السياسة الخارجية داخل الدولة من أجل تقييم السياسة الخارجية للدولة. وفي حين يفترض أنصار تحليل السياسة الخارجية أن صنّاع القرار والمجتمعات ككل يسعون إلى تحقيق أهداف من اختيارهم تتسم بنسب متفاوتة من العقلانية، فإنهم يختلفون مع الواقعيين في تأكيد أن السياسة الخارجية للدولة ليست مجرد رد فعل لتأثيرات النظام الدولي، أي قوى خارجة عن سيطرتهم في المقام الأول.

أما الاقتراب النقدي في التعامل مع السياسة الخارجية، فيقوم على تبني رؤية واسعة لعملية صنع السياسة الخارجية، ويتجنب الوقوع في فخ النظر إلى السياسة باعتبارها نتاجاً لعمل الحكومات وحسب، إذ يرى أنصار الاقتراب النقدي أن سياسات الدول تتشكل كذلك من خلال المنظمات غير الحكومية في الداخل، والمعايير/الحركات الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية في الخارج (سميث، وهادفيلد، ودون، 2008). ويتجسد ذلك في رأي كل من هوليس وسميث (1994)، واللذين يشيران إلى أنه في العالم الاجتماعي هناك قصتان على الأقل يجب سردهما. وبالتالي، فمن وجهة

سياسة دولة الإمارات في التنويع الاقتصادي، والتي تتضح في مجالات، مثل الطاقة المتجددة واستكشاف الفضاء، هي مؤشر على قدرتها على تعزيز مكانتها في النظام الدولي

نظرهما، يمكن تفسير سلوك الدولة إما من خلال بنية النظام الدولي، أو كنتيجة لصنع السياسات داخل الدولة. ومع ذلك، يتبنى هاي وويليامز نهجاً أكثر تكاملاً، ويؤكدان أن كل من الوكالة (الدولة) والبنية تؤثران في صنع قرار السياسة الخارجية، حيث يتم صنع القرارات من قبل الدولة، ولكن دائماً ضمن مجموعة من القيود البنيوية، أي المفروضة من النظام الدولي (كما ورد في سميث وآخرون، 2008، ص 5).

ويؤكد الواقعيون أن الطبيعة الأساسية للنظام الدولي فوضوية في الأساس، وبالتالي فإن السعي إلى تحقيق الأمن وتعزيز الثروة المادية يعني أن المنافسة بين الدول أمر لا مفر منه (ويندت، 1992). وعليه، فإن تقليص التعاون خدمة للمصلحة الذاتية هو أمر ضروري. وفي هذا الإطار، يتم الإعلاء من أهمية ومركزية القوة، التي تتجلى في القوة العسكرية، باعتبارها محدداً رئيسياً لقدرة الدولة على دعم سياسة خارجية ناجحة. ومع ذلك، فإن الموقع الجغرافي والموارد المادية والديموغرافيا هي محددات أخرى ضمن وجهة النظر هذه. ويؤكد الواقعيون بشكل أساسي أن جميع السياسات الخارجية تتأثر بهذه المحددات، وأن القوة النسبية للدول هي جوهر تحليل مخرجات قرارات السياسة الخارجية.

ووفقاً لاقتراب صنع القرار في مجال دراسة السياسة الدولية (1954)، قدّم سنايدر وآخرون الأساس النظري للتحوّل بعيداً عن التحليل على مستوى الدولة الوطنية فقط، إلى تحليل سلوك الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية. كما ركزت على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بدلاً من التركيز على مخرجاتها فقط. والواقع أن نقطة البداية بالنسبة للمؤلفين، هي أن نقطة الانطلاق في تحديد توجهات السياسة الخارجية تكمن في الطريقة التي يقيّم بها صنّاع القرار أوضاعهم، ثم يتم بعد ذلك تحديد مسارات العمل التي يمكن أن تتبناها الدولة. ويوضح «سنايدر وآخرون» الأمر بمزيد من التفصيل، من خلال استنتاج أن السياسة الخارجية تتشكل من خلال عوامل داخلية وخارجية. تشمل العوامل الداخلية دور الرأي العام، والمواقف الاجتماعية والاقتصادية للشعب، والعوامل الجغرافية والديموغرافية. وعلاوة على ذلك، فإن الأهداف والدوافع والغرض من السياسة الخارجية هي مجالات تتم صياغتها داخل الدولة كذلك (سينجر، 1961). أما العوامل الخارجية، فتتضمن سياسات وردود أفعال واستجابة الدول الأخرى (سنايدر، وبروك، وسابين، 1954).

توفر دراسة تحليل السياسة الخارجية إطاراً نقدياً يمكن من خلاله فهم سلوك الدول داخل النظام الدولي

ويشكل نهج «صنع القرار» هذا نقطة انطلاق مفيدة لدراسة عملية صنع السياسة الخارجية، ويقدم تصوراً أعمق من الاقتراب التقليدي الذي يركز على اعتبارات القوة، ومع ذلك، فقد تعرّض اقتراب صنع القرار لبعض الانتقادات لكونه «مركزاً على الدولة» بشكل مفرط (غوش، 2015، ص 46). كما أنه يغفل الإجابة على تساؤل مهم، وهو ما إذا كنا ندرس سلوك الدولة من حيث العوامل الموضوعية، أو تصور الطرف الفاعل لهذه العوامل الموضوعية (سينجر، 1961). والواقع أن روزيناو (1966) انتقد هذا الاقتراب لأنه لا يقدم «تعميمات قابلة للاختبار» (ص 98-99). ومع ذلك، يركز اقتراب صنع القرار على صنع القرار في السياسة الخارجية بدلاً من مخرجاتها.

أمثلة من دول الخليج: الاستراتيجيات والتطبيقات

وعلى نحو مماثل، يتجلى التوازن بين العوامل الداخلية والخارجية في رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تمثل مثالاً بارزاً على دمج الأولويات الوطنية مع أهداف السياسة الخارجية (كير، 2016). وتهدف هذه الرؤية إلى تقليل اعتماد المملكة على النفط من خلال إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق مع تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. ويعكس هذا النهج مزيجاً من السعي إلى التنمية الاقتصادية المحلية، إضافة إلى إقامة شراكات دولية استراتيجية لدعم أهداف الرؤية.

ومن الممكن القول إن النص التأسيسي لروزيناو، «نظريات ما قبل الحداثة» (1966) شجع على تطوير نهج خاص بالأطراف الفاعلة من خلال محاولة اتباع نهج ذي طبيعة تكاملية، حيث جمع بين المعلومات على مستويات عدة من التحليل، بما في ذلك العوامل الداخلية والخارجية، والقادة الأفراد، والنظام الدولي لدراسة السياسة الخارجية بشكل كامل. وكما أشار سبراوت وسبراوت (1965) إلى أن مجرد تحليل قدرات القوة داخل نظام بين الدول دون الإشارة إلى محددات صنع السياسة الخارجية أمر مضلل. وبدلاً من ذلك، اقترحا أن تحليل «البيئة النفسية» للأفراد والمجموعات الحكومية المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية أمر ضروري. وابتعد سبراوت وسبراوت (1965، ص 118) عن نظرية الطرف الفاعل العام، إلى نهج يحلل «... الدوافع والأهداف المحتملة للفرد، ومعرفته للبيئة، وعملياته الفكرية التي تربط الأهداف والمعرفة». وفي حين سعت المناهج السابقة إلى تحليل السياسة الخارجية من خلال بنية النظام الدولي وعملية صنع القرار داخل الدول، ظهر نهج آخر يسلط الضوء على بعد آخر. فقد أشار التعدديون إلى أن الدول لا تشكل الأطراف الفاعلة المهمة الوحيدة في السياسة الدولية. ووفقاً لهذا الاقتراب، وبسبب زيادة العولمة، تتشكل الروابط بين مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة الحكومية، ودون الحكومية، وغير الحكومية، وبالتالي تآكلت الأسبقية التقليدية للدولة في السياسة الخارجية ببطء. وبناءً على هذا الاقتراب، يرى التعدديون، أن تحليل العوامل على المستوى المحلي والعابر للحدود وتأثيرها، أمر بالغ الأهمية لفهم مخرجات السياسة الخارجية.

وتعمل السياسة الخارجية لدولة قطر كمثال لهذا التحول، إذ إنه من خلال استخدامها لقناة الجزيرة لتشكيل السرديات العالمية، وتوسطها في صراعات مثل أفغانستان، واستثماراتها العالمية الاستراتيجية عبر هيئة الاستثمار القطرية، توضح قطر كيفية لعب الأطراف الفاعلة غير الحكومية والعابرة للحدود الوطنية أدواراً محورية، إضافة إلى آليات الدولة التقليدية (أولريشسن، 2014). تتوافق هذه السياسات القطرية مع وجهة النظر التعددية، مما يوضح كيفية تقاطع العوامل المحلية والدولية في صنع السياسة الخارجية المعاصرة.

نهج «اللعبة ذات المستويين»: الترابط بين المحلي والدولي

صاغ بوتنام (1988) نظرية «اللعبة ذات المستويين» في محاولة لتحليل التحديات التي يفرضها الترابط المعقد بين البيئتين الداخلية والخارجية على صناع القرار في مجال السياسة الخارجية، إذ يعتبر نموذجه أن المفاوضات الدولية تتكون من مفاوضات متزامنة على المستويين الداخلي والدولي. وعلى مستوى المفاوضات المحلية، يستوعب صانع القرار اهتمام الأطراف الفاعلة في المجتمع ويبني تحالفات معها، بينما يسعى صانع القرار على المستوى الدولي إلى التوصل إلى اتفاق ناجح تقبل به جماعات المصالح المحلية» (بوتنام، 1988، ص 438). ومن هذا النموذج، تحدث الاتفاقات الدولية عندما يتحقق التوازن بين مطالب الساحتين (الداخلي/ والدولي)، والتي غالباً ما تكون متعارضة.

وفي هذا السياق، يُعدُّ هذا الإطار النظري الأمثل بشكل خاص عند تطبيقه على الجهود الدبلوماسية لسلطنة عمان، والتي تقدم مثالاً لكيفية تمكّن الدول من التنقل بنجاح بين المطالب المزدوجة في الاستجابة للمطالب المحلية والوفاء بالالتزامات في الساحة الدولية، اذ يتعين على صانعي القرار في السلطنة التفاوض داخليًا للحفاظ على الاستقرار المحلي، بينما يشاركون دوليًا في عمليات الوساطة لحماية المصالح الاستراتيجية للدولة. وتوضح وساطة سلطنة عمان في الصراع اليمني والمحادثات النووية الإيرانية كيف يمكن أن تؤدي موازنة هذه الضغوط إلى مخرجات تتوافق مع الأولويات الوطنية والأهداف الدبلوماسية الأوسع نطاقاً (جلال، 2023).

وباختصار، توفر دراسة تحليل السياسة الخارجية إطاراً نقدياً يمكن من خلاله فهم سلوك الدول داخل النظام الدولي. وتؤكد أمثلة مثل سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى النهج الاستراتيجي لدول الخليج، كيف يمكن لهذه الدول، من خلال الاستفادة من أدوات السياسة الخارجية الاستراتيجية، أن تمارس تأثيراً كبيراً خارج حدودها الجغرافية. ولا يقتصر توضيح هذه الحالات على القدرة على التكيف والابتكار المتأصلين في نهج دول الخليج وحسب، بل وأيضاً الأهمية الأوسع لتحليل السياسة الخارجية في معالجة التحديات العالمية. ومن خلال ربط الرؤى النظرية بالتطبيقات العملية، يؤكد هذا التحليل على فائدة تحليل السياسة الخارجية كتخصص، ويسلط الضوء على إمكانية قيام دول أخرى بمحاكاة هذه الاستراتيجيات في التعامل مع تعقيدات الجغرافيا السياسية الحديثة.

المراجع:

- Alden, C. and Aran, A. (2012). Foreign policy analysis. New York: Routledge
- Carlsnaes, W. (2002) 'Foreign Policy,' in Carlsnaes, W. Risse, T. and Simmons, B. (eds), Handbook of International Relations. London: Sage, pp. 331-349.
- Ghosh, P. (2015). International Relations. 3rd ed. Delhi: Asoke K Ghosh.
- Hill, C. (2003) The Changing Politics of Foreign Policy. New York: Palgrave Macmilliam.
- Hollis, M. and Smith, S. (1994). Two stories about structure and agency. Review of International Studies, 20(03), p.241.
- Hudson, V. (2005). Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations. Foreign Policy Analysis, 1(1), pp.1-30.
- Jalal, I. (2023). The War Next Door: Omani Foreign Policy Toward Yemen. Middle East Institute.
- Kerr, S. (2016,). Honeymoon is over for new Saudi leader as reform pain kicks in. Financial Times.
- Putnam, R. (1988). Diplomacy and domestic politics: the logic of two-level games. International Organization, 42(03), pp.427-460
- Rosenau, J. (1966). Pre Theories and Theories of Foreign Policy. In: R. Farrell, ed., Approaches in Comparative and International Politics, 1st ed. Evanston: Northwestern University Press, pp.115-169
- Sprout, H. and Sprout, M. (1965). The Ecological Perspective on Human Affairs. Princeton, N.J.: Published for the Princeton Center of International Studies by the Princeton Univ. Press
- Singer, J. (1961). The Level-of-Analysis Problem in International Relations. World Pol., 14(01), pp.77-92
- Smith, S., Hadfield, A. and Dunne, T. (2008). Foreign policy. Oxford [England]: Oxford University Press
- Snyder, R., Bruck, H. and Sapin, B. (1954). Decision-making as an approach to the study of international politics. [Princeton]: Organizational Behavior Section, Princeton University
- Ulrichsen, K. C. (2014). Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications. Carnegie Endowment for International Peace.
- Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics. International Organization, 46(02), p.391

مشاركة الشباب في العمل العام كأداة لتعزيز الانتماء الوطني

الدكتورة/سارة عادل منصور
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

المشاركة المجتمعية، بوجوهها المختلفة – خيرية أو مدنية – من أهم قيم التقدم. هي مؤشر على حيوية النظام السياسي، ودالة على استقراره، كما أنها أحد محددات التنمية والنمو الاقتصادي.

عادة ما يكون الشباب في مقدمة الفئات محل الاهتمام فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية، والشباب الجامعي على وجه الخصوص، لكونه يشكل فئة مهمة من الشريحة الشبابية. فهو الأكثر تعليمًا، والمفترض بناء على ذلك أنه أيضًا الأكثر وعيًا. ولكنه في أحيان كثيرة يكون في حاجة إلى تحفيز أقوى، بحكم كونه الأكثر تفكيرًا ووزنًا للأمور قبل الإقدام على خطوة بعينها.

تؤمن دولة الإمارات بأن إشراك الشباب يمثل عنصرًا رئيسيًا للنجاح خلال الخمسين عامًا القادمة، لذلك فقد أصدرت الأجندة الوطنية للشباب 2031 وسعت إلى مأسسة قطاع الشباب كاملًا. وتقود المؤسسة الاتحادية للشباب جهود تعزيز سياسة إشراك الشباب، وتأهيلهم لتمثيل الإمارات في المحافل الدولية، وتعزيز دورهم في اكتساب الخبرات وبناء قدراتهم بمختلف المجالات، إلى جانب نشر القيم الإماراتية. ولعل النسخة الثانية من «ملتقى فخر»، والذي أقيم تحت شعار «وصية وطن» بمشاركة أكثر من 8 آلاف من مجندي الخدمة الوطنية والاحتياطية وأسرهم، من أهم الإنجازات سعياً لتحفيز الشباب، والاحتفاء بهم، وبثّ روح الفخر والتضحية والعطاء في نفوسهم، وجعلها هوية راسخة تُعزز روح الولاء والانتماء لديهم.

بالرغم من هذه الجهود، فقد كشف تقرير برلماني، أعدته لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والإعلام والرياضة في المجلس الوطني الاتحادي في شأن سياسة وزارة الثقافة والشباب، وسبق أن اعتمده المجلس، عن وجود بعض التحديات التي تواجه المراكز الشبابية على مستوى الدولة، لعل أهمها، والذي يتصل بالهدف من الدراسة هو غياب الرؤية الواضحة لتمكين الشباب. فعلى الرغم من سعي الحكومة إلى تمكين الشباب وتجهيزهم بالمهارات والمعرفة التي ستفتح أمامهم الفرص وتتيح لهم المشاركة بفاعلية في صنع القرار لدعم مسيرة الدولة خلال الخمسين عاماً المقبلة وتحقيق أهداف مئوية الإمارات في عام 2071، فإنه تبين غياب دور المراكز الشبابية في الإسهام في تحقيق ذلك. على سبيل المثال، غياب دور المراكز الشبابية في تعريف الشباب بالتخصصات الحديثة والمطلوبة في سوق العمل، ما أدى إلى توجه الشباب نحو تخصصات لا تتناسب مع حاجات سوق العمل، وكذلك ضعف دور المراكز في بناء شخصية الشباب الإماراتي وترسيخ القيم الإماراتية الأصيلة لدى الشباب.

إن إعداد جيلٍ جديدٍ من قادة المستقبل يتطلب استراتيجيات واضحة حول التطوع والمشاركة المجتمعية، لما لها من دورٍ فعّالٍ في زيادة لحمة التماسك الوطني، ومساعدة الشباب في بناء الشخصية، وجعلهم أكثر قدرة على تحمل المسؤولية، ورفع الوعي العام لديهم بقضايا المجتمع والعالم. تهدف هذه المقالة إلى مساندة هذه الجهود من خلال تقديم مقترح لضمان المشاركة المجتمعية للطلاب الجامعيين، استكمالا للمسيرة الإيجابية للخدمة الوطنية، بما يحقق أهداف الأجندة الوطنية للشباب 2031.

معوقات مشاركة الشباب وكيفية التغلب عليها:

هناك العديد من الأدبيات التي تفسر ضعف مشاركة الشباب، وتوجد نظريتان على وجه الخصوص هما الأكثر ارتباطًا بحالة الطلاب الجامعيين

1. نظرية تعبئة الموارد (Resource Mobilization Theory): تفترض هذه النظرية أن الابتعاد عن المشاركة في العمل العام يكمن في أصله في عدم توافر الموارد اللازمة لذلك. فالمشاركة في أي عمل عام، عملية مكلفة، ليس فقط من حيث التكلفة المادية، وإنما من حيث الوقت الذي يخصص له، والذي يمثل تكلفة الفرصة البديلة.
2. نظرية غياب الدافع: تتأسس هذه النظرية على أن محددات السلوك البشري ليست مادية فقط، بحيث تُبنى فقط على حساب التكلفة والعائد. فغياب الدافع هو توجه سلوكي، وبالتالي يحتاج إلى تدخل سلوكي لعلاجه.

تطبيق الخدمة المدنية التطوعية

إن المؤسسات التعليمية ساحة رئيسة وقوية للتنشئة الاجتماعية. على الأخص، تشير الدراسات إلى أن الجامعة كانت ومازالت من أنسب الأماكن للتطوع المدني . منذ أوائل القرن العشرين، وينظر علماء الاجتماع من أمثال ديوي (Dewey) ودون (Dunn) إلى المدارس والجامعات كعامل تنشئة (Socialisation Agent) لزرع قيم المواطنة، معترفين بأن المعرفة المستقاة من الكتب الدراسية في حد ذاتها غير كافية كأساس للمواطن الفاعل. وقد أوصى آخرون بغرس أساسيات المواطنة من خلال «الخدمة المجتمعية» (Community Service).

المقترح الرئيس لهذه الدراسة مفاده «فتح قناة مؤسسية طواعية لأداء خدمة مدنية من قِبَل طلبة الجامعات، لمدة قد تكون ما بين شهرين إلى ثلاثة، تتم تأديتها خلال الإجازة الصيفية، في مؤسسات ومصالح حكومية مختلفة، بإشراف من الجامعة، وباتفاق وإطار مؤسسي مع هذه المؤسسات».

هذا التفاعل المباشر مع المؤسسات العامة سيزيد بدوره من تقدير الشباب للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في ازدهار الوطن؛ لأنه أولًا سيجعل الشباب مقدرًا لقدر العمل الذي يتم في هذه المؤسسات، وثانيًا مقدرًا لحجم التحديات والقيود التي تعوق أحيانًا عمل هذه الأجهزة، مما سيبث روح الفخر والتضحية والعطاء في نفوسهم وسيعزز من روح الولاء والانتماء لديهم. سيؤدي هذا التفاعل كذلك إلى وقوف الطالب على متطلبات سوق العمل، مما سيوجهه إلى السعي وراء اكتساب المهارات المطلوبة.

قيمة المقترح:

يمكن مواجهة عوائق المشاركة المشار إليها في النظريتين أعلاه من خلال إقرار الجامعة لهذا النشاط، واعتباره جزءًا من مقرراتها الإضافية (Extra-Curricular Activities)، يعالج مشكلة عدم وجود الوقت لدى الطلاب للقيام بهذا العمل، كما أن أداء الخدمة في مؤسسات الدولة الرسمية في حد ذاته سيمثل استنهاض للدوافع الوطنية للخدمة العامة. وأخيراً، فإن تقدير الجامعة والمؤسسات التي سيؤدي فيها الطلاب الخدمة المدنية سيؤدي إلى بث إحساس بالفخر لدى الطلاب، وبالتالي زيادة الدافع وراء المشاركة.

التطوع يُقَلِّل من معدلات الاكتئاب، ويزيد الرفاهية النفسية ، ومستوى الصحة العامة

وعلى الجانب الأخر، فإن المقترح يزيد من قيم رأس المال الاجتماعي لدى الشباب، والذي يعد مفهومًا يتعلق بقيم التعاون والثقة بين أفراد المجتمع، وهو أحد محددات التطور الاقتصادي، والاجتماعي، بل والسياسي للمجتمعات.

التجارب الدولية:

نظرًا لأن التجربة الأمريكية من أكبر وأقدم هذه النماذج، سيتم التركيز عليها أولًا، ثم ثانيًا التجارب في دول أخرى، متقدمة ونامية.

التجربة الأمريكية: في عام 1961، بدأ التفكير في مقترح الخدمة المدنية، ليس كعلاج لمشكلات اقتصادية، ولكن كهدف في حد ذاته. منذ ذلك الحين، كان لكل رئيس أمريكي تقريبًا بصمته فيما يتعلق بتحسين وتطوير منظومة الخدمة المدنية للشباب. فبدأ ليندون جونسون برنامج «متطوعون في الخدمة لأمريكا» (VISTA) كجزء من «الحرب على الفقر»، لمساعدة الفقراء على تطوير مهاراتهم أو حتى توفير احتياجاتهم الأساسية. ثم أنشأ جورج بوش الأب مكتب الخدمة الوطنية في البيت الأبيض، وكذلك مؤسسة «النقاط المضيئة» (Points of Light Foundation)، لتعزيز العمل التطوعي، ومرَّر قانون الخدمة الوطنية والمجتمعية لعام 1990. وفي عام 1993، أنشأ بيل كلينتون مؤسسة الخدمة الوطنية والمجتمعية (Corporation for National and Community Service)، والتي شملت وكالة «أميريكوربس» (AmeriCorps)، التي تعد واحدة من المنظمات الأكثر تميزًا في برامج الخدمة الوطنية. في بداية الألفية، قام أيضًا جورج دبليو بوش بإنشاء «فيلق الحرية الأمريكي» (USA Freedom Corps)، من خلال توسيع العمل التطوعي والخدمة الوطنية في مجال الأمن الداخلي (فيلق مكافحة الحرائق، والمعاونة الطبية، والتأهب للكوارث). وجاء أحدث توسع لتشريعات الخدمة الوطنية كان في عام 2009، عندما وقع الرئيس أوباما «قانون خدمة أمريكا»(Serve America Act). وتشير الإحصاءات الحالية إلى أن هناك ما يقرب من 50 ألف طلب في السنة تقريبًا من الشباب الأمريكي يتنافسون على نحو 80 ألف مكان في «أميريكوربس» للخدمة المدنية.

تجارب دولية أخرى: تشير كتابات عن التجربة اليابانية إلى أن نحو 30٪ من شبابها انخرطوا في خدمة عامة في فترة ما في حياتهم . وتبين القيمة الكبيرة للخبرة التطوعية لدى هؤلاء الشباب عندما تطوع الشباب بأعداد كبيرة في جهود الإغاثة بعد زلزال «كوبي» المدمر لعام 1995.

ولا تقتصر هذه البرامج على الدول المتقدمة فقط، إذ يأتي ضمن أهم النماذج العالمية الهند، التي تتيح للشباب برامج لإشراكهم في العديد

من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وفي موضوعات مثل حملات محو الأمية، ومساعدة الأشخاص أصحاب الإعاقات الذهنية أو البدنية، وغير ذلك من البرامج التي تتعلق بتنمية المجتمع المحلي. العديد من المدارس في الهند لديها مناهج تشجع على الخدمة المدنية، مثل برنامج لمحو الأمية يسمى «على كل واحد أن يعلم واحدًا» (Each One Teach One)، الذي استنهض على وجه الخصوص مشاركة حماسية من المراهقين.

مخرجات إيجابية للشباب:

على الرغم من أن التطوع يهدف إلى مساعدة من هم على الطرف المتلقي، فإن بحوث عديدة أثبتت وجود آثار إيجابية على المتطوع. فالتطوع يُقَلِّل من معدلات الاكتئاب، ويزيد الرفاهية النفسية ، ومستوى الصحة العامة. تم أيضًا توثيق عدد من الآثار الفسيولوجية، كزيادة معدلات «الأوكسيتوسين»، الذي يقلل من القلق، ويزيد من المزاج الإيجابي . بالإضافة إلى ذلك، فقد أثبتت دراسات مع الشباب من خلفيات طبقية، وعرقية، واجتماعية مختلفة، أن التطوع يرتبط بعدد أقل من المشكلات السلوكية، بما في ذلك انخفاض معدلات الرسوب الدراسي، والتسرب المدرسي.

وبالتركيز على الخدمة المدنية بوجه خاص، كانت المخرجات الأكثر شيوعًا للمشاركة هي تعزيز القيم المدنية، وتقدير التنوع الثقافي والطبقي في المجتمع، والإيثار . ظهر أيضًا أن المشاركة في الخدمة المدنية تزيد من الثقة بالنفس، والمسؤولية الاجتماعية، والرغبة في مساعدة الآخرين. وأظهرت دراسات أخرى الأثر على تقليل أو منع ظهور سلوكيات سلبية مثل تعاطي المخدرات والكحول، والعنف. وبالمقارنة مع الأشكال الأخرى من الأنشطة الإضافية، ثبت أيضًا أن الخدمة المجتمعية تؤدي إلى مستويات أعلى من الترابط، والرأسمال الاجتماعي، والتناغم بين الأجيال، وتساعد الشاب على تحديد مكانه في المجتمع المحيط به.

من التفسيرات المحتملة لهذا التأثير الإيجابي للتطوع هو أن الخدمة المجتمعية تُنتِج علاقات مجتمعية واسعة، وتزيد من الانخراط والتواصل مع أشخاص آخرين لهم نفس صفات الخدمة المجتمعية، فضلًا عن التمرين على الاستخدام المنظم للوقت، وفوق هذا وذاك الشعور بالفعالية الفردية والجماعية، أي الشعور بأن الشخص «مُهِم» لمن هم في الجهة التي يؤدي فيها الخدمة المدنية، وفي حياة الآخرين.

ختاماً، تُعدّ مشاركة الشباب في العمل العام ركيزة أساسية لتعزيز الانتماء الوطني، إذ تتيح لهم الفرصة للإسهام الفعّال في بناء مجتمعهم، وتُنمّي لديهم الشعور بالمسؤولية والفخر والولاء للوطن. لذلك على الدول توفير بيئة محفزة للمشاركة، تساعد في غرس قيم المواطنة الحقيقية وتحقيق تنمية مستدامة يقودها شباب واعٍ ومؤمن بدوره في صناعة المستقبل.

المراجع:

- «4 تحديات تواجه المراكز الشبابية على مستوى الدولة» صحيفة الخليج، 11 مايو 2022.
https://www.alkhaleej.ae/2022-05-11/-4تحديات-تواجه-المراكز-الشبابية-على-مستوى-الدولة/أخبار-من-الإمارات/أخبار-الدار
- Bonnie, Richard et al (eds.) (2015). Investing in the Health and Well-Being of Young Adults. Washington: National Academies Press.
- CNCS. 2014a. AmeriCorps NCCC. http://www.nationalservice.gov/programs/americorps/ americorps-nccc (accessed August 18, 2018).
- Dewey J (1916) Democracy and education: An introduction to the philosophy of education. Macmillan, New York; Dewey J (1938) Experience and education. Macmillan, New York.
- Dunn AW (1907). The community and the citizen. Heath, Boston, DC; Dunn, A. (1929). Community Civics. Boston: Heath.
- Eyler JS. 2000. What do we most need to know about the impact of service-learning on student learning? The Michigan Journal of Community Service Learning, Special Issue: Strategic Directions for Service-Learning Research.
- Flanagan, C., and M. Bundick. 2011. Civic engagement and psychosocial well-being in college students. Liberal Education 97(2):1525-.
- Flanagan, C. A., T. Kim, J. Collura, and M. A. Kopish. 2014. Community service and adolescents' social capital. Journal of Research on Adolescence. doi: 10.1111/jora.12137.
- Kenny, M.E. and Gallagher, L.A. (2003) Teenagers and community service: A guide to the issues; Billig SH (2000) Research on K-12 school-based service learning: The evidence builds. Phi Delta Kappan 81:658–664.
- Moore, C., J. P. Allen, K. H. Herre, S. Philliber, and G. Kuperminc. 1994. Teen outreach: A successful program preventing school failure, school dropout, and teen pregnancy. In Using what we know about at-risk youth: Lessons from the field, edited by R. C. Morris; Lancaster, PA: Technomic Publishing, pp. 117128-.
- Piliavin, J. A., and E. Siegl. 2014. Health and well-being consequences of formal volunteering.
- Powell, Bingham (1982) Contemporary Democracies: Participation, Stability, and Violence, Cambridge: Harvard University Press.
- Stevenson, H., & Zusho, A. (2002). Adolescence in China and Japan: Adapting to a changing environment. In B. Brown, R. Larson, & T. S. Saraswathi (Eds.), The world's youth: Adolescence in eight regions of the globe. New York: Cambridge University Press.
- Takahashi, K., & Hatano, G. (1999). Recent trends in civic engagement in Japanese youth. In M. Yates & J. Youniss (eds.), Roots of civic identity: International perspectives on community service and activism in youth (pp. 225–244). New York: Cambridge University Press.
- Verba, Sidney and Nie, Norman (1972) Participation in America, New York: Harper and Row.
- Verma, S., & Saraswathi, T. S. (2002). Adolescence in India: Street urchins or Silicon Valley millionaires? In B. Brown, R. Larson, & T. S. Saraswathi (Eds.), The world's youth: Adolescence in eight regions of the globe. New York: Cambridge University Press.
- Youniss J, McLellan J, Su Y, Yates M. 1999. The role of community service in identity development: Normative, unconventional and deviant orientations.
- Youniss, J., S. Bales, V. Christmas-Best, M. Diversi, M. McLaughlin, and R. Silbereisen. 2002. Youth civic engagement in the twenty-first century. Journal of Research on Adolescence 12(1):121148-.
- Zaff, J. F., J. Youniss, and C. M. Gibson. 2009. An inequitable invitation to citizenship: Noncollege-bound youth and civic engagement. Washington, DC: Philanthropy for Active Civic Engagement.

الاستراتيجية البحرية الأوروبية وانعكاساتها على الأمن البحري لمنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر

الدكتورة/سالي خليفة إسحق
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

في ضوء التحولات الجيوسياسية العالمية وميلها نحو الشرق، قام الاتحاد الأوروبي خلال الأعوام القليلة الماضية بإصدار وثيقتين هامتين في مجال الأمن البحري وطوّر من تنظيم حضوره البحري في محيط منطقة الخليج العربي. الوثيقة الأولى تقدم مفهوم «الوجود البحري المنسق» (Coordinated Maritime Presences) في منطقة «شمال غرب المحيط الهندي» (North West Indian Ocean)، وهي الوثيقة التي أقرها الاتحاد الأوروبي عام 2022، وجاءت بعد إصدار الاتحاد لاستراتيجيته تجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ (الاندو-باسيفيك) عام 2021. أما الوثيقة الثانية فهي مراجعة شاملة أجراها الاتحاد لاستراتيجيته للأمن البحري وخطة العمل الخاصة بها في مارس 2023. ولما لهذه الاستراتيجيات من مردود على زيادة النشاط البحري الأوروبي في محيط منطقة الخليج العربي جنوباً وغرباً، تهدف هذه المقالة لتوضيح فحوى هذه الاستراتيجيات ودلالاتها علي منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر. وتحاجج المقالة بأن تداعيات هذه الاستراتيجيات تستدعي دوراً استباقياً ونشطاً للقوى الإقليمية العربية في المنطقة، سواء من خلال توطيد أطر الشراكة البحرية مع الاتحاد الأوروبي من ناحية، أو من خلال تعزيز التعاون العربي المشترك في مجال الأمن البحري من ناحية أخرى.

الوجود البحري المنسق في شمال غرب المحيط الهندي:

أطلق المجلس الأوروبي في 21 فبراير 2022 مفهوم «الوجود البحري المنسق» في منطقة «شمال غرب المحيط الهندي»، وذلك من خلال تحديد المنطقة البحرية الممتدة من مضيق هرمز إلى مدار الجدي ومن شمال البحر الأحمر حتى وسط المحيط الهندي كمنطقة تتمتع باهتمام أمني أوروبي. ويلاحظ أن منطقة الاهتمام هذه تضم مضيقين ذو أهمية جيوسياسية عالمية، هما مضيق هرمز ومضيق باب المندب. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي وعدد من أعضاؤه البارزين ليسوا بفاعلين جدد في هذه المنطقة الجغرافية، فإن عدة عوامل، أهمها النشاط الصيني والروسي المتزايدين في هذه المنطقة وتحول تركيز الولايات المتحدة بصورة متزايدة نحو آسيا عموماً والصين خصوصاً، قد ساهم في تحفيز الاتحاد لتبني تحوّل تدريجي وجوهري في نهجه البحري نحو اقتراب أكثر شمولية تجاه هذه المنطقة.

جاءت هذه المبادرة بعد إطلاق الاتحاد استراتيجيته للتعاون في منطقة الاندو-باسيفيك عام 2021، والتي سلط في إطارها المجلس الأوروبي الضوء على المنافسة الجيوسياسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتداعيات السلبية المحتملة على سلاسل التجارة والتوريد، كما أكدت الاستراتيجية على أهمية نهج الشراكة والتعاون في المنطقة لخدمة مصالح الاتحاد وأعضاؤه. وأخذاً في الاعتبار أن طرق التجارة البحرية الرئيسية بين أوروبا وآسيا تمر عبر المحيط الهندي، فإن أمن وحرية الملاحة في منطقة شمال غرب المحيط الهندي يعد أمراً بالغ الأهمية للمصالح الأوروبية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن تنفيذ مفهوم «الوجود البحري المنسق» من شأنه أن يجسد المظلة الجامعة لكل من أنشطة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد في منطقة شمال غرب المحيط الهندي. كذلك، يهدف تطبيق مفهوم «الوجود البحري المنسق» إلى زيادة قدرة الاتحاد الأوروبي كشريك دولي في توفير الأمن البحري، مما يعزز مشاركة أوروبية أكبر، ويضمن حضوراً بحرياً أوروبياً بصورة مستمرة على النحو الذي حدده المجلس، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والشراكة الدوليين في البحر مع دول المنطقة.

ومن المهم ملاحظة أن مفهوم «الوجود البحري المنسق» لا يقع تحت عمليات سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة، بل يعد نوعاً من التنسيق الطوعي، حيث ترفع الأصول البحرية للدول الأعضاء علم الاتحاد الأوروبي، ولكنها تظل تحت تسلسل القيادة الوطنية الخاصة بكل منها، وذلك مع عدم إغفال أن عدد من الدول الأوروبية الهامة تتمتع بحضور كبير في البحار الدولية من خلال أصولها الوطنية، وذلك بما يتماشى مع استراتيجياتها الوطنية. فالمملكة المتحدة على سبيل المثال تهدف إلى مضاعفة ميلها نحو آسيا بتنسيق وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل فرنسا على تعزيز وجودها البحري والدبلوماسي في المنطقة لموازنة صعود الصين وحماية المصالح الاقتصادية الفرنسية والأوروبية الحيوية، وكذلك ألمانيا وهولندا، قد قامتا بتطوير استراتيجيات وطنية لرسم تحركهم المستقبلي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

لذلك يهدف الاتحاد الأوروبي أن يؤدي تطبيق مفهوم «الوجود البحري المنسق» إلى تعزيز التنسيق بين ثلاثة أشكال من التواجد الأوروبي في المنطقة: الأول هو عمليات الانتشار البحري الخاصة بالدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد، والثاني هو التواجد البحري والعملياتي للدول الأعضاء في الاتحاد، والثالث هو عمليات الاتحاد الأوروبي نفسه في هذه المنطقة الجغرافية، مما يضمن حضورًا بحريًا موحدًا للاتحاد الأوروبي في شمال غرب المحيط الهندي.

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي قد أسس لتواجده الأمني البحري في هذه المنطقة من خلال عدة عمليات عسكرية قائمة بالفعل، أهم هذه العمليات وأكبرها وأقدمها هو عملية أتلانتا (EU-NAVFOR ATALANTA) في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر مقابل خليج عدن وسواحل الصومال، وذلك بهدف مكافحة أعمال القرصنة وتأمين الملاحة البحرية. كذلك، أنشأ الاتحاد الأوروبي في خليج عمان برنامج «التوعية البحرية الأوروبية في مضيق هرمز» (EMASoH) في يناير 2020، ويهدف لضمان بيئة ملاحية آمنة والمساهمة في تهدئة التوترات وتسهيل حوار إقليمي شامل في منطقة مضيق هرمز. ويشتمل هذا البرنامج على عملية «أجينور» (AGENOR)، التي تعد الجناح العسكري لبرنامج التوعية البحرية الأوروبية في مضيق هرمز، وتشارك فيها أصولًا بحرية من ألمانيا وبلجيكا والدنمارك واليونان وفرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال والنرويج.

كذلك أسس الاتحاد لعملية أوروبية دفاعية لتأمين الملاحة في الخليج العربي مطلع عام 2020، وذلك بالتوازي مع إطلاق الولايات المتحدة لعملية «سنتينل» (Sentinel). وأخيراً، أسس الاتحاد الأوروبي لعمليته البحرية أسبيدس في فبراير 2024، ليس فقط لتعزيز الردع في البحر الأحمر وحماية السفن التجارية ضد هجمات الحوثيين، ولكن أيضاً لتعزيز التواجد البحري الأوروبي في هذه المنطقة الحيوية، وهو ما يُستدل عليه من تصريح رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، بأن عملية أسبيدس إلى جانب أهميتها في الاستجابة للأزمات، إلا أنها أيضاً «خطوة نحو وجود أوروبي أقوى في البحر لحماية مصالحنا الأوروبية».

إن الاتحاد الأوروبي قد أسس لتواجده الأمني البحري في هذه المنطقة من خلال عدة عمليات عسكرية قائمة بالفعل

مراجعة استراتيجية الاتحاد الأوروبي البحرية:

تلي إصدار «استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ» عام 2021، وإطلاق الاتحاد لمفهوم «الوجود البحري المنسق» عام 2022، المراجعة التي أطلقها الاتحاد في مارس 2023 لاستراتيجية الأمن البحري للاتحاد الأوروبي وإصدار خطة عمل منقحة لها، وذلك لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في البحار وللمساهمة في تعزيز احترام القواعد الدولية، وفي إعطاء دفعة للتعاون الدولي فيما يخص الأمن البحري. وقد اعتمد المجلس الاستراتيجية وخطة العمل المصاحبة لها لأول مرة عام 2014، مع تحديثها عام 2018. وتضع الوثيقتان المنقحتان معًا إطارًا شاملاً لمعالجة مختلف التهديدات والتحديات في البحار، مثل الأنشطة غير المشروعة والتهديدات المختلفة لحرية الملاحة البحرية. وبحسب الوثيقتين، يهدف الاتحاد الأوروبي من هذه المراجعات الوقوف على ما لديه من أدوات لمعالجة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة والمتطورة، بما في ذلك المنافسة الاستراتيجية المتزايدة على النفوذ والموارد البحرية حول الاتحاد الأوروبي وخارجه، والقضايا البيئية، والهجمات الهجينة والسيبرانية التي تستهدف البنية التحتية البحرية، وتكثيف مكافحة الأنشطة غير القانونية وغير المشروعة في البحر .

والقارئ لهاتين الوثيقتين يجد أنهما غاية في الطموح لما يمكن للاتحاد وأعضاؤه إنجازه في تأمين و»حوكمة» البحار والمحيطات. ووفق الاستراتيجية، يحدد الاتحاد ستة أهداف استراتيجية، تمت ترجمتها إلى حوالي 150 إجراءً عمليًا ملموسًا في خطة العمل المصاحبة لها ، وهذه الأهداف الستة هي: أولاً تكثيف الأنشطة العملياتية والتدريبية في البحر، وثانيًا التعاون مع الشركاء، خاصة حلف شمال الأطلسي، وثالثًا الريادة في التوعية بالمجال البحري، خاصة من خلال مواصلة استخدام وتطوير آليتين هامتين للاتحاد هما «بيئة تبادل المعلومات المشتركة» (CISE) ، و»شبكة تبادل معلومات المراقبة البحرية» (MARSUR) ، لتعزيز التبادل الآمن للمعلومات والتنسيق بين السلطات الوطنية وسلطات الاتحاد الأوروبي بشأن المراقبة البحرية، ورابعًا إدارة المخاطر والتهديدات البحرية على اختلافها، وخامسًا تعزيز القدرات المدنية والعسكرية في مجال الأمن البحري، بما في ذلك الصناعات الخادمة لهذا القطاع، وسادسًا التثقيف والتدريب، مع ذكر أهمية تصميم برامج تدريبية متخصصة ومفتوحة للشركاء من خارج الاتحاد الأوروبي.

الانعكاسات على الخليج العربي والبحر الأحمر:

يتبين من مجموعة أوراق بروكسيل عند النظر إليها مجتمعة أن الاتحاد الأوروبي أضحى أكثر اهتماماً بالتوجه نحو منطقة المحيطين الهندي

والهادئ، إلا أن واقع الحال يُظهر أن أغلب مهامه البحرية وبرامجه المتعلقة بالأمن البحري تتركز في منطقة المحيط الهندي تحديداً، وهو ما يتجلى في التحديد الجغرافي لمنطقة شمال غرب المحيط الهندي كمنطقة اهتمام استراتيجي استهدفها الاتحاد بسياسة تنسيق بحري منظم منذ عام 2022 كخطوة أولى في إطار توجهه شرقاً. والواقع أن الاتحاد الأوروبي قد نجح بالفعل على مدار العقدين الأخيرين في توسيع رقعة نشاطه الأمني البحري من منطقة نشاطه التقليدية، ألا وهي البحر المتوسط، إلى منطقة شمال غرب المحيط الهندي وغيرها.

لذلك، يمكن أن يصبح الاتحاد خلال أعوام قليلة مؤهلاً للعب دورًا ليس هينًا في تشكيل البيئة البحرية في آسيا من خلال تقسيم عمل واضح فيما بينه وبين الولايات المتحدة. من هذا المنظور، يمكن للقوات البحرية الأوروبية أن تتولى مهمة حماية الممرات البحرية بالكامل في منطقة شمال غرب المحيط الهندي، مما يحرر الولايات المتحدة والقوات البحرية الشريكة لها للتركيز على المحيط الهادئ في إطار توجهها الآسيوي . في هذا الشأن يري الباحث، جيرمي باشيليه، من المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI)، أنه «إذا حدث أي صراع في آسيا، فمن المحتمل أن يتعين على أوروبا ضمان الأمن والسيطرة على التدفقات البحرية ومراقبة القواعد الخلفية بين قناة السويس ومضيق ملقا» حيث خطوط الملاحة البحرية ذات الأهمية القصوى للتجارة الأوروبية . تنذر هذه التطورات بخطط تواجد عسكري طويل الأمد تغذيها استراتيجيات التحوّل شرقًا وأولويات التعامل مع الصعود الصيني، وليس عمليات قصيرة ومؤقتة، سواء للاتحاد الأوروبي أو غيره من القوى الغربية، للتعامل مع أزمات عرضية تتعلق تارة بالقرصنة وتارة بتعقيدات الصراع اليمني في هذه الممرات المائية الحيوية.

تستدعي هذه التطورات دوراً استباقياً نشطاً من الدول الإقليمية الأساسية، سواء في منطقة الخليج العربي أو تلك في منطقة البحر الأحمر، خاصةً وأن جميعها تتمتع بعلاقات شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي. يُذكر هنا أن دول الخليج العربية قد وقعت وثيقة للشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي عام 2022، ويعد من أهم محاورها الأمن العالمي والاستقرار الإقليمي وأمن الطاقة، وهو ما يفتح المجال أمام خطوات تعاونية أوسع في مجال الأمن البحري. تلي توقيع هذه الاستراتيجية انعقاد المجلس المشترك السابع والعشرون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في مارس 2023 ليسفر عن نتائج إيجابية، منها الاتفاق على إقامة حوار أمني منظم بين الاتحاد ودول المجلس، والاتفاق على المشاركة في تنظيم منتدى أمني رفيع المستوى حول الأمن والتعاون الإقليميين.

تستدعي هذه التطورات أيضًا، وبصورة مُلحة، أهمية إحياء التعاون العربي المشترك في مجال الأمن البحري. ولعل بذور هذا التعاون تكمن في «مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن»، الذي تم توقيع ميثاقه في يناير 2020، مُنشأً بذلك أول تجمع إقليمي للدول الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن. وعلى الرغم من تواضع أداء المجلس منذ تأسيسه، إلا أنه يمثل بادرة مؤسسية هامة يمكن تطويرها إقليمياً والتوسع في عضويتها ومهامها.

المراجع:

- بيئة تبادل المعلومات المشتركة (CISE) هي مبادرة للاتحاد الأوروبي توفر إطارًا لا مركزيًا لتبادل المعلومات من نقطة إلى نقطة عبر القطاعات والحدود. ويشارك في هذه العملية أكثر من 300 سلطة من الاتحاد الأوروبي والسلطات الوطنية المسؤولة عن المراقبة البحرية. منذ عام 2019، تمر آلية CISE بمرحلة انتقالية للتجهيز للوصول إلى حالتها التشغيلية، وتتم إدارة هذه المرحلة من قبل الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية (EMSA)

European Commission. “Common Information Sharing Environment (CISE)”, https://oceans-and-fisheries.ec.europa.eu/ocean/blue-economy/other-sectors/common-information-sharing-environment-cise_en

- وهي الآلية التي أطلقتها وكالة الدفاع الأوروبية (EDA) في سبتمبر 2006، بعد تكليف من وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي في أواخر عام 2005، لتجنب ازدواجية الجهود وللاستخدام الأمثل للتقنيات والبيانات والمعلومات المتاحة بهدف تعزيز التعاون المدني العسكري ودعم الأمن البحري.

EDA. “Maritime Surveillance (MARSUR), 2012, https://eda.europa.eu/docs/eda-factsheets/marsur-factsheet-v2_09102012_cs5_bleu

- Council of the EU, “Coordinated Maritime Presences: Council extends implementation in the Gulf of Guinea for two years and establishes a new Maritime Area of Interest in the North-Western Indian Ocean”, February 21, 2022, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/02/21/coordinated-maritime-presences-council-extends-implementation-in-the-gulf-of-guinea-for-2-years-and-establishes-a-new-concept-in-the-north-west-indian-ocean/
- Lahiri, Saaz. «A Critical Analysis of the European Union’s Key Maritime Security Engagements in the Indian Ocean.» Negotiating the Western Segment of the Indo-Pacific: Maritime Power-Play: 89, https://maritimeindia.org/a-critical-analysis-of-the-european-unions-key-maritime-security-engagements-in-the-indian-ocean/
- European Maritime Awareness in the Strait of Hormuz (EMASoH), 2024, https://www.emasoh-agenor.org/
- Deutsche Welle. “Abu Dhabi Picked as HQ for European Naval Mission to Gulf”, (November 24, 2019), https://www.dw.com/en/abu-dhabi-picked-as-hq-for-european-naval-mission-to-gulf/a-51391144
- Euro News. “EU launches mission Aspides to protect Red Sea vessels from Houthi attacks” (February 19, 2024), https://www.euronews.com/my-europe/2024/02/19/eu-launches-mission-aspides-to-protect-red-sea-vessels-from-houthi-attacks
- Council of the EU. “Maritime security: Council approves revised EU strategy and action plan”. (October 24, 2023), https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/10/24/maritime-security-council-approves-revised-eu-strategy-and-action-plan/
- Ibid
- Johnson, Keith. “Europe Yearns to Be an Indo-Pacific Player, Foreign Policy” (March 19, 2024), https://foreignpolicy.com/2024/03/19/europe-navy-indo-pacific-strategy-maritime-security/

التوجه الصيني نحو الإمارات... رؤية للمستقبل

الدكتورة/عاشة قادة بن عبدالله
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

أربعون عاماً حصيلة العلاقات الصينية – الإماراتية، تم توقيع خلالها أكثر من 130 اتفاقية ثنائية ومذكرة تفاهم؛ يتشارك الجانبان رؤية مستقبلية تتجلى ملامحها في تعزيز الشراكات التعاونية في ظل التحولات الديناميكية للبيئة الأمنية الاستراتيجية الدولية، فالصين مثلاً تسعى إلى الصعود السلمي ومعادلة موازين القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق رؤية مستقبلية هندسها «شي جين بينج»، في حين أن دولة الإمارات وبالرغم من صغر عمرها، فإنها تسير بخُطى ثابتة ومتسارعة تُجسدها رؤية المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والتي تسعى لتعزيز مكانتها الإقليمية كمركز للتجارة العالمي والابتكارات العلمية.

تاريخيًا؛ يُشكل الأول من نوفمبر 1984 نقطة البداية في ترسيخ العلاقات الصينية – الإماراتية، من خلال إنشاء السفارات والقنصليات في كلتا الدولتين، وتبادل زعماء البلدين الزيارات الرسمية بينهما؛ وكخطوة نحو توثيق أواصر الترابط والتعاون، قام الشيخ زايد، طيب الله ثراه، بإنشاء مركز الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان للدراسات الإسلامية والعربية في بكين عام 1994. كما لم تتوان أبوظبي، من جانبها، في الوقوف مع بكين في أعقاب زلزال ونتشوان في مايو 2008 حيث قدمت لها مساعدات إنسانية بأكثر من 50 مليون دولار.

يهدف هذا المقال إلى تحليل أبعاد هذه العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين وما ستكون عليه في المستقبل؛ من خلال محورين رئيسيين: أولهما، تحليل الاستراتيجية الصينية؛ وثانيهما، استشراف العلاقات الصينية الإماراتية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية بدراسة تطورها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

ماذا تريد الصين؟

صاغ المفكر الصيني «تشينغ بيجيان» نظرية الصعود السلمي، وتحوَّلت بعد ذلك إلى نظرية التنمية السلمية تقوم على صياغة نظام دولي طبقًا لمنظور قائم على التعددية القُطبيَّة، ويستند الفكر الصيني إلى نظرتين أولهما؛ نظرية «قفص العصفور» (Bird-Cage Theory) القائمة على فكرة عدم التخلي على الاشتراكية مع توظيف بعض ميكانيزمات الرأسمالية، والثانية نظرية «لون القط»؛ وهي التعبير عن النزعة البراغماتية في التوجهات الصينية، فليس المهم لون القط، وإنما المهم هو أن يصطاد الفئران، فالأمر المهم هو النتائج الاقتصادية والسياسية بغض النظر عن «اللون العقائدي».

يُعد إحياء استراتيجية الصين في مبادرة الحزام والطريق في عام 2013 بمثابة نقطة التحوُّل في تطوُّر علاقات الصين الخارجية. فهذه المبادرة هي رؤية استراتيجية أحياها «شي جين بينغ» (كما هو موضح في الخريطة المرفقة) لإعادة تموقع الصين في العالم عن طريق البر والبحر؛ كما سيشكل فرصة راهنة للصين لتوطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول المبادرة، ما سيخلق لها تحديات مُستقبليّة لإتمامه.

وصف «هنري كيسنجر» في مقال له بعنوان «غموض الشرق الأوسط، صعود الصين والطموح الروسي» لعام 2017، أن طريق الحرير الجديد سيؤدي إلى تحويل مركز الثقل العالمي من المحيط الأطلسي إلى اليابسة الأوراسية، وتسعى الصين إلى تكيِّيف النظام الدولي بما يتفق مع تجربتها التاريخية باعتبارها ليست دولة استعمارية، وإنما مساعدة للدول المغلوبة على أمرها، ساعدها على ذلك تنامي قوتها ورؤيتها الاستراتيجية.

لماذا التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي؟ أولاً لأنها تحظى بأهمية كبيرة في التفاعلات الإقليمية والدولية وما تمتلكه من إمكانيات وثروات طبيعية هائلة يؤهلها للعب دور إقليمي ودولي في المستقبل؛ ثانياً موقعها الجيواستراتيجي المهم الذي يُشكل نقطة إلقاء بين قارات العالم الثلاث (آسيا، أوروبا وإفريقيا) وتحكُمِها في نقاط الاختناق وخُطوط الملاحة بإشرافها على الخليج العربي، خليج عدن والبحر الأحمر ومضيقي باب المندب وهرمز؛ وبالتالي فإن الموقع الاستراتيجي الحاكم الذي تحتله منطقة الخليج العربي جعل منها تاريخياً «عنق العالم» إذ إن من يُسيطر عليها يكون بمقدوره أن «يخنق العالم»، هذا ما أعطاها ميزة تنافسية ضمن استراتيجيات القوى الكبرى؛ فمن يُسيطر ويتحكمُ في الطرق التجارية البحرية سيضمن استمرار تطوُّره وازهارِه. وبالتالي هناك تنافس جيواستراتيجي قديم ومتجدد على من تكون له الأفضليَّة في المنطقة، فبعد أن كانت المنطقة حكراً على الولايات المتحدة الأمريكية برزت فيها أطراف دولية أخرى على غرار روسيا، الهند، تركيا والصين.

نشرت الصين في يوم 26 سبتمبر 2023 كتاباً أبيض يحمل عنوان «مجتمع دولي ذو مستقبل مشترك: مقترحات الصين وإجراءاتها»، وتضمنت الوثيقة مخاوف الصين من تزايد الفوضى وعدم الاستقرار في النظام الدولي؛ مُركزة فيها على ضرورة تحوُّل النظام الدولي ليُصبح أكثر شمولية واحترامًا للأنظمة السياسية المتعددة والتطلعات التنموية والاقتصادية لكل دولة. يعد هذا الكتاب بمثابة تكملة لما طرحه الرئيس الصيني «شي جين بينغ» خلال كلمة ألقاها في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية في عام 2013، حيث طرح رؤية من خمس نقاط؛ تتمحور حول بناء شراكات تتعامل فيها البلدان مع بعضها البعض على قدم المساواة، وتعزز التفاهم المتبادل، وخلق بيئة أمنية تتميز بالعدالة والمصالح المشتركة، من خلال تعزيز التنمية المفتوحة والمبتكرة والشاملة التي تعود بالنفع على الجميع مع تعزيز الانسجام بين الحضارات واحترام الاختلافات.

يُعد إحياء استراتيجية الصين في مبادرة الحزام والطريق في عام 2013 بمثابة نقطة التحوُّل في تطوُّر علاقات الصين الخارجية

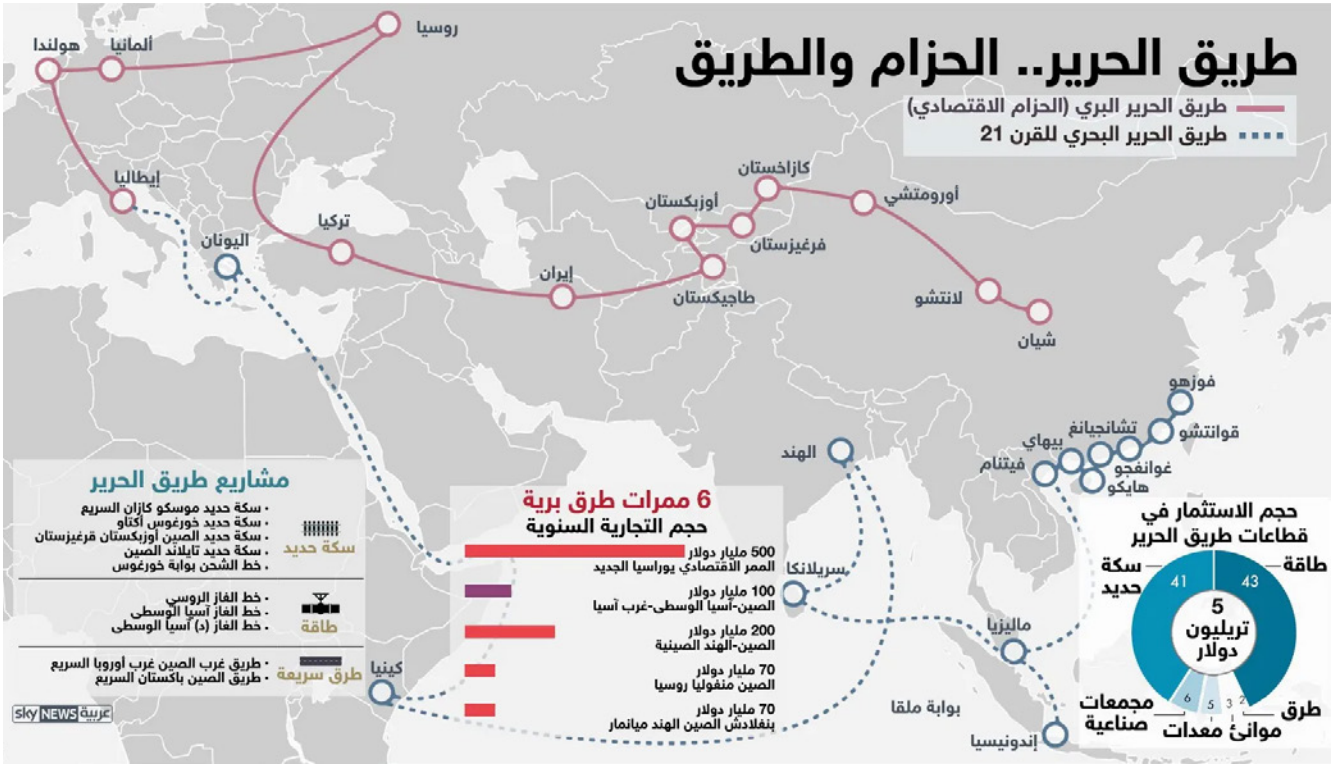

يعيش العالم حاليًا تغيُّرًا غير مسبوق؛ فمؤشرات عدم الاستقرار وعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ تدفع بالدول والحكومات إلى العمل على تعديل استراتيجياتها المُستقبلية بما يتماشى والتغيُّرات الطارئة

تحرك الصين المتسارع في الآونة الأخيرة؛ لا يأتي من فراغ؛ فهي تُفكر بطريقة تختلفُ عن الآخر، الولايات المتحدة وحلفائها كلاعبين رئيسيين؛ وهو ما يُحتم عليها زيادة الانخراط في الشؤون الدولية مُوظفة في ذلك سردًا استراتيجيًا تحترم فيه شركائها وحلفائها، موظفة أيضًا أدوات قوتها الوطنية؛ وتؤكد بذلك على رغبتها وطموحها في بناء عالم أممي تحت مظلة واحدة تكفي لاستيعاب جميع الدول.

العلاقات الصينية – الإماراتية ما المنتظر منها؟

تُعد الصين أكبر شريك تجاري لدولة الإمارات في منطقة الخليج العربي، وحافظت الإمارات على مكانتها كأكبر سوق لصادرات الصين في الشرق الأوسط، وبلغ حجم التجارة الثنائية بينهما حوالي 120 مليار دولار في 2023، وأنشأ الطرفان نمطاً شاملاً للتعاون في مجال الطاقة، ونفذا سلسلة من مشاريع التعاون الوثيق في مجالات الطاقة التقليدية والطاقة الجديدة والنظيفة. يوجد حالياً أكثر من 4000 شركة صينية في الإمارات العربية المتحدة، مع 1.66 مليار دولار في أسهم الاستثمار.

عرفت الإمارات كيف تستغل الفُرص؛ لتعزيز نموها الاقتصادي فعلى الرغم من علاقاتها الوطيدة مع الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية لم يدفعها للتراجع، بل شكل دافعاً وحافزاً باتباع استراتيجية التحوُّط (Strategic Hedging) من أجل الحفاظ على استقلال استراتيجي وتأمين المرونة لسياستها الخارجية؛ وهذا ينطوي على انخراطها في التفاعلات التعاونية مع كلتا القوتين وتعزيز القدرات الدفاعية والاقتصادية الذاتية، وتنويع شركائها الاستراتيجيين لتحقيق مصالحها، وما انضمامها إلى مجموعة «بريكس» إلا خطوة أولى تضعها الإمارات على الطريق؛ لتطوير تجارتها واستثماراتها؛ وتحسين مقدرتها للوصول إلى أسواق جديدة.

يشكل الاستثمار في الفضاء فرصة وتحدي للإمارات؛ فعلى الرغم من حداثة تجربتها، فإنها استطاعت أن تصنع لنفسها اسماً في مجال الفضاء بين دول العالم. يهدف برنامج الفضاء الإماراتي الذي تم إطلاقه في عام 2006 إلى تنويع الاقتصاد القائم على النفط نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. تجدر الإشارة هنا أن وكالة الإمارات للفضاء تأسست عام 2014، وأطلقت مسبار راشد للقمر، وإرسال مسبار الأمل البحثي إلى المريخ عام 2020. يعد «سباق الفضاء» نقطة التقاء الصين والإمارات، حيث وقع الجانبين العديد من مذكرات التفاهم، كانت آخرها عام 2021 بشأن التعاون لتعزيز أبحاث الفضاء، ونشاط الأقمار الصناعية وإدارة الحطام الفضائي.

وصف «محمد العبار» رئيس مجلس إدارة مجموعة إعمار؛ بأن الصين

شريك اقتصادي واجتماعي رائد، بفضل التعاون المستمر بينهما؛ من المتوقع مستقبلاً، أن يتم تعميق العلاقات الصينية الإماراتية، فالطموح الصيني لا حدود له، وبالأخص أن الجانبين يلتقيان في قضايا مشتركة على غرار قضايا التغيّر المناخي والاحتباس الحراري. تشكل مبادرة الحزام والطريق مجالاً مهماً للتعاون الصيني – الإمارات، فالموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات والبنية التحتية واللوجستية المتطورة تجذب التنين الصيني وتضعها ضمن خطط الصين المستقبلية، لتجعل منها حلقة الوصل في شبكة التجارة العالمية لمبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى ربط الصين بأوروبا عبر آسيا.

يعد ميناء «جبل علي» نقطة عبور الصين إلى دول الخليج لبناء طرق النقل التي تربط الموانئ الرئيسية على طول الحزام؛ وقد سجل الميناء أداء قوياً خلال النصف الأول لعام 2024، بمناولة 7.3 مليون حاوية، بزيادة على أساس سنوي وصلت إلى 3.9%، ويرجع ذلك إلى زيادة تدفق بضائع الشحن من الأسواق الآسيوية الرئيسية مثل؛ الصين واليابان وكوريا الجنوبية. يُذكر هنا أن مجموعة موانئ دبي العالمية «دي بي ورلد» أعلنت عن شراكة جديدة مع مجموعة موانئ شينجيانغ الصينية، لتأسيس تعاون إستراتيجي شامل يعزز الخدمات اللوجستية للموانئ وطرق الشحن البحري بين ميناء «جبل علي» في دبي وميناء نينغبو تشوشان» في الصين.

تتطلع الصين إلى لعب دور المنافس للولايات المتحدة على الساحة الدولية على المدى المنظور ساعية إلى تأمين إيراداتها النفطية لمواكبة حمى الحراك الاقتصادي الذي يتجسد بنسبة نمو اقتصادي مرتفع بلغ حوالي 5.4% في الربع الرابع من عام 2024. هذا فضلاً عن أن الصين تعلمت الدرس من احتلال الولايات المتحدة للعراق، حيث رأت في هذه الحرب محاولة من واشنطن للاستئثار بمنابع النفط في العالم، مما حدا بالصين إلى تبني ردة فعل تجسدت في اختراقاتها المتتالية لدوائر النفوذ التقليدية لواشنطن في كل من أمريكا اللاتينية والخليج العربي؛ كما أن عودة «دونالد ترامب» إلى البيت الأبيض وغموض ملامح سياسته الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي، قد تشكل نقطة التحوّل في العلاقات الخليجية الصينية؛ في المقابل؛ ستواصل دولة الإمارات العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط كشريك وحليف أمني واقتصادي.

يعيش العالم حاليًا تغيُّرًا غير مسبوق؛ فمؤشرات عدم الاستقرار وعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ تدفع بالدول والحكومات إلى العمل على تعديل استراتيجياتها المُستقبلية بما يتماشى والتغيُّرات الطارئة. تتشارك الصين والإمارات تقريبًا نفس الرؤية وإن اختلفت الأهداف والوسائل؛ فالصين تعيش حالياً حالة استقرار ونمو بخطى متسارعة تضعها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها؛ وهذا النمو المُتسارع في حاجة دائمة إلى تدفق الثروات والموارد الطبيعية لضمان الاستمرارية والازدهار، لتحقيق رؤية «شي جين بينغ» لـ «الحلم الصيني» وأنه بحلول عام 2049 ستكون أقوى من أية أمة أخرى في العالم، وهذا ما يدفعها إلى توطيد علاقات الشراكة والتعاون مع جميع الأطراف بما فيها دولة الإمارات ذات الإمكانيات الطاقوية الهائلة. من جانب آخر؛ تعد دولة الإمارات إحدى النمور الخليجية التي حققت قفزات كبيرة للنهوض والتطوُّر، هي دولة حققت معجزة اقتصادية على كافة المجالات؛ وأصبحت أهم المراكز العالمية لاستقطاب الكفاءات والاستثمارات الأجنبية؛ مدفوعة برؤية الأب المؤسس المغفور له «الشيخ زايد» طيب الله ثراه، ومن خلفهُ لتحقيق «الحلم الإماراتي» وفق أهداف تم تحديدها في خمسينية الدولة نحو المستقبل لـ 2071.

إنَّ عودة «دونالد ترامب» إلى البيت الأبيض، وما نجم عنها من قرارات توصف في بعض المرات بأنها غير منطقية؛ قد تحمل فرصة لكلا الدولتين نحو توسيع مجالات التعاون والشراكة، والعمل على إيجاد أرضية خصبة للتطلع نحو مستقبل أفضل للجانبين تماشياً واستراتيجياتها المستقبلية؛ فقرارات «ترامب» الأخيرة والتي أثارت جدلاً واسعاً؛ توحي بأن القادم سيكون أصعب على الجميع؛ خاصة وأنه يحمل عقلية ربحية اقتصادية تنافسية؛ مثل مطالبته يضم كندا، غرينلاند وأيضاً التهجير القسري للفلسطينيين.

تحمل العلاقات بين الجانبين مستقبلاً واعداً خاصة في المجالات الحديثة كالذكاء الاصطناعي والصناعات الدفاعية والفضاء وغيرها من المجالات الأخرى التي تراهن عليها كلا الدولتين؛ فكل دولة ترغب، كل من وجهة نظرها، في تحقيق أهداف استراتيجياتها الشاملة موظفة في ذلك أدوات القوة الوطنية، لتحويل التحديات إلى فرص جديدة؛ ولما لا فتح آفاق تعاون بعيدة المدى في مناطق جيواستراتيجية كإفريقيا أو آسيا الوسطى مثلاً، بما يخدم توجهاتها ويحقق رؤيتها ويتماشى ومصالحها الوطنية في ظل تحديات وتغيرات البيئة الأمنية الإستراتيجية.

المراجع:

- سليم كاطع علي، "السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل"، دراسات سياسية واستراتيجية. العدد 64.
- وليد عبد الحي، "مستقبل العلاقات العربية الصينية سنة 2023"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2022.
- سمير إبراهيم محمد، "انعكاسات أمن الطاقة على الاستقرار في آسيا الوسطى"، آفاق آسوية. العدد 13، 2023.
- تريندز للبحوث والدراسات، "تقرير: التحديث الصيني وتنمية العلاقات الصينية الإماراتية"، في الموقع الإلكتروني: https://shorturl.at/oGwrO
- نورة الحبسي، أيمن الدسوقي، "التحوط الاستراتيجي في سياسات دول جنوب شرق آسيا"، تريندز للبحوث والاستشارات. في الموقع الإلكتروني: https://trendsresearch.org/ar/insight/التحوّط-الاستراتيجي-في-سياسات-دول-جنو/
- Ellen Monica Audrey Suharynto & Untari Narulita Dewi, Re-visiting the Development of China and the United Arab Emirates (UAE) Relations under the Gulf Cooperation Council (GCC). Asian Journal of Multidisciplinary Research & Review. 2021.
- Embassy of the people's republic of China in Grenada, A Global Community of Shared Future: China's Proposals and Actions. In web; https://shorturl.at/pV0ZH

تداعيات الدبلوماسية القسرية الأمريكية على التوازن الدولي

الدكتور/فتحي أبوبكر المراغي
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

مع استعادة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مقعد الرئاسة الأمريكية «يناير 2025»، توقع الرأي العام العالمي عودة سياساته التي انتهجها في فترته الرئاسية الأولى«2017-2021»، وعلى رأسها الدبلوماسية القسرية، والتي تعني محاولة تغيير سلوك الدول من خلال التهديد باستخدام أنماط القوة المختلفة، «عسكرية أو اقتصادية»، أو استخدامها بشكل محدود. ومع صدق هذا التوقع، لم يكن أحد يتوقع هذا التوسع في الاستخدام، سواء بالكم، حيث استخدم ترامب دبلوماسيته القسرية تجاه الخصوم والمنافسين والحلفاء على السواء، ولا بالكيف، حيث وصل الأمر إلى استخدام القوة بالفعل وقصف إيران بالطائرات الاستراتيجية «B52».

بدأ ترامب عهده برفع سقف ضغوطه على حلفائه فيما يشبه الحرب النفسية ضد الجميع؛ حيث أعلن رغبته في تنازل الدنمارك للولايات المتحدة عن جزيرة جرينلاند، بذريعة الموقع الاستراتيجي للجزيرة وضرورات دفاعية «يناير 2025» ، ثم الدعوة لضم حليفه وجاره دولة كندا للأراضي الأمريكية، بقوله يجب أن تكون كندا الولاية رقم 51 في الولايات المتحدة الأمريكية «فبراير 2025». هذه الرسائل في بداية فترته الرئاسية الثانية شكلت ضغطًا على خصوم ومنافسي الولايات المتحدة. وصار من الواضح أن الولايات المتحدة التي تطالب حلفاءها بالتنازل عن أراضي، أو الانضمام الكامل لسيادة الولايات المتحدة، سوف تكون جادة في دبلوماسيتها القسرية ضد خصومها ومنافسيها، وحتى مع التوقف عن هذه المطالبات، أو خفوتها على أقل تقدير إلا أنها حملت رسائل ضمنية بأن الولايات المتحدة قد تنفذ تهديداتها في دبلوماسيتها القسرية التي بدأتها في عدة جبهات، وبشكل متزامن تحت شعار إجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى «Make America Great Again» أو ما يعرف اختصارًا بـ «ماغا».

أهداف واستراتيجيات الدبلوماسية القسرية

تسعى الدبلوماسية القسرية في جوهرها إلى تحقيق ثلاثة أهداف؛ أولها، إنها تحاول إقناع الخصم بالابتعاد عن هدفه، والثاني تسعى لإقناع الخصم بإلغاء إجراء تمّ بالفعل، والثالث هو إقناع الخصم بإجراء تغييرات جوهرية في حكومته. ولعل الهدف الثالث لم يكن مطروحًا في دبلوماسية ترامب القسرية خلال الأشهر الثمانية الأولى لحكمه، لكن لا شك أن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة تصب في إطار الهدفين الأولين.

ومن بين الاستراتيجيات العديدة للدبلوماسية القسرية اختارت الإدارة الأمريكية استخدام استراتيجية الإنذار الكلاسيكي، وهو يتضمن ثلاثة مكونات رئيسة وهي الطلب من الخصم الامتثال في مدة زمنية محددة، والتهديد بالعقوبة في حالة عدم الامتثال مع ضرورة أن يكون التهديد ذا مصداقية للخصم لإقناعه بأن الامتثال هو الأفضل، وفي بعض الحالات زاوجت الإدارة الأمريكية بين استراتيجية الإنذار الكلاسيكي "Ultimatum" واستراتيجية التدرج في الضغط "Gradual turning of the screw"، وهو التهديد بزيادة تدريجية للضغط القسري لكن دون وصول التهديد لحالة التصعيد القصوى الذي يتضمن عملاً عسكرياً قوياً وحاسماً إذا لم يمتثل الخصم.

وقد لاقت استراتيجيات الدبلوماسية القسرية التي استخدمتها إدارة ترمب نجاحًا حتى الآن في معظم الحالات التي أُستخدِمت فيها، وحتى حالة التعامل مع إيران والتي قامت فيها باستخدام القوة، تعتبر أيضًا حالة نجاح كذلك لاستخدام القوة المحدودة للوصول لأهدافها دون الحرب الشاملة، في إعاقة البرنامج النووي الإيراني.

حالات الدبلوماسية القسرية الأمريكية

1. بنما

تعد الدبلوماسية القسرية التي استخدتها الولايات المتحدة تجاه بنما جزءًا من المواجهة الاقتصادية الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، وقد بدأ ترامب تلك المواجهة في يوم حلفه لليمين، حيث اتهم الصين بالسيطرة علي قناة بنما من خلال شركاتها التي حصلت على عقود إدارة موانئ على ضفتي القناة، مما يتيح لها إمكانية مراقبة السفن الحربية الأمريكية، والقيام بعمليات التنصت والتشويش، فضلًا عن التواجد الاقتصادي الذي يمكن أن يتحول إلى تواجد عسكري بسهولة، ورفض ترامب استبعاد الخيار العسكري لاستعادة القناة التي كانت تحت السيطرة الأمريكية لمدة 85 عاماً حتى عام 1999. وحدثت مناوشات أمريكية صينية داخل أروقة مجلس الأمن حول قناة بنما اتهمت فيها الولايات المتحدة بنما بالتخلي عن سيادتها على القناة لصالح الصين، ومن ثم لوح ترامب باستعادة السيطرة على قناة بنما في حالة عدم إعفاء السفن الأمريكية من رسوم العبور، أي التهديد بتحريك القوات والقيام بعمل مسلح بغرض الاحتلال الدائم، ومن خلال استراتيجية الإنذار حصلت الولايات المتحدة على إعفاء للسفن الأمريكية الحكومية من رسوم عبور القناة التي يمر عبرها 40% من حركة الحاويات الأمريكية، مع عقود لإدارة موانئ حول القناة في مواجهة الموانئ التي تديرها الصين، وذلك وفق ما أعلنته الخارجية الأمريكية.

2. روسيا

ضمن وعود انتخابية جزافية قدم ترامب وعدًا بإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية خلال أربع وعشرين ساعة من توليه السلطة، وبعد مرور حوالي سبعة أشهر أرسل انذارًا لروسيا في نهاية شهر يوليو بضرورة إنهاء الحرب خلال مدة لا تتجاوز 10 إلى 12 يومًا في إنذار كلاسيكي فريد من

تعد الدبلوماسية القسرية التي استخدتها الولايات المتحدة تجاه بنما جزءًا من المواجهة الاقتصادية الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين

دبلوماسيته القسرية، حيث لا يمتلك ترامب أوراق الضغط الكافية لدفع الطرفين المتحاربين لإنهاء الحرب تحقيقًا لوعده الانتخابي، وهو من باب أولى غير جاد في استخدام القوة العسكرية أو حتى القوة الاقتصادية، عدا تصعيد العقوبات الاقتصادية المفروضة بالفعل على روسيا، أو تقليص الدعم العسكري الموجه لأوكرانيا، والتي يمكن أن تجد بديلًا في الدعم الأوروبي لها، لكن تحت إطار الدعوة لإنهاء الحرب. مارس ترامب دبلوماسيته القسرية على أوكرانيا كطرف أضعف، مرة للحصول على امتيازات في التنقيب عن المعادن بأوكرانيا، ومرة أخرى لدفع زيلينسكي للتنازل عن أراضي أوكرانية، ومن ثم إرضاء بوتين وإنهاء الحرب.

تعد الدبلوماسية القسرية الأمريكية تجاه روسيا وأوكرانيا غير ناجحة في تحقيق أهدافها، وربما يرجع ذلك لقدرة روسيا على تحمل الضغوط من ناحية، والدعم الأوروبي لأوكرانيا من ناحية أخرى، فضلًا عن عدم وجود رؤية محددة لدى الجانب الأمريكي عن تفاصيل تسوية النزاع والمرحلة التالية بعدها.

3. الاتحاد الأوروبي

بعد حالة بنما، استخدمت الإدارة الأمريكية دبلوماسيتها القسرية مع حلفائها الأوروبيين، وضمن مجموعة من الضغوط الأمريكية على دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء بالناتو بشأن رفع معدل الإنفاق الدفاعي، والمساهمة بشكل أكبر في تحمل ميزانية حلف الناتو، أعلن ترامب مراجعة اتفاق التجارة عبر الأطلسي ورفع الرسوم الجمركية على الصادرات الأوروبية للولايات المتحدة متبعًا أسلوب الصدمة التي يعقبها تراجع نسبي ليحظى بقبول الخصم، فأعلن في البداية اعتزامه تطبيق رسوم جمركية على الصادرات الأوروبية بنسبة 50%، وفي النهاية وقّع الاتحاد الأوروبي، في شهر يوليو 2025، اتفاقا تجارياً، أُعلن عنه من منتجع «ترامب ترنبري» في أسكتلندا، والذي نص على فرض رسوم جمركية بنسبة 15% على صادرات أوروبية محددة، أبرزها السيارات والآلات الدقيقة، مقابل تخفيض الرسوم الأوروبية على السيارات الأميركية إلى 2.5%. كما تضمّن التزاماً أوروبياً بزيادة المشتريات من الطاقة الأميركية، والتوسع في الاستثمارات الصناعية داخل السوق الأميركية.

وقد شكّل هذا الاتفاق تجسيدًا للانقسام داخل الاتحاد الأوروبي، وحالة الشلل التي أصابت مفوضيته وعدم قدرتها على خوض مفاوضات مطولة، وهو ما انعكس في تباين مواقف العواصم الأوروبية، حيث صرح رئيس الوزراء الفرنسي بأنه يوم مظلم في تاريخ الاتحاد، وذهب بيرند لانغه، رئيس لجنة التجارة الدولية في البرلمان الأوروبي، إلى أن الاتحاد «أصبح رهينة لابتزاز اقتصادي يتكرر كل أربع سنوات مع تغيّر الإدارات الأميركية». في حين أن برلين رأت أنه أخف الأضرار الممكن تحملها. وبشكل عام لم يكن لدى الاتحاد الأوروبي القدرة على مواجهة دبلوماسية ترامب نظرًا لنقاط ضعفه العديدة اقتصاديًا وعسكريًا، ولكن ضغوط ترامب شكلت نقطة دعم لتوجه الاتحاد الأوروبي إلى تدعيم استقلاله الاستراتيجي عن الولايات المتحدة، وتحفيز قدراته الاقتصادية الذاتية وشبكة علاقاته الدولية لتقوية موقفه التفاوضي في مواجهة الولايات المتحدة في مرحلة لاحقة.

4. الصين

كانت الاستراتيجية الأمريكية مع الصين تتمحور حول اتخاذ قرارات عملية بشأن رفع التعريفات الجمركية بشأن صادرات صينية محددة، ثم التفاوض حولها في إطار التلويح بالتصعيد التدريجي، وهو ما ردت عليه الصين بالمثل، ومن ثم الدخول في مفاوضات بعد رفع الطرفين لرسوم الجمارك لديهما.

وبرغم قوة الرد الصيني إلا أن أوراق الضغط الأمريكية من خلال قدراتها الاقتصادية مكنت الولايات المتحدة في النهاية من التوصل إلى اتفاق يميل لصالحها بشكل كبير، ينص الاتفاق على خفض كلا الطرفين الرسوم المفروضة على الطرف الآخر، منذ إطلاق الرئيس الأمريكي دونالد ترمب حرب «يوم التحرير» التجارية في 2 أبريل 2025، بمقدار 115%، بحيث تتراجع رسوم الولايات المتحدة على الصين من 145% إلى 30%، بينما تتراجع رسوم الصين على الولايات المتحدة من 125% إلى 10%. وتكمن أسباب تراجع الصين وقبول هذا الاتفاق في عدم قدرتها على تحمل آثار رفع الرسوم الجمركية الأمريكية على صادراتها، حيث كشف مسؤول صيني عن أن أحد الدوافع المهمة لقبول الصين بالتفاوض هو تأثير الرسوم المحتمل على الوظائف، وخروج بعض المصانع من السوق والاضرابات العمالية المحتملة. وقال المسؤول إن بعض القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر هي قطاعات صناعة الأثاث والألعاب والمنسوجات.

5. الهند

أما مع الهند فكان رفع الرسوم الجمركية على الواردات من الهند لتصل إلى 50% إجراءً عقابيًا ردًا على ارتفاع حجم واردات الهند من النفط والغاز الروسي، وذلك على الرغم من الشراكة الاقتصادية بين البلدين، واعتماد الولايات المتحدة على الهند في احتواء الصين في منطقة جنوب آسيا، وتقويتها كمنافس استراتيجي للصين .

رد الفعل الهندي السريع والذي شكّل تحولًا كبيرًا من العمل كجزء من استراتيجية المواجهة الأمريكية للصين إلى الميل بوضوح للجانب الروسي الصيني، والذي ظهر جليًا في اجتماع منظمة تعاون شنغهاي الأخير «أغسطس 2025»، يوحي بأن الهند تبحث سريعًا عن بدائل قوية للسوق الأمريكي بعد رفع التعريفة الجمركية الأمريكية على منتجاتها، وأن نموها الاقتصادي والتجاري أهم بكثير لديها من الحسابات الجيوسياسية الأمريكية.

كانت الاستراتيجية الأمريكية تتمحور حول اتخاذ قرارات عملية بشأن رفع التعريفات الجمركية بشأن صادرات صينية محددة، ثم التفاوض حولها في إطار التلويح بالتصعيد التدريجي

أظهرت زيارة رئيس الوزراء الهندي لواشنطن عام 2023، أن الهند تمثل القوة الرئيسة التي تعتمد عليها واشنطن في منطقة المحيطين الهادي والهندي (الإندو-باسيفيك) لاحتواء الصين

التداعيات على التوازن الدولي:

لا شك بأن التوسع المتزامن في تطبيق الدبلوماسية القسرية من قبل الولايات المتحدة على أطراف متعددة، قد خلق حالة من الرغبة في التعاون والتكاتف بين المتضررين؛ على الرغم من تعارض سياساتهم وتحالفاتهم، وربما يخرج البعض من حالات المنافسة والصراع إلى حالة التعاون بهدف مواجهة هذه الموجة العاتية من الرغبة الأمريكية للحصول على مكاسب اقتصادية ضخمة وطويلة الأمد، بغض النظر عن التداعيات الجيوسياسية لهذه السياسات، ومن ثم نلحظ تغيرات على صعيد التوازنات الدولية، يمكن رصدها وتحليلها فيما يلي:

- تحفيز التقارب الأوروبي الصيني

تتشارك الصين والاتحاد الأوروبي في التضرر من الرسوم الجمركية الأمريكية، وعلى الرغم من الرفض الأوروبي لسياسات الدعم الصيني لروسيا في الحرب مع أوكرانيا، وتوجّس الاتحاد الأوروبي الدائم من تنامي القوة الصينية، وشكواه المستمرة من تصاعد العجز التجاري مع الصين، والذي وصل إلى 305 مليار يورو عام 2024، بإجمالي حجم تجارة بينية وصل إلى 780 مليار دولار، تحركت أوروبا لترسيخ علاقتهما التجارية مع الصين بعد تصاعد الضغوط التجارية الأمريكية عليها.

عقب فرض الرسوم الجمركية الأمريكية على كل من الصين والاتحاد الأوروبي انعقدت القمة الخامسة والعشرون بين الصين والاتحاد الأوروبي في بكين يوليو 2025، ورحبت الغرفة التجارية الأوروبية في الصين، بنتائج القمة، وقالت في بيان إن الاجتماع «فاق التوقعات».

وعلى مستوى الدول الأعضاء بالاتحاد قد تباينت ردود الأفعال بينهم، فبينما أعلنت فرنسا أنه من السذاجة والخطورة الاعتقاد بأن الصين يمكن أن تحل محل الولايات المتحدة كشريك تجاري، لكن في المقابل يشار إلى أن الرئيس الصيني شي جين بينغ، أكد لرئيس الوزراء الإسباني، أن على الصين والاتحاد الأوروبي أن يتحدا للدفاع عن العولمة ومعارضة «أعمال التنمر الأحادية الجانب»، في انتقاد واضح لسياسات الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتعلقة بالرسوم الجمركية، وترجم عمليًا هذا التوجه في رفع الصين والبرلمان الأوروبي جميع قيود التبادل التجاري بين الصين والاتحاد الأوروبي.

- التقارب الصيني الهندي

أظهرت زيارة رئيس الوزراء الهندي لواشنطن عام 2023، أن الهند تمثل القوة الرئيسة التي تعتمد عليها واشنطن في منطقة المحيطين الهادي والهندي (الإندو-باسيفيك) لاحتواء الصين، ووقّعت الولايات المتحدة والهند اتفاقيات لتعزيز شراكتهما الاقتصادية والتكنولوجية، بحيث تستغني الولايات المتحدة عن الصين في سلاسل التوريد والمجالات التكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والتكنولوجيا الحيوية والمعادن النادرة، وتُدرِك واشنطن عقبة نزعة

مع وجود تصريحات سابقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بضرورة استهداف باكستان وعدم السماح بوجود قوة نووية مسلمة، أعلنت باكستان تأييدها ومساندتها الكاملة لإيران

الاستقلال الاستراتيجي وعدم الانحياز للهند، لكنها تُراهِن على أن نيودلهي ستختار شراكة أمنية أقوى معها، بالنظر إلى عُمق شعورها بالتهديد الوجودي من الصين.

ومع تصاعد ضغوط الدبلوماسية القسرية الأمريكية على كل من الصين والهند، استشعرت الدولتان أن هناك خطرًا مشتركًا يحدق بهما، وسارعتا بعد تبادل الزيارات على مستوى وزراء الخارجية إلى تخفيض التصعيد العسكري على الحدود في منطقة الهيمالايا المتنازع عليها، واستئناف التجارة الحدودية، بعد انقطاع استمر خمس سنوات، إضافةً إلى التخطيط لإعادة تسيير الرحلات الجوية المباشرة اعتبارًا من مطلع شهر سبتمبر2025.

- التعاون الاستراتيجي بين باكستان وإيران

على الرغم من التعاون العسكري والاستخباراتي الوثيق بين باكستان والولايات المتحدة، إلا أن الضربات الجوية والاستخباراتية التي تعرضت لها إيران في حرب الـ 12 يومًا، من قبل كل من إسرائيل والولايات المتحدة جعلت باكستان تقف صراحةً في صف إيران، خاصة بعد استخدام الولايات المتحدة للدبلوماسية القسرية كورقة خداع استراتيجي مع إيران، ففي وقت ترقب فيه الجميع إجراء جولة مباحثات أمريكية إيرانية غير مباشرة، شنت إسرائيل هجومها الجوي الموسع ضد إيران، واستخدمت عملاءها في الداخل الإيراني لتصفية القيادات العسكرية، وتدمير قدرات الدفاع الجوي لدى إيران، وبعد أن استعادت إيران قدرًا من اتزانها وتمكنها من الرد الفاعل على إسرائيل، قامت الولايات المتحدة بقصف المواقع النووية الإيرانية بالقاذفات الاستراتيجية.

ومع وجود تصريحات سابقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بضرورة استهداف باكستان وعدم السماح بوجود قوة نووية مسلمة، أعلنت

باكستان تأييدها ومساندتها الكاملة لإيران. وعلى الرغم من وجود إيران وباكستان في دائرة التنافس الهندي الصيني، بحيث أصبحت باكستان الحليف الأقرب للصين وبات للهند تواجدًا واضحًا في جنوب شرق إيران، إلا أن إيران تجاوزت هذه المعادلة الرباعية ردًا على الموقف الباكستاني، وقام الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان بزيارة باكستان ضمن التعبير عن امتنان إيران لموقف باكستان، وأعلن عن خطة لرفع التبادل التجاري بين البلدين من 3 مليارات دولار إلى 10 مليارات دولار سنويًا، مع افتتاح منطقة تجارة حرة بين البلدين، وتدعيم التعاون الأمني على الحدود بين البلدين والممتدة لمسافة 900 كيلو متر.

الرؤية المستقبلية

لا شك بأن الدبلوماسية القسرية الأمريكية سوف تضمن نجاحات اقتصادية للولايات المتحدة، من خلال تعديل الميزان التجاري لصالحها ولو نسبيًا، مع تحقيق عوائد جمركية مرتفعة، وربما عودة الشركات الأمريكية الكبرى لفتح مصانعها داخل الأراضي الأمريكية بعد رفع الرسوم الجمركية على كل من الصين والهند والاتحاد الأوروبي.

لكن هذا التقارب الواضح الذي جمع بين المتضررين من الدبلوماسية القسرية الأمريكية في حالة ما إذا استمر لفترة طويلة، خاصة إذا ما أصبحت سياسات ترامب توجهًا دائمًا لدى الجمهوريين أو الإدارة الأمريكية بشكل عام، سوف تشهد التوازنات الدولية تحولات جذرية، ولربما تتضاءل المكاسب الاقتصادية التي حققتها الولايات المتحدة من دبلوماسيتها القسرية، أمام الخسائر الجيوسياسية والاستراتيجية التي يصعب معالجتها، إذا ما أدت إلى تزايد تباعد الحلفاء عن الولايات المتحدة، خاصة على الصعيد الأوروبي.

وعلى المستوى القصير، يبدو أن سوق الطاقة العالمي نتيجة للدبلوماسية القسرية الأمريكية سوف يشهد تحولات جذرية من خلال استخدام الولايات المتحدة ثقلها السياسي والعسكري في فرض عقود شراء الطاقة «النفط والغاز» على حلفائها؛ مثلما فعلت مع كل من الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية، حتى لو كان المنتج الأمريكي أعلى سعرًا، مما يصنع تحديًا أمام مصدري الطاقة في منطقة الخليج العربي.

كما يتوقع أن تستفيد الصين على المدى المتوسط من تلك السياسة الأمريكية وتستكمل ما بدأته بالفعل من التقارب مع كل من الاتحاد الأوروبي والهند. وعلى الرغم من استثناء ترامب دول التطويق الأمريكي للصين «اليابان، وماليزيا، والفلبين، وأستراليا، وتايوان، وكوريا الجنوبية» من الدبلوماسية القسرية الأمريكية، إلا أن أصداء توجهات ترامب قد تؤثر في تلك الدول وتدفعها لتبني سياسات أكثر اعتدالًا تجاه الصين وابتعادًا عن المواجهة الاقتصادية الأمريكية للصين، وهو ما بدأت إرهاصاته بالظهور فعليًا لدى كوريا الجنوبية.

المراجع:

- السيد صدقي عابدين، الصين وأوروبا.. وفرص التقارب، 11 أبريل 2025، https://2u.pw/Vc2aP
- الشرق، القمة الصينية الأوروبية. نقاط تحول وخلاف وتوافق حول المعادن النادرة، يوليو 2025، https://2u.pw/lBb7D
- أ.م.د دانا علي صالح البرزنجي، م.م يعقوب مهدي عارف البرزنجي، الدبلوماسية القسرية الأمريكية حيال إيران، دورية دراسات قانونية وسياسية، السنة الثامنة- العدد (2) كانون الأول 2020، ص 438،
- د/ أيمن سمير، السيطرة العسكرية والعقوبات الاقتصادية وإعادة صياغة اتفاقية التسليم، 3 سيناريوهات «ترامبية» لحل أزمة قناة بنما، مركز الخليج، 24 يناير 2025، https://2u.pw/W6FRD
- شبكة طريق الحرير الصيني الإخبارية، الرئيس الصيني يلتقي رئيس الوزراء الإسباني في بكين، 15/أبريل/2025، https://alharir.info/115960-2/
- روزنامه هم ميهن، رابطه ايران وپاكستان؛ تحت تاثير نيروهاى خارجى، 1404/05/18، https://2u.pw/tMfxK
- عبد الكريم الخياطي، اتفاق ترامب مع أوروبا.. هدنة جمركية بثمن السيادة، 12/8/2025، الجزيرة، https://2u.pw/rI2WB
- عمر طاشبينار، مودي في واشنطن: العلاقات الأمريكية-الهندية و «عُقْدَة» الاستقلال الاستراتيجي لنيودلهي، مركز الإمارات للسياسات، 26 يوليو 2023، https://2u.pw/ZR9Rh
- مركز الإمارات للسياسات، ما بعد الاتفاق التجاري الصيني-الأمريكي بشأن الرسوم الجمركية: التوقّعات المستقبلية والتداعيات على الخليج، 20 /5م2025، https://2u.pw/uKX4V
- مركز المستقبل، استقلال استراتيجي: هل تُعيد الرسوم الجمركية تعريف العلاقة بين واشنطن ونيودلهي؟ 19أغسطس، 2025، https://2u.pw/APtkC
- Angela Stent, How the war in Ukraine changed Russia's global standing, April 2, 2025, https://2u.pw/75ERg
- James Jay Carafano, Greenland and Trump's strategy to deal with China and Russia, February 26, 2025 https://2u.pw/YK-1se
- Levy. Jack S.,(Aug., 2008) Deterrence and Coercive Diplomacy: The Contribution of Alezander George ,Political Psychology, Vol. 29, No. 4, International Society Psychology ,PP. 537-552. Available at: Stable URL: https// WWW.Jstor.org/stable/20447143

توظيف دبلوماسية الذكاء الاصطناعي لدولة الإمارات

العقيد ركن/عبدالله محمد الشهياري
دارس - كلية الدفاع الوطني

في ظل نظام دولي تتصارع فيه القوى الدولية لفرض رؤيتها تحقيقًا لمصالحها الوطنية، سواء بفرض الهيمنة والقوة تارة، أم بعقد التحالفات والأدوات الدبلوماسية السلمية تارةً أخرى، فإن الإمارات العربية المتحدة تسير بخطى ثابتة وحثيثة وفقًا لإستراتيجيات وطنية، يتكاتف لتنفيذها وإنجاحها كفاءات وطنية لتحقيق المصالح الوطنية، بما يضمن لها مكانتها الدولية والإقليمية.

في ظل التطور التكنولوجي غير المسبوق، والذي أدى لظهور ثورة صناعية تسمي بـ «الذكاء الاصطناعي»، تشهد الدبلوماسية الدولية تحوّلًا جذريًا؛ مما سيعيد تشكيل كيفية إدارة الدول للتفاوض والتواصل على الساحة العالمية؛ إذ تتطلب العلاقات الدولية المعقدة مناهج أكثر تطورًا. وهنا يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة محورية لتعزيز تحليل البيانات والنمذجة التنبؤية، هذا الكم الهائل من البيانات والإحصاءات الذي يوفره الذكاء الاصطناعي سيمكّن الدبلوماسيين من تحليل الاتجاهات والتنبؤ بالصراعات المحتملة وتعديل إستراتيجياتهم وفقًا لذلك. وسيكون له الأثر الأكبر في مساعدة صانعي القرار على اتخاذ القرارات السياسية والدبلوماسية بشكل أكثر دقة وسرعة ووضوح بأقل الأخطاء الممكنة، لكن في المقابل، قد يترتب على ذلك الحاجة إلى وضع أطر وقوانيين وقواعد تنظم آلية التعامل مع الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته والإشكالات الأخرى ذات الصلة.

وفي ضوء ما تقدم؛ سيلقي المقال الضوء على التوجهات الإستراتيجية الإماراتية وجهودها المتعلقة بالذكاء الاصطناعي؛ مما يمكنها من استخدام دبلوماسية الذكاء الاصطناعي بشكل فعَّال في علاقاتها الدبلوماسية.

إستراتيجية الإمارات ورؤيتها للذكاء الاصطناعي:

في أكتوبر 2017، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي - رعاه الله، عن إستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، ولتكون أول دولة تعلن إستراتيجية وطنية لهذا المجال في المنطقة والعالم، وعُين لهذا الغرض أول وزير دولة لوزارة الذكاء الاصطناعي، وتهدف الإستراتيجية إلى تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071.

وتستهدف الإستراتيجية الاعتماد بنسبة 100% على الذكاء الاصطناعي في مجال الخدمات وتحليل البيانات بحلول عام 2031. وشهدت السنوات السابقة سياسات وقرارات تنفيذية إماراتية حققت نجاحًا بارزًا تكللت بتصنيف دولة الإمارات ضمن أفضل 10 دول على مستوى العالم، من حيث عدد شركات الذكاء الاصطناعي لكل مليون نسمة، وفقًا لمؤشر تنافسية الذكاء الاصطناعي العالمي الصادر عن المنتدى المالي الدولي، ومجموعة المعرفة العميقة «آي إف إف».

وللإمارات العربية المتحدة السبق في إطلاق برنامج وطني متكامل للذكاء الاصطناعي يدعى «براين». هذا البرنامج عبارة عن مجموعة متكاملة من الموارد المخصصة للتركيز على أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وذلك اتساقًا مع الهدف الطموح لدولة الإمارات في أن تصبح شريكًا رائدًا وموثوقًا به في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة حول العالم.

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض؛ قام البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي بالمشاركة مع شركة مايكروسوفت عام 2024 بتفعيل برنامج تدريبي في ذات المجال، مُعد خصيصًا لموظفي حكومة دولة الإمارات وذلك لمدة عام، كما تم توجيه البرنامج أيضًا في السنة نفسها لفئات أخرى؛ حيث نظمت فعاليات «مخيم الذكاء الاصطناعي»، والذي استهدف طلبة الثانوية العامة والجامعات.

يهدف البرنامج السابق إلي توفير الدعم القوي لتمكين جيل جديد من قيادة الذكاء الاصطناعي في الدولة واستغلاله ليكون قوة إستراتيجية داعمة للاقتصاد مسهمًا في إيجاد وتطوير حلول لمختلف التحديات المستقبلية، بما فيها خلق جيل جديد قادر على استيعاب أدوات الذكاء الاصطناعي وتطويعها في مختلف الأهداف، ومن بينها تعزيز سمعة الدولة دبلوماسيًا إقليميًا ودوليًا.

بالإضافة إلي ذلك؛ أطلقت الجامعة البريطانية في دبي بالشراكة مع جامعتين من أعرق الجامعات البريطانية وهما: أدنبرة وجلاسكو، في العام الأكاديمي 2018 – 2019 أول برنامج بكالوريوس في الذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف تزويد قطاع التعليم في الدولة بالمهارات والكفاءات الضرورية لمواجهة تحديات المستقبل في الاقتصاد المعرفي.

ويضاف إلى ما سبق، تفرد الدولة بإنشاء جامعة «محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي» عام 2019، وهي مؤسسة أكاديمية على مستوي الدراسات العليا، وتقوم الجامعة بتقديم برامج في مجال الذكاء الاصطناعي للطلاب المحليين والدوليين، وتوفر لهم منحًا دراسيةً كاملة، كما تؤمن لهم أيضًا التدريب من خلال الشراكة مع المؤسسات المحلية والعالمية. وتسعى الجامعة لتمكين جيل جديد من قادة الذكاء الاصطناعي وتوفير تعليم استثنائي لهم ونموذج أكاديمي فريد من خلال برامج الدراسات العليا.

في يناير 2024، أعلن صاحب السمو رئيس الدولة؛ إنشاء مجلس للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، يعمل على تنظيم وتنفيذ وتطوير السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بتقنيات واستثمارات وأبحاث الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدّمة في أبوظبي، ووضع خطط وبرامج تمويلية واستثمارية وبحثية مع شركاء محليين وعالميين، لتعزيز مكانة الإمارة في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدّمة.

في ظل التطور التكنولوجي غير المسبوق، والذي أدى لظهور ثورة صناعية تسمي بـ «الذكاء الاصطناعي»، تشهد الدبلوماسية الدولية تحوّلًا جذريًا؛ مما سيعيد تشكيل كيفية إدارة الدول للتفاوض والتواصل على الساحة العالمية

أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسير بخطى واثقة نحو تسخير الذكاء الاصطناعي كأداة إستراتيجية تعزز من قدراتها الدبلوماسية والعسكرية

وأعلن مجلس الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة في عام 2024 عن تأسيس شركة «إم جي إكس»، وهي شركة تهدف لتمكين التكنولوجيا الرائدة وتطويرها وتوظيفها؛ بهدف تحسين حياة الأجيال الحالية والمستقبلية؛ بهدف تسريع الاعتماد على تقنية الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة وتطويرها، من خلال الدخول في شراكات مع الشركات الأخرى، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها.

لم تتوقف جهود دولة الإمارات العربية المتحدة عند هذا الحد؛ إذ تعمل دولة الإمارات بخطي متسارعة لأجل بناء قاعدة قوية من المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي. ومن أبرز المبادرات التي تم طرحها في هذا الإطار؛ برنامج «التأشيرة الذهبية» الذي يمنح إقامة لمدة 10 سنوات لمتخصصي الذكاء الاصطناعي، كما عززت قدراتها من خلال منح دراسية عالية القيمة وتمويل البحوث المتطورة؛ مما سمح لها بتحقيق معدل نمو سريع لمواهب الذكاء الاصطناعي بلغ 30% خلال ديسمبر 2024.

يتضح من هذه الجهود السابقة إستراتيجية الإمارات القائمة على ريادة مجال الذكاء الاصطناعي ليس في المنطقة فحسب، وإنما في العالم أيضًا، مع إعداد البنية التحتية وتهيئتها بما يتناسب مع رؤيتها الطموحة لإحلال الذكاء الاصطناعي محل الأدوات التقليدية في قطاعات الدولة، مع الاهتمام الجاد والحقيقي لخلق أجيال مبدعة؛ قادرة على أن تستوعب التغيرات والمخاطر التي يمكن أن يتسبب بها الاستخدام السيئ للذكاء الاصطناعي. هذا المجال الذي بات يؤثر بشكل متزايد في كافة القطاعات والمجالات بما لا يعطي مجالًا للشك حول انعدام إمكانية تجاهل تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالنسبة لأي قطاع أو مجال، بما فيها النواحي الدبلوماسية، والتي من المتوقع أن يؤدي الذكاء الاصطناعي فيها دورًا كبيرًا لإحداث تحولات كبرى على غرار ما تسببت به تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إحداث تغييرات كبرى في المجال العسكري؛ خاصة

أثناء الحرب الروسية – الأوكرانية باستخدام سلاح الطائرات المسيرة، محدثة بذلك تفوقًا نوعيًا في ساحة المعركة.

الذكاء الاصطناعي بين الأدوات الدبلوماسية والعسكرية:

أصبح للذكاء الاصطناعي دورٌ بارزٌ في المجال العسكري، فالدول اليوم تسعي بشكل أكثر وضوحًا لاستخدام الطائرات المسيرة المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ نظرًا لأنها أصبحت أكثر قوة وسرعة ودقة مقارنة بنظيرتها التقليدية. كما تعددت مزايا الاستشعارات الخاصة بها لدرجة التعرف إلى الوجه والدلالات الطبية للأشخاص المستهدفين. وتعد الطائرة الروسية «زالا لانسيت» مثالًا للتفوق الذي أحدثته تلك التكنولوجيا لسير العمليات العسكرية بأوكرانيا. فقد تميزت الطائرة برخص ثمنها الذي «لا يتجاوز 35 ألف دولار» إلي جانب صعوبة اكتشافها، والتكلفة الباهظة التي تتكفلها منظومات صواريخ الدفاع الجوي لإسقاطها.

دفع هذا التطور دولة الإمارات لتبني إستراتيجية تقوم على المزج بين العلوم العسكرية وعلوم الذكاء الاصطناعي. وقد ظهر هذا جليًا في تعاون كلية زايد الثاني العسكرية مع جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي عبر عدد من الدورات، التي تم تصميميها لتحقق متطلبات وزارة الدفاع في العمل على جاهزية عناصرها في مجالات البرمجة التقليدية والمفاهيم والتطبيقات الأساسية للذكاء الاصطناعي.

يتضح مما سبق، أن دولة الإمارات توظف سياسة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة، وتعزز جاهزية كوادرها القيادية للتعامل مع تداعياته الأمنية، لاسيما استخداماته في العمليات العسكرية والحروب السيبرانية وجمع المعلومات الاستخباراتية، وتستهدف من ذلك تطوير سياسات وقدرات وطنية لاستيعاب كافة المخاطر الأمنية والعسكرية.

كما تتطلع دولة الإمارات لتوظيف قدراتها المتطورة في تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الدبلوماسية، عن طريق توفير كافة البيانات والمعلومات، والإحصائيات والاحتمالات العلمية وأدوات قياس الرأي، وغير ذلك، أمام الدبلوماسي وصانع القرار؛ مما سيُسهم في زيادة القدرة على اتخاذ قرارات بسرعة، وتحديد المواقف السياسية والدبلوماسية بدقة لتحقيق المصلحة الوطنية.

من جهة أخرى، تعتمد الدبلوماسية على الفن والمعرفة والذكاء والخبرة، والإبداع، والإقناع، والتأثير، ما يعني أنه يجب على الدبلوماسيين الحفاظ على المستويات الأعلى من كفاءتهم، وعدم الوقوع في فخ الاعتماد علي الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالتحليلات وإحصائيات البيانات المدعومة بالذكاء الاصطناعي فقط، وذلك بسبب إمكانية استغلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي لنشر المعلومات المغلوطة والمضللة، واستخدام أدوات التأثير على الرأي العام، داخليًا وعالميًا، في ضوء ما يشهده النظام الدولي من توترات مستمرة قد تتعارض مع المصلحة الإماراتية.

يتعين على الساسة والدبلوماسيين أن يكونوا مستعدين لاحتمال تسرب البيانات عنكبوتيًا، فضلًا عن التحقق مرة أخرى من المعلومات الواردة، وبناء على ذلك، تساعد التحليلات التنبؤية الدبلوماسيين على تحديد الاتجاهات المستقبلية وتوقع التوترات الاجتماعية أو السياسية في البلدان المضيفة.

من زاوية أخرى، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون فرصة لدولة الإمارات في تعزيز اتخاذ القرار لدى القيادة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، عبر تحسين التواصل مع الجهات المستهدفة داخل البلاد وخارجها بفاعلية في دعم السياسة الخارجية وزيادة التأثير في القضايا الإقليمية والدولية حفاظًا، وترسيخًا للسمعة والحضور والريادة.

وهكذا، يتضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسير بخطى واثقة نحو تسخير الذكاء الاصطناعي كأداة إستراتيجية تعزز من قدراتها الدبلوماسية والعسكرية، وتُرسّخ مكانتها كدولة رائدة في استشراف المستقبل وصناعته. إن هذا التوجُّه المتكامل نحو تبني التقنيات المتقدمة، ليس مجرد استجابة لمتغيرات العصر، بل هو تعبير عن رؤية استباقية تستند إلى الإرادة السياسية، والتخطيط الإستراتيجي، والاستثمار في العقول والكفاءات.

ففي عالم يتغير بوتيرة غير مسبوقة، يصبح الذكاء الاصطناعي ليس فقط خيارًا تكنولوجيًا، بل ضرورة سيادية لضمان الأمن والاستقرار، وحماية المصالح الوطنية في بيئة دولية شديدة التعقيد. ومع إدراك الإمارات للتحديات الأخلاقية والسياسية المرتبطة بهذه التقنيات، فإنها لا تسعى فقط إلى امتلاك أدوات القوة، بل تعمل أيضًا على ضبط استخدامها بما يتماشى مع قيمها ومبادئها في الاعتدال والانفتاح والابتكار.

ومن هنا، فإن دبلوماسية الذكاء الاصطناعي تمثل ركيزة جديدة في السياسة الخارجية الإماراتية، تجمع بين التقدم العلمي والبُعد الإنساني، وتؤسس لنموذج فريد من الدبلوماسية الرقمية التي توازن بين المصالح والأخلاق، وبين الطموح والحكمة، في سبيل ترسيخ دور الإمارات كقوة ناعمة ذكية ومؤثرة في النظام العالمي الجديد.

المراجع:

- وكالة أنباء الإمارات " وام " – منشور بتاريخ 11 ديسمبر 2023
- البوابة الرسمية على الإنترنت لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
- جريدة الحرة الإلكترونية – عدد مؤرخ 17 مارس 2024
- موقع ويب المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات
- موقع الخليج الإخباري – منشور بتاريخ 18 يوليو 2018

الانعكاسات النفسية للطوارئ والأزمات والكوارث على المجتمع والأمن الوطني

أحمد سهيل الكتبي
دارس - كلية الدفاع الوطني

شهدت العقود الأخيرة تزايداً لافتاً في وتيرة الطوارئ والأزمات والكوارث، سواء أكانت طبيعية كالأعاصير والزلازل والفيضانات، أم صحية مثل الجائحات والأوبئة التي تصيب الإنسان أو الحيوان، أم من صنع الإنسان كالصراعات المسلحة والحروب والأزمات السياسية. ولم تعد هذه الوقائع أحداثاً نادرة أو عارضة، بل أصبحت واقعاً متكرراً يُختبر فيه استعداد الدول، وكفاءة أنظمتها، ومرونة مجتمعاتها، وقدرتها على التكيّف والصمود أمام التحديات المعقدة.

وفي ظل هذا الواقع المتغير، تبرز الحاجة إلى فهم أوسع لمفهوم إدارة الأزمات والكوارث، لا يقتصر على الأبعاد الأمنية أو الاقتصادية أو الصحية الظاهرة، بل يشمل أيضاً ما هو أعمق أثراً وأدق تأثيراً، وهو البُعد النفسي. فالصحة النفسية باتت اليوم جزءاً لا يتجزأ من منظومة الصمود المجتمعي، وعنصراً محورياً في قدرة الدول على احتواء الأزمات.

وجسّدت قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة هذا الفهم العميق، من خلال نهج إنساني راسخ عبّر عنه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، خلال جائحة «كوفيد 19»، حين قال: الغذاء والدواء خط أحمر»، و«لا تشلون هم، دولة الإمارات بخير، وقيادتها وشعبها متكاتفين، وسنخرج من هذه الأزمة أقوى.» وفي خطاب آخر، أكّد سموه: «نحن في سباق مع الزمن، ورغم التحديات والصعوبات في مواجهة هذا الوباء، فإن هذا الوقت الصعب سيمضي بعون الله، ونحن في دولة الإمارات علينا مسؤولية حماية وطننا وأهلنا والمقيمين على أرضنا.»

هذه الرسائل لم تكن تطمينات عابرة، بل عبّرت عن رؤية قيادية تضع الإنسان في قلب الاستراتيجية الوطنية، وتعتمد على تعزيز الاستقرار النفسي كمدخل لتعزيز الأمن المجتمعي والوطني في آنٍ معاً.

وانطلاقاً من هذا المنظور، يُسلّط هذا المقال الضوء على أهمية البُعد النفسي في الأزمات والكوارث، بوصفه عنصراً حاسماً في حماية النسيج الاجتماعي، وضمان استدامة الأمن الوطني. ويستعرض أبرز التحديات والفرص المرتبطة بالصحة النفسية خلال الطوارئ، ويتناول التجارب الدولية الناجحة، ويقترح نموذجاً عملياً يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة البناء عليه وتطويره مؤسسياً ومجتمعياً لمواجهة الأزمات المستقبلية.

تحديات التعامل مع الانعكاسات النفسية

تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً متقدماً في التعامل الشامل مع الطوارئ، من خلال منهجية تدمج بين جاهزية البنية التحتية والاستعداد المؤسسي. وتحت مظلة الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، تعتمد الدولة رؤية طموحة تهدف إلى بناء مجتمع آمن ومرن، قادر على الاستجابة الفاعلة، والتعافي السريع، ومواصلة الاستقرار حتى في أشد الأزمات تعقيداً.

وبيّنت التجارب المعاصرة قدرة الدولة وجهودها الناجحة في السيطرة على الطوارئ والأزمات والكوارث، إلا أن بعض التحديات مازالت قائمة، لا سيما فيما يتعلق بالتعامل مع الانعكاسات النفسية للأحداث الطارئة، التي غالباً ما تتسلل بصمت إلى بنية المجتمع، فتهزّ استقراره الداخلي، وتضعف قدرته على الصمود، وتؤثر على أداء مؤسساته في اللحظات الحرجة. وحين يُهمَل هذا البعد، فإن النتائج لا تنحصر في اضطرابات

فردية، بل تمتد إلى سلوكيات جماعية تؤثر على الالتزام المجتمعي، وتفتح المجال لانتشار الشائعات وتراجع الثقة المجتمعية.

التهديد الخفي للاستقرار

تُعرّف الصحة النفسية بأنها حالة من التوازن النفسي والعقلي تتيح للفرد التعامل مع ضغوط الحياة اليومية، والعمل بإنتاجية، والمساهمة في المجتمع بشكل إيجابي. وعند حدوث الطوارئ أو الأزمات، تصبح هذه الحالة عرضة للاهتزاز السريع بفعل الضغوط والصدمات.

وباتت الانعكاسات النفسية للطوارئ والأزمات والكوارث تمثل تحدياً مركباً، نظراً لما تسببه من اضطرابات فردية وجماعية تشمل مشاعر القلق، والخوف، وعدم اليقين، وفقدان السيطرة، وكذلك فقدان الثقة بالجهات الرسمية إن لم تتم إدارة الأزمة إعلامياً ونفسياً بكفاءة. وتتفاقم هذه الانعكاسات عندما تكون هناك ثغرات في الاستجابة النفسية المؤسسية، أو غياب للبرامج التوعوية الوقائية الداعمة والمستمرة، مما يؤدي إلى ترسيخ مظاهر الانسحاب الاجتماعي، وتزايد السلوكيات السلبية، وانخفاض الروح الوطنية، وهي عوامل خطرة على الاستقرار العام النفسي يصعب ترميمها لاحقاً إذا لم تُعالج في توقيت مناسب وفوري.

عنصر داعم للأمن الوطني

الصحة النفسية في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث تُعدُّ عنصراً حيوياً من عناصر الأمن الوطني الشامل. فالفرد الذي يعيش في حالة خوف مزمن، أو قلق مستمر يفقد قدرته على الإنتاج، ويضعف التزامه المجتمعي، ويصبح عرضة للتأثر بالشائعات والخطابات المضللة، مما قد يُستغل من قبل أطراف خارجية لبث الفوضى أو التشكيك في فاعلية الدولة.

وأظهرت جائحة «كوفيد19-» بشكل غير مسبوق حجم التأثيرات النفسية واسعة النطاق التي يمكن أن تُحدثها الأزمات الكبرى، إذ سجلت منظمة الصحة العالمية ارتفاعاً ملحوظاً في نسب الاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة عالمياً، وأشارت إلى أن أكثر من ثلث سكان العالم تأثروا نفسياً خلال فترة الجائحة، ما انعكس على الانضباط المجتمعي

والامتثال للتعليمات الصحية، وأثر بدوره على فاعلية المؤسسات في الحفاظ على استقرار الأداء خلال الأزمة.

في هذا السياق، قدّمت دولة الإمارات نموذجاً فاعلاً في دعم الصحة النفسية خلال الجائحة، من خلال إطلاق مبادرات وطنية للدعم النفسي عن بُعد، وتفعيل الخطوط الساخنة للاستشارات النفسية، إلى جانب الحملات التوعوية التي هدفت إلى تعزيز الطمأنينة المجتمعية ومكافحة القلق الجماعي.

الانعكاسات على مؤسسات الدولة

لا تقتصر الانعكاسات النفسية على الأفراد، بل تمتد لتشمل المؤسسات الوطنية والمحلية ذاتها، بما فيها الكوادر العاملة في القطاعات الحيوية، إذ يمكن للأزمات الممتدة أن تُرهق الكوادر الأمنية والطبية والخدمية، وتؤثر سلباً على معنويات العاملين في خط الدفاع الأول، مما ينعكس على جودة الأداء، ويُضعف القدرة على اتخاذ قرارات صحيحة تحت الضغط، ويُقلل من فاعلية التنسيق بين الجهات المعنية.

وتُظهر الدراسات الميدانية أن الضغوط النفسية المتراكمة لدى الموظفين في بيئات الطوارئ قد تؤدي إلى ارتفاع نسب الإرهاق المهني، واضطرابات النوم، والاكتئاب الحاد، والأمراض العضوية والنفسية، وحتى الرغبة في الانسحاب من المهام الميدانية. وتزداد خطورة ذلك في ظل غياب دعم مؤسسي منظم وممنهج يعالج هذه الآثار بشكل مباشر ووقائي.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تتكامل أدوار المؤسسات الوطنية والمحلية في الاستجابة للطوارئ والأزمات والكوارث، الأمر الذي يستدعي وجود سياسات واضحة ومتناغمة تُعنى بالصحة النفسية للعاملين، سواء في الميدان، أم في غرف العمليات، أو ضمن المكاتب والفرق الإدارية الداعمة، بما في ذلك من يعملون عن بُعد.

وتبرز الحاجة إلى تبني ممارسات مؤسسية شاملة تشمل برامج متابعة نفسية دورية، واستشارات سرية متاحة، وآليات دعم داخلية تُفعّل خلال فترات الضغط، إلى جانب تدريب القادة الإداريين على مهارات الدعم النفسي وقيادة الفرق في الظروف الحرجة.

كما أن تعزيز ثقافة الاعتراف بالضغوط النفسية داخل بيئات العمل، ضمن ثقافة مؤسسية تحترم الصحة النفسية وتدعم طلب المساعدة، يُعد من عوامل الوقاية المؤسسية طويلة الأمد، التي تحافظ على استمرارية الأداء وكفاءة الأجهزة الحيوية وجاهزيتها في مواجهة أي طارئ

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التحدي الأكبر في مواجهة الانعكاسات النفسية لا يكمن فقط في الاستجابة لحظة وقوع الحدث، بل في بناء جاهزية نفسية وقائية تسبق الأزمة، وتُفعّل خلالها، وتستمر بعدها، بما يعزز قدرة المجتمع على التكيّف والعودة التدريجية إلى الاستقرار. وعلى الرغم من وجود خطط وطنية متقدمة في العديد من الدول، فإن البُعد النفسي لا يزال مغيباً في كثير من الأحيان، أو يُؤجل التعامل معه، ما يجعل التدخلات محدودة الأثر أو متأخرة.

ولهذا تبرز الحاجة إلى برامج طويلة الأمد تركز على الوقاية والتأهيل والدعم المجتمعي، مثل برامج الإرشاد النفسي، والإسعاف النفسي الأولي، والدعم الجماعي ضمن مؤسسات التعليم والعمل، والمراكز الصحية، والمجالس المجتمعية، والمرافق الأمنية والخدمية، وغيرها من البنى المجتمعية التي تتعامل مع الجمهور مباشرة.

تجارب دولية ناجحة

أطلقت اليابان بعد كارثة «فوكوشيما» النووية عام 2011 برامج دعم نفسي طويلة المدى، شملت المدارس والمجتمعات المحلية، وامتدت لأكثر من خمس سنوات. أما في ألمانيا، فقد أنشئت وحدات تدخل نفسي سريع تابعة للدفاع المدني، تُفعّل خلال دقائق من وقوع الكارثة. وفي سنغافورة، تم بناء نموذج يجمع بين الدعم الحكومي والتمكين المجتمعي، يشمل خطوطاً ساخنة وخدمات نفسية مدمجة في المدارس والرعاية الأولية.

أما أستراليا، فقد اعتمدت إطاراً وطنياً يركز على الدعم النفسي في الكوارث من خلال التعاون مع القطاعات الصحية والإنسانية، وتفعيل منصات إلكترونية لدعم المجتمعات الريفية والنائية. وفي كندا، اتبعت الحكومة نهج الرعاية النفسية المجتمعية من خلال المراكز الإقليمية. وفي الولايات المتحدة، يُعد التعاون بين «الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ» (Federal Emergency Management Agency) ووزارة الصحة نموذجاً ناجحاً يجمع بين الجوانب اللوجستية والاستجابة النفسية الفورية عبر فرق الصحة السلوكية.

تعكس هذه النماذج حقيقة أن التعامل مع الكوارث لا يكتمل دون بُعد نفسي مؤسسي، يستند إلى التشخيص المبكر والتأهيل طويل الأمد، بما يُعزز قدرة الدول على الصمود وحماية أمنها الاجتماعي والوطني.

ريادة وطنية متكاملة

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة من الرؤية الاستراتيجية والجاهزية المؤسسية ما يؤهلها لتطوير نموذج وطني متقدم في إدارة الانعكاسات النفسية للطوارئ والأزمات والكوارث. ولا تقتصر هذه الاستراتيجية على التدخل اللحظي، بل تشمل بناء منظومة متكاملة تعتمد أربعة محاور

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة من الرؤية الاستراتيجية والجاهزية المؤسسية ما يؤهلها لتطوير نموذج وطني متقدم في إدارة الانعكاسات النفسية للطوارئ والأزمات والكوارث

رئيسية: الوقاية النفسية، والاستجابة الفورية، وإعادة التأهيل المجتمعي، وبناء مناعة نفسية طويلة الأمد.

ولتحقيق ذلك، يمكن تبني مبادرة وطنية لإنشاء مراكز متخصصة للصحة النفسية في حالات الطوارئ والأزمات والكوارث، تُدار وتُفعّل من قبل وزارة الصحة ووقاية المجتمع، وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث. وتتولى هذه المراكز مسؤوليات رصد المؤشرات النفسية الوطنية، وتأهيل الكوادر وتطوير قدراتها، وتقديم الدعم ميدانياً وعن بُعد، من خلال مراكز اتصال متخصصة ومنصات رقمية حديثة، وبالشراكة مع مؤسسات وجهات مساندة أخرى حسب نوع وطبيعة الطارئ.

كما يمكن توسيع نطاق التعاون بين القطاعات الأمنية، والصحية، والتعليمية، والدينية، والإعلامية، وغيرها من القطاعات ذات الاختصاص والأهمية، لبناء خطاب وطني نفسي متماسك يُعزز الثقة المجتمعية، ويقلل من مشاعر الخوف والقلق، ويُشجع على السلوك الإيجابي والانضباط، لا سيما خلال المراحل الحساسة من الأزمات الممتدة.

هندسة الأمن الوطني المستدام

يجب ألا يُفهم الاستثمار في الصحة النفسية كرفاهية أو مسألة ثانوية، بل جزءٌ جوهريٌّ من الأمن الوطني، يوازي في أهميته تأمين الحدود، أو حماية المنشآت الاستراتيجية. فالدولة التي تبني مجتمعاً متماسكاً نفسياً هي دولة قادرة على الصمود في وجه الصدمات، والنهوض والتعافي بسرعة مهما كانت قسوة الظروف. وهذه الرؤية تتماشى مع تطلعات دولة الإمارات العربية المتحدة لأن تكون من أفضل الدول في إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، إذ يُمثل البعد النفسي إحدى ركائز بناء مجتمع آمن ومرن، قادر على التكيّف والصمود.

وفي ختام هذا المقال، تتأكد أهمية تعزيز موقع الصحة النفسية ضمن منظومة الأمن الوطني الشامل، لا باعتبارها مجالاً صحياً فحسب، بل كعنصر جوهري من عناصر الاستقرار الاستراتيجي، وصناعة المستقبل، وبناء رأس مال بشري متماسك، وتحقيق استدامة التنمية الوطنية في مواجهة الأزمات.

وتندرج أهمية الصحة النفسية ضمن مختلف مراحل إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، التي تشمل أربع مراحل رئيسية مترابطة: الوقاية والحد من المخاطر، والاستعداد المسبق، والاستجابة الفورية، والتعافي وإعادة البناء، وهي تشكل إطاراً وطنياً لدولة الإمارات لإدارة الأزمات بشكل استباقي ومنهجي، وتُعد الصحة النفسية جزءاً لا يتجزأ من فعاليتها الشاملة.

وهذا ما يجعل من الصحة النفسية اليوم، إحدى ركائز الأمن الوطني الفاعل، وأداة استراتيجية تمكّن الدولة من تحويل التحديات إلى فرص، والضغوط إلى مسارات تنموية مستدامة، تعزز جاهزيتها واستقرارها في الحاضر، وقدرتها على الصمود في المستقبل.

المراجع:

- الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، "عن الهيئة"، تم الوصول إليه في 11 أبريل 2025، https://www.ncema.gov.ae/ar/about-ncema.aspx
- وكالة أنباء الإمارات، "تصريحات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد خلال جائحة كوفيد19-"، تم الوصول إليه في 11 أبريل 2025، https://wam.ae/ar/details/1395302832670
- الإمارات اليوم، "محمد بن زايد: لا تشيلون هم"، تم الوصول إليه في 11 أبريل 2025، https://www.emaratalyoum.com/local-section/health/2020-03-25-1.1324346
- مركز زايد للدراسات، "من أقوال زايد"، إصدار دار الكتب الوطنية، أبوظبي، 2005.
- وكالة أنباء الإمارات، "توجيهات الشيخ خليفة بن زايد خلال أزمة كورونا"، تم الوصول إليه في 11 أبريل 2025، https://wam.ae/ar/details/1395302837120
- World Health Organization, Mental Health and COVID-19: Early Evidence of the Pandemic's Impact (Geneva: WHO, 2022), accessed April 11, 2025, https://www.who.int/publications/i/item/WHO-2019-nCoV-Sci_Brief-Mental_health-2022.1.
- German Federal Office of Civil Protection and Disaster Assistance, "Civil Protection and Disaster Assistance," accessed April 11, 2025, https://www.bmi.bund.de/EN/topics/civil-protection/bbk/bbk-node.html
- Japanese Cabinet Office, "Disaster Management and Mental Health Support," accessed April 11, 2025, https://www.bousai.go.jp/index-e.html
- Ministry of Health, Singapore – Psychological First Aid Framework:https://www.moh.gov.sg/newsroom/launch-of-national-mental-health-and-well-being-strategy
- Australian Government, Department of Health, National Disaster Mental Health And Wellbeing Framework Supporting Australians' Mental Health Through Disaster, accessed April 11, 2025, https://www.nema.gov.au/sites/default/files/2024-08/28108%20NEMA%20National%20Disaster%20Mental%20Health%20and%20Wellbeing%20Framework%20FA%20v4.pdf
- Government of Canada – Mental health support during emergencies: https://www.canada.ca/en/public-health/news/2024/06/government-of-canada-supports-development-of-mental-health-resources-to-help-communities-plan-for-and-respond-to-emergencies.html
- Federal Emergency Management Agency (FEMA), "Crisis Counseling Assistance & Training Program," accessed April 11, 2025, https://www.fema.gov/fact-sheet/crisis-counseling-assistance-training-program

التحولات الجيوسياسيّة وتطور السرد الإستراتيجي لدولة الإمارات

من إرث الشيخ زايد إلى القيادة الحاليّة

مريم راشد الزعابي
دارس - كلية الدفاع الوطني

لعب الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، دورًا محوريًا في تعزيز وتطوير دولة الإمارات العربية المتحدة على مختلف الأصعدة. و يُعتبر الشيخ زايد «طيب الله ثراه» قائدًا ووالدًا ترك أثره وبصمته، ليس فقط في الإمارات، إنما في العالم بأسره، مما جعل أبناء الإمارات يفخرون بانتمائهم وتمثيلهم لهذا البلد.

وفي ظل التحولات الجيوسياسية الكبيرة التي يشهدها العالم في عصر المعلومات، أصبحت أدوات القوة المعلوماتية جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الدول في بناء قوتها الوطنية والدولية. فمن خلال الأدوات مثل السرد والاتصال الاستراتيجي، تتمكن الدول من التأثير في الرأي العام المحلي والدولي، وتقوية الأمن الوطني، وتحقيق أهدافها في السياسة الدولية.

وفي عالمنا السريع والمتغير، يظل السرد الاستراتيجي للقادة الحكماء مصدراً لا ينضب من الإلهام للجميع. ومن بين هؤلاء القادة الذين تميّزوا في فن القيادة الاستراتيجية والإدارة الحكيمة، يبرز الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، كنموذج مشرق يستحق الاقتداء. من خلال تطبيقه لمبادئ التخطيط والتنظيم في مسيرة تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمكننا استخلاص العديد من الجوانب الإبداعية من ممارساته الإدارية التي تشكل أساس للنجاح والتطور.

السرد الإستراتيجي للشيخ زايد وتأسيس الدولة:

يعرّف «السرد الإستراتيجي» على أنه مجموعة من القصص المدروسة والمتسقة التي ترويها الدولة حول هويتها، وتاريخها، وطموحاتها، وأهدافها المستقبلية. هذا السرد يتضمن كيفية تفاعل الدولة مع الأحداث العالمية وكيفية رسمها لرؤيتها المستقبلية. السرد الاستراتيجي يتجاوز كونه مجرد سرد للأحداث ليشمل عملية متكاملة تهدف إلى تشكيل توجهات الرأي العام المحلي والدولي.

يساعد السرد في تعزيز القوة الناعمة للدولة من خلال تقديمها بشكل إيجابي على الساحة الدولية. ومن أهداف السرد الاستراتيجي، تعزيز المصالح الوطنية من خلال تبرير السياسات التي تعتمدها الدولة، وتحسين صورتها الدولية من خلال سرد قصة قوية واستخدام قيم ومبادئ إيجابية، والترويج للمبادرات والمساعدات الإنسانية. هذا الأمر يعزز من الشراكات والتحالفات، سواء كانت للتعاون، أم التكامل الاقتصادي، أو حتى في المجالات الأخرى كافة، كما يساعد هذا السرد في رسم صورة إيجابية للدولة ليس محليًا فقط، بل وإنما في نظر المجتمع الدولي، وخلق هوية وطنية موحدة عن الدولة، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويضمن الاستقرار ويرسخ الولاء والثقة المتبادلة، والتأثير على الرأي العام، حيث يستخدم السرد كأداة لتعزيز، أو تغيير الرأي العام المحلي والدولي لصالح مصالح الدولة. ولابد من تمييز العناصر الأساسية للسرد الاستراتيجي، وهي القصة أو الرواية التي تمثل الإطار العام الذي يحدد كيف تنظر الدولة إلى نفسها وإلى العالم من حولها، ثم المصلحة الوطنية، وماهو الهدف الأساسي الذي يسعى السرد لتحقيقه، كذلك الجمهور المستهدف هل هو محليًا أو دوليًا، وأخيرًا الأدوات المستخدمة لنشر السرد، مثل الإعلام والدبلوماسية والقوة الناعمة التي تستخدم لنقل السرد إلى الجمهور. كما أن السرد الاستراتيجي له عدة خصائص رئيسية مثل الثبات، حيث إنه لا يتغير إلا في حال تغيير النظام السياسي، أو حدوث تغيرات جذرية، والشمولية بمعنى تغطيته لكافة جوانب الحياة، مثل السياسية والاجتماعية، والاتساق، إذ يجب إلا تناقض السرديات سياسات الدولة الواقعية، وذلك لعدم فقدان الثقة بين الدولة والشعب أو مع الدول الأخرى.

وقد أظهر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» بصيرة استراتيجية مميزة، إذ أدرك أن توحيد الإمارات السبع يعد أساسًا للتنمية المستدامة والاستقرار، وبنى رؤيته على تعزيز التعاون والتكامل بين الإمارات، معتبرًا أن ثروة النفط، ليست مجرد مصدر دخل، بل أداة لتحسين معيشة المواطنين وتطوير الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ولم يكن هدف الوحدة الوطنية مجرد تحقيق مصلحة سياسية، بل كان وسيلة لبناء مستقبل أفضل، مهدت الطريق لإنشاء الاتحاد عام 1971 ومنحت دولة الإمارات مكانة تاريخية مرموقة.

كما استثمر الشيخ زايد السرد الاستراتيجي لتوحيد الرؤى وبناء هوية وطنية تربط الماضي بالحاضر والمستقبل. حيث قال الشيخ زايد: «إن عملية التنمية والبناء والتطوير لا تعتمد على من هم في مواقع المسؤولية فقط، بل تحتاج إلى تظافر كل الجهود لكل مواطن على أرض هذه الدولة». تشير المقولة السابقة إلى أن عملية التنمية والتقدم، ليست مسؤولية تقع على عاتق المسؤولين والجهات الحكومية وحدهم، بل هي نتاج الجهود المشتركة والمشاركة الفاعلة لكل مواطن في الدولة. فكل فرد، مهما كانت مكانته أو دوره، يمكنه الإسهام في البناء والتطوير من خلال العمل والتضامن مع الآخرين، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المجتمع.

ومن أقوال الشيخ زايد المأثورة كذلك قوله: «الأصل هو الوحدة، أما التجزئة فهي الاستثناء المؤقت وغير الدائم». يُبرز هذا القول أهمية التلاحم والتكاتف بين أبناء الوطن لتجاوز أي انقسامات مؤقتة، مما يضمن الاستقرار والنمو المشترك.

استثمر الشيخ زايد السرد الاستراتيجي لتوحيد الرؤى وبناء هوية وطنية تربط الماضي بالحاضر والمستقبل

يُعتبر نموذج الشيخ زايد في القيادة الاستراتيجية تجسيدًا للقيم التي جمعت بين الحكمة والصدق والتواضع، حيث شكّل إرثًا رمزيًا وأساسًا للسرد الاستراتيجي الذي أنطلق منه النهج القيادي

ويمثل الشيخ زايد «طيب الله ثراه» نموذجًا للقيادة بالفطرة، إذ امتلك تأثيرًا طبيعيًا تجاوز حدود المسؤوليات الرسمية، فبفضل رؤيته الثاقبة استطاع توحيد الإمارات وبناء دولة مستقرة ومزدهرة على الصعيدين المحلي والدولي. وفي إرثه السياسي، برز استخدامه للسرد الاستراتيجي في تشكيل صورة الإمارات العالمية، مما عزز مكانتها كمركز للتقدم والحداثة. يعكس هذا المزيج بين القيادة الكاريزمية والإرث السياسي رؤيته الشمولية للتنمية والتكامل الوطني، التي ألهمت أجيالاً وأسست لمستقبل واعد للدولة.

سرد السياسة الخارجية للشيخ زايد:

يُعرف الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بقدرته الفريدة على صياغة خطابات ترتكز على المبادئ والقيم الوطنية لتوجيه سياسة الدولة نحو التنمية والازدهار. فقد جمع بين رؤية مستقبلية واضحة والحرص على تعزيز الوحدة والتكامل بين أبناء الوطن، مما ألهم الجميع للعمل نحو تحقيق الأهداف المشتركة. كما استثمر في استخدام الرمزية، وتبني المواقف الدولية الاستراتيجية لتعزيز صورة الإمارات داخليًا وخارجيًا. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، خلال أزمة الكويت عام 1990، بادر الشيخ زايد بخطوات دبلوماسية وإنسانية لدعم الكويت، مما ساهم في رفع مكانة الإمارات على الساحة الدولية، وأكد التزامها بمبادئ السلام والاستقرار في المنطقة.

السرد الاستراتيجي اليوم ومواكبة التحولات الجيوسياسية

يُعتبر نموذج الشيخ زايد في القيادة الاستراتيجية تجسيدًا للقيم التي جمعت بين الحكمة والصدق والتواضع، حيث شكّل إرثًا رمزيًا وأساسًا للسرد الاستراتيجي الذي أنطلق منه النهج القيادي. ومع ذلك، فإن هذا السرد الذي نشأ من إرثه لم يعد مقصورًا على السياق المحلي فحسب، بل أصبح نموذجًا عالميًا في القيادة، يُستلهم لمواجهة تحديات العصر الحديث. ومع ذلك، فإن الاعتماد المطلق على الرموز التاريخية قد يُضعف القدرة على استيعاب المتغيرات التقنية والسياسية والاجتماعية

المتسارعة، مما يستدعي مراجعة وتحديث تلك الاستراتيجيات لتواكب الديناميكيات الدولية المعقدة.

واليوم تعكس مبادئ الخمسين استمرارية السرد الاستراتيجي لدولة الإمارات، حيث ترتكز على الوحدة، والتنمية المستدامة، والتقدم التقني. وكما عزز الشيخ زايد هوية الإمارات دوليًا، فإن هذه المبادئ تواكب التحولات الجيوسياسية، مما يجعلها امتدادًا طبيعيًا لرؤيته.

وقامت القيادة الحالية بإعادة صياغة التخطيط الاستراتيجي إلى سرد ديناميكي يتكيف مع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، مع الاستفادة من مبادئ الشيخ زايد كأساس لا يتجزأ من الهوية الوطنية. وفي هذا الإطار، يتم التركيز على تحويل هذا السرد إلى ممارسات عملية ملموسة تضمن تحقيق نتائج فاعلة، دون الإخلال بالقيم الجوهرية التي أرساها الشيخ زايد. كما يمثل هذا التوجه خطوة إيجابية نحو مزج الإرث التاريخي مع الابتكار الاستراتيجي، ما يتيح للسياسات أن تكون أكثر مرونة وقادرة على مواجهة التحديات المتجددة في بيئة عالمية متقلبة. على سبيل المثال، ووفقاً للبيان الصحفي بشأن تحديث استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين، أكدت التصريحات الرسمية للمسؤولين أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة يُشكّل حجر الزاوية في سياسة الدولة لتحقيق الحياد المناخي.

وأوضح المسؤولون أن الإمارات تضع اقتصادًا أخضر ومتوازنًا في صميم استراتيجياتها، من خلال رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى ثلاثة أضعاف وزيادة نسبة الطاقة النظيفة إلى 30% من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام 2030، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب اتفاق باريس للمناخ . هذا التحوّل في السرد الاستراتيجي يعكس الانتقال من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد مُستدام يعتمد على الابتكار والتقنية، مما يعزز مكانة الإمارات كداعم للبيئة والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تم تحديث السرد الاستراتيجي ليعكس التزام الإمارات بالمستقبل المستدام ويظهرها كداعم رئيسي للأمن البيئي والتنمية المتقدمة على الساحة الدولية.

تُعدُّ رحلة دولة الإمارات في تطوير السرد الاستراتيجي مثالاً حيًّا على قدرة القيادة على المزج بين الإرث التاريخي والابتكار الحديث. فقد وضع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» أسسًا راسخة تُبنى عليها الهوية الوطنية من خلال قيم الحكمة والصدق والتواضع، مما ساهم في توحيد الإمارات وإرساء دعائم التنمية المستدامة. ومع التغيرات الجيوسياسية المتسارعة والتحولات التقنية الراهنة، برزت الحاجة إلى تحديث هذا السرد ليتماشى مع متطلبات العصر، فانتقلت القيادة الحالية إلى صياغة سرد ديناميكي يتكيف مع التحديات المعاصرة دون المساس بالقيم الجوهرية التي أرساها الشيخ زايد. وهذا المزيج بين الإرث التاريخي والتجديد الاستراتيجي يضمن، ليس فقط تعزيز الهوية الوطنية، بل ويشكل أيضًا منصة قوية للدولة لمواجهة التقلبات الدولية، وتحقيق مزيد من التقدم والازدهار.

المراجع:

- سيف الجابري، "السرد الاستراتيجي قيادي وعالم «فوكا»،" الخليج 24، 1 سبتمبر 2023، https://gulf24.today/Post/details/17317/
- Alister Miskimmon, Ben O'Loughlin, and Laura Roselle, eds., Forging the World: Strategic Narratives and International Relations (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2017).
- وكالة الأنباء الإماراتية, "زايد .. رمز الشهامة التي لا تعرف الحدود اضافه أولى،" 2 نوفمبر 2006. https://www.wam.ae/ar/details/1395234626045
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث،" الإرث الفكري: القائد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه،" بدون تاريخ، https://uaell.ecssr.ae/products/leader/595
- الاتحاد، "زايد وحدة المصير الدولي حلمه والحكمة المتوازنة نهجه"، 2010، https://www.aletihad.ae/article/73178/2010/
- وكالة الأنباء الإماراتية (وام). "سهيل المزروعي يكشف تفاصيل مشروع تحديث استراتيجية الامارات للطاقة 2050 والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين،" 4 يوليو 2023، " https://www.wam.ae/ar/details/1395303174273
- سيف الجابري، "السرد الاستراتيجي للمؤسس الاقدام والحكمة،" صحيفة البيان (الإمارات)، 16 أكتوبر 2023, https://www.albayan.ae/opinions/articles/2023-10-16-1.4745781

دراسات

الاستقلال الاستراتيجي للدول الصغرى والمتوسطة في عالم أحادي القطبية

العميد الركن/ ذياب غانم المزروعي
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

ملخص تنفيذي

تتناول هذه الدراسة الاستقلال الاستراتيجي للدول الصغرى والمتوسطة في نظام دولي يتحول تدريجياً من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب تهيمن عليه قوى كبرى مثل الولايات المتحدة. تركز الدراسة على استراتيجيات تعزيز السيادة والمرونة من خلال تدعيم عناصر قوة الدولة، مع التمييز بين الاستقلال السياسي (حالة قانونية) والاستراتيجي (قدرة ديناميكية لاتخاذ قرارات سيادية). في هذا الإطار، تتناول الدراسة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج في تفعيل وتطوير القوة الناعمة، والاستدامة، التعليم، والأمن الدفاعي الذكي، والدبلوماسية متعددة الأطراف، في إطار تدعيم استقلالها الاستراتيجي رغم التحديات الإقليمية المتمثلة بالتوترات الجيوسياسية. تؤكد الدراسة على دور المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، أوبك) كأساس لتعزيز الاستقلال الاستراتيجي دون الانتقاص من السيادة الوطنية. كما تميز الدراسة بين الاستقلال الاستراتيجي وسلوك الدول المارقة الذي يتحدى النظام الدولي. وتوفر الدراسة رؤى نظرية وعملية لصناع القرار والسياسات.

المقدمة والسياق العام

شهد النظام الدولي بعد الحرب الباردة تحولات جذرية أعادت تشكيل المشهد الجيوسياسي العالمي. إذ تحوّلت الهيمنة من الكتل التقليدية إلى شبكة من علاقات القوة غير المتوازنة، ومراكز نفوذ ناشئة، وترابط متزايد بين الدول والفاعلين غير الحكوميين. وتواجه الدول الصغرى والمتوسطة في هذا السياق واقعًا معقدًا، يوفر تحديات وفرصًا في آنٍ واحد لتعزيز الاستقلال، وتحقيق الأمن، ودعم التنمية المستدامة.

وبرزت الأحادية القطبية بعد الحرب الباردة حيث رسخت الولايات المتحدة قيادتها العالمية. مسلحة بقوة عسكرية لا تضاهى، وقوة اقتصادية، ونفوذ أيديولوجي، حيث لعبت الولايات المتحدة دورًا فعالًا في تشكيل المعايير الدولية من خلال تعزيز الليبرالية، والأسواق الحرة، والتدخلات العسكرية. إلا أن هذا التكوين الأحادي لم يبق ثابتًا.

أدى الصعود السريع للصين كقوة اقتصادية وسياسية عالمية إلى تغيير توزيع النفوذ عبر النظام الدولي بشكل كبير. عبر الاستثمارات الاستراتيجية، وسياسة صناعية قوية، ودبلوماسية حازمة، وكما تحدّت الصين الهيمنة الغربية وساهمت في بروز إرهاصات نظام عالمي متعدد الأقطاب. في الوقت ذاته، واجه الاتحاد الأوروبي تحديات داخلية وخارجية - مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، وخروج بريطانيا، وعودة القوميات - والتي اختبرت قدرته على العمل كفاعل موحد في السياسة العالمية.

أما روسيا، فقد سعت لاستعادة مجال نفوذها التاريخي وأهميتها الجيوسياسية، رغم القيود الاقتصادية والسياسية المستمرة. تحت قيادة الرئيس فلاديمير بوتين، وتبنت روسيا موقف قوة صلبة، وسعت لتأكيد هيمنتها الإقليمية خاصة في الفضاء ما بعد السوفيتي.

يشكّل الجنوب العالمي أيضًا تطورًا رئيسيًا يؤثر على النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. فقد طالبت دول آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية بدور أكبر على المسرح الدولي، داعية إلى نظام عالمي أكثر شمولاً وعدالة. يظهر ذلك انتقالًا نحو الواقع ما بعد الغربي ومتعدد الأقطاب، حيث لا يتركز النفوذ في الشمال التقليدي، وإنما يُوزّع بين طيف أوسع من الفاعلين.

في ظل هذه الديناميات العالمية المتغيرة، تجد الدول الصغرى والمتوسطة نفسها تتنقل في بيئة معقدة وتنافسية. وعلى عكس القوى الكبرى، فغالبًا ما تفتقر الدول الصغرى والمتوسطة إلى القدرة العسكرية أو الاقتصادية لتشكيل الشؤون الدولية بشكل منفرد. لكنها ليست فاعلة سلبية؛ إذ يمكنها ممارسة التأثير من خلال بناء تحالفات استراتيجية، والمشاركة في المؤسسات متعددة الأطراف، واستخدام القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية لحماية وتعزيز مصالحها الوطنية.

في هذا السياق، ينبثق مفهوم «الاستقلال الاستراتيجي» كفكرة محورية حيث يشير إلى قدرة الدول الصغرى والمتوسطة على الحفاظ على استقلالية صنع القرار، وضمان الأمن الوطني، ورسم مسارات سيادية للتنمية، حتى وإن كانت ضمن هياكل قوة عالمية غير متكافئة. يقوم الاستقلال الاستراتيجي على دبلوماسية براغماتية تجمع بين الاستقلال والمرونة، وتتجنب الانغلاق والحياد السلبي.

يتضمن تعريف الدولة الصغرى والمتوسطة اعتبارات كمية ونوعية معًا. فمن الناحية الكمية، يمكن تحديد الدول الصغرى عبر حجمها الجغرافي المحدود، أو عدد سكانها، أو الناتج المحلي الإجمالي. ومن الناحية النوعية، يتشكل سلوكها الدولي عبر قدرة قيادتها، والمرونة الدبلوماسية، والموقع الاستراتيجي، وقدرتها على إظهار النفوذ في مجالات سياسية مختارة.

أما الدولة المتوسطة، فهي تحتل موقعًا بين الدول الصغيرة والدول الكبرى، وتمتلك إمكانات مادية وسياسية تفوق الدول الصغيرة، لكنها لا ترتقي إلى مكانة القوى العظمى. وغالبًا ما تُعرف بقدرتها على تشكيل بيئتها الإقليمية، والمشاركة الفعالة في المبادرات الدولية، ولعب أدوار دبلوماسية مؤثرة ضمن نطاق محدود.

يرتكز هذا النقاش على مفهوم السيادة المتطور. فقد ارتبطت السيادة تقليديًا بالسيطرة على الإقليم والسلطة الحصرية، لكنها اليوم تُرى بشكل متزايد من خلال عدسة الترابط والمسؤولية والاعتراف. محليًا، تعني السيادة قدرة الدولة على الحكم الفعال وضمان رفاهية سكانها - وهو مفهوم يُشار إليه أحيانًا بـ «السيادة كمسؤولية». دوليًا، ترتبط السيادة ارتباطًا وثيقًا بالاعتراف، والشرعية، والمشاركة في النظم والمؤسسات العالمية . لذا، يجب على الدول الصغرى والمتوسطة العمل ضمن أُطُر تمكينية ومقيدة في آنٍ واحد، متوازنة بين المعايير العالمية والضرورات الوطنية.

تقدم هذه الدراسة استكشافًا شاملًا لكيفية بناء الدول الصغرى والمتوسطة لاستقلالها الاستراتيجي والحفاظ عليه في عالم يتسم بالتنافس وعدم اليقين المتزايدين. تحظى تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة باهتمام خاص، حيث نجحت الدولة في تبني استراتيجية متعددة الأبعاد - تجمع بين الدبلوماسية، والتنويع الاقتصادي، والقوة الناعمة، والشراكات الاستراتيجية - لتعزيز سيادتها ورفع مكانتها الإقليمية والعالمية.

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما توفره من رؤى عملية ونظرية لفن إدارة الدولة. إذ يعد فهم كيفية إدارة الاعتماد الخارجي، وتوقع المخاطر الجيوسياسية، واستخدام الموارد الوطنية بفعالية أمرًا جوهريًا لتشكيل أطر سياسية واستراتيجيات عسكرية تخدم المصالح الوطنية.

المحور الأول: الاستقلال السياسي والاستقلال الاستراتيجي

يُعد فهم الفرق بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاستراتيجي أمرًا أساسيًا لتحليل كيفية تعامل الدول - وخاصة الدول الصغرى والمتوسطة - مع تعقيدات النظام الدولي. ورغم أن هذين المفهومين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، إلا أنهما يعملان ضمن أُطُر تحليلية مختلفة ويدلان على أبعاد متميزة لاستقلالية الدولة وتفاعلها الخارجي.

يشير الاستقلال السياسي تقليديًا إلى السيادة الكاملة للدولة على شؤونها الداخلية والخارجية. وهو مستمد من مبادئ المساواة السيادية وعدم التدخل، ويُعتبر ركيزة أساسية في القانون الدولي. يؤكد هذا المفهوم على حق الدولة في ممارسة السلطة على أراضيها، واتخاذ القرارات الداخلية والخارجية بحرية دون إكراه خارجي، والحفاظ على حقها في تقرير المصير. هذه الفكرة ذات طبيعة ثابتة، إذ تجسد حالة واضحة من الاعتراف بالكيان الوطني والقدرة على الحكم المستقل. ويرتبط الاستقلال السياسي ارتباطًا وثيقًا بحفظ سلامة الإقليم، والشرعية القانونية، والمؤسساتية في المجتمع الدولي.

في المقابل، يُعد الاستقلال الاستراتيجي مفهومًا أكثر ديناميكية، ومرونة، ومرتبطًا بالسياسات العملية. بدلاً من الإيحاء بالانفصال الكامل عن الفاعلين الخارجيين، يعترف الاستقلال الاستراتيجي بواقع الترابط العالمي ويركز على قدرة الدولة على اتخاذ قرارات سيادية مع إدارة علاقاتها الاستراتيجية وتحالفاتها واعتمادها المتبادل. يمكن فهمه على أنه طيف متدرج وليس حالة ثنائية، حيث تقوم الدول بضبط مستويات استقلالها في مجالات محددة مثل الدفاع، والتكنولوجيا، والطاقة، والدبلوماسية.

يبرز الاستقلال الاستراتيجي بشكل خاص في الخطاب الدولي الحالي حول الاتحاد الأوروبي، الذي سعى لتعزيز قدرته على العمل بشكل مستقل لمواجهة التحديات العالمية. ويشمل ذلك بناء قدرات دفاعية مستقلة، وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الخارجية، وزيادة المرونة في القطاعات الحيوية. إن سعي الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقلال الذاتي الاستراتيجي يُظهر أن السيادة في القرن الحادي والعشرين لم تعد تُعرّف بالاستقلال القانوني وحده، وإنما بالقدرة على التصرف بشكل مستقل وفعال في بيئة جيوسياسية متقلبة وتنافسية.

علاوة على ذلك، الاستقلال الاستراتيجي هو نهج واقعي يوازن بين الانفتاح والحماية، وبين التعاون والتنافس، بدلاً من أن يكون شكلاً من العزلة أو الأحادية. يمكّن هذا الاستقلال الدول من الاستجابة بمرونة للسلطة المتغيرة، والاضطرابات الاقتصادية، والتحولات التكنولوجية. في هذا السياق، يشير الاستقلال الاستراتيجي إلى مرونة السياسات، ومرونة المؤسسات، والقدرة على التبصر والصمود - وهي صفات حيوية بشكل خاص للدول الصغرى والمتوسطة التي تسعى لحماية مصالحها دون الهيمنة من قوى أكبر.

بينما يركز الاستقلال السياسي أساسًا على الحالة الرسمية للدولة والسيادة القانونية، يعالج الاستقلال الاستراتيجي كيفية ممارسة تلك السيادة فعليًا - خاصة في المجالات التي تشكل فيها فروقات القوة والترابط سلوك الدول. لذا، فهما مرتبطان لكن غير قابلين للاستبدال. قد يكون الاستقلال السياسي شرطًا مسبقًا للاستقلال الاستراتيجي، لكنه لا يضمنه. وعلى العكس، قد تمتلك الدولة استقلالاً سياسيًا دون الأدوات

يعد فهم الفرق بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاستراتيجي أمرًا أساسيًا لتحليل كيفية تعامل الدول - وخاصة الدول الصغرى والمتوسطة - مع تعقيدات النظام الدولي

الاستراتيجية لممارسة استقلالية فعلية في المجالات الحيوية.

في عالم اليوم، حيث التحالفات مرنة، وسلاسل التوريد العالمية هشة، وتتنافس القوى الكبرى بشكل متزايد في صياغة الأجندة الدولية، يصبح التمييز بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاستراتيجي ذا أهمية خاصة. بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة، يقدم الاستقلال الاستراتيجي إطارًا للتنقل بين فروقات القوة عبر تطوير القدرات الوطنية، وتنويع الشراكات، والاستثمار في الابتكار والمرونة - دون المساس بأسس السيادة السياسية.

وعليه، يُعتبر الاستقلال السياسي الأساس القانوني الذي تُبنى عليه الدولة، بينما يُعبّر الاستقلال الاستراتيجي عن قدرة الدولة على التصرف بشكل مستقل في بيئة عالمية معولمة وتنافسية. ويشكّل التقاء هذين البعدين قاعدة أساسية للسياسات الوطنية الفعالة والمستدامة في القرن الحادي والعشرين.

المحور الثاني: بناء الاستقلال الاستراتيجي وعناصر القوة الشاملة للدولة

لا يتحقق الاستقلال الاستراتيجي بمعزل عن الجهود الوطنية المتكاملة، فهو نتيجة جهد وطني مقصود عبر مجالات متعددة من قوة الدولة. في نظام عالمي يتسم بالاعتماد المتبادل وعدم التوازن، يجب على الدول التي تسعى لحماية سيادتها ومصالحها الوطنية أن تبني وتحافظ على قوة شاملة للدولة - وهو نهج متعدد الأبعاد يعزز استقلالية الدولة في اتخاذ القرار ومرونتها في أوقات الأزمات.

ولا يمكن تحقيق الاستقلال الاستراتيجي إلا من خلال النهوض بعناصر القوة الشاملة الوطنية في مختلف المجالات وإدارة عمل تنسيقي فيما بينها بهدف الوصول إلى الغايات العليا للدولة، أبرز عناصر القوة الشاملة للدولة هي ؛القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة الدبلوماسية، والقوة المعلوماتية، والقوة المجتمعية. كل من هذه الركائز يساهم بشكل فريد في تعزيز استقلالية الدولة الاستراتيجية مع تقليل نقاط الضعف أمام الضغوط الخارجية.

1. القوة العسكرية

يظل تطوير القدرة الدفاعية الوطنية حجر الزاوية في الاستقلال

الاستراتيجي، حيث تعزز القوة العسكرية الموثوقة والمعتمدة على الذات قدرة الردع، وتقلل الاعتماد على الغير في توفير الأمن ، وتزيد من سيطرة الدولة على القرارات الاستراتيجية.

على سبيل المثال، يُولي الاتحاد الأوروبي أهمية متزايدة لتطوير التكامل الدفاعي بهدف تعزيز استقلاله الاستراتيجي. يتضمن ذلك بناء قدرات عسكرية مشتركة وتقليص الاعتماد على أطراف خارجية، لا سيما الولايات المتحدة، في مجال الأمن العسكري. وتشمل هذه الجهود الاستفادة من التقنيات المتقدمة لتحسين الاستطلاع وتحليل البيانات العسكرية. ومع ذلك، يواجه الاتحاد تحديات داخلية، أبرزها التباين في الأولويات والسياسات الدفاعية بين الدول الأعضاء.

و تستمر الفجوات الكبيرة في القدرات العسكرية فيما بينها، بما في ذلك التكنولوجيا البصرية والرقمية، في تقييد قدرة الاتحاد على التحرك بشكل مستقل في مواجهة التهديدات ذات المستوى العالي مما يبقيها إلى حد كبير تحت مظلة الولايات المتحدة الدفاعية.

2. القوة الاقتصادية

تُعد القوة الاقتصادية عنصرًا مركزيًا في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي للدول، حيث تمثل المرونة الاقتصادية القدرة على مواجهة التحديات الخارجية، مثل العقوبات الاقتصادية، والاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، أو الضغوط الجيوسياسية. تتطلب هذه المرونة بناء اقتصاد متنوع وقوى يتم إدارته بكفاءة عالية، مما يتيح للدول التكيف مع الأزمات والحفاظ على استقرارها الداخلي. في هذا السياق، يبرز التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والحماية الاستراتيجية كعامل حاسم لضمان الاستقلالية دون التضحية بالتكامل مع الاقتصاد العالمي.

نموذج الاستقلالية الاستراتيجية المفتوحة

يُقدم الاتحاد الأوروبي نموذجًا متطورًا لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي من خلال مفهوم «الاستقلالية الاستراتيجية المفتوحة». يهدف هذا الإطار إلى تحقيق توازن دقيق بين الانفتاح على التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية من جهة، وتعزيز الحماية ضد المخاطر الخارجية من جهة أخرى. يركز هذا النهج على ثلاثة محاور رئيسية:

1. حماية البنى التحتية الحيوية: يشمل ذلك تأمين القطاعات الحساسة مثل الطاقة، الاتصالات، والنقل، التي تُعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني. على سبيل المثال، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى حماية شبكات الجيل الخامس (5G) من التدخلات الأجنبية من خلال فرض معايير صارمة على الموردين.
2. تقليل الاعتماد على التقنيات الأجنبية: يهدف هذا المحور إلى تعزيز الابتكار المحلي وتطوير التقنيات الاستراتيجية، مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، لتقليل الاعتماد على الواردات التكنولوجية من دول قد تستخدم هذا الاعتماد كأداة للضغط السياسي.
3. الدفاع ضد الإكراه الاقتصادي: يتضمن ذلك وضع آليات لمواجهة العقوبات أو الضغوط الاقتصادية التي قد تُفرض من قبل دول أخرى، مثل فرض قيود تجارية أو قطع إمدادات الموارد الحيوية. يعتمد الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد على تنويع مصادر الإمداد وتعزيز الشراكات التجارية مع دول موثوقة.

هذا النموذج لا يسعى إلى العزلة الاقتصادية، بل إلى تعزيز المرونة من خلال الانخراط الذكي في النظام الاقتصادي العالمي. يُظهر هذا النهج أن الاستقلال الاستراتيجي لا يعني بالضرورة الانغلاق، بل يمكن تحقيقه من خلال سياسات مدروسة تجمع بين الانفتاح والحماية.

السياسات الصناعية وتعزيز القطاعات الاستراتيجية

تلعب السياسات الصناعية دورًا محوريًا في بناء القوة الاقتصادية طويلة الأمد. على عكس النهج التقليدي الذي يعتمد بشكل كبير

في عصر المعلومات، أصبحت القوة المعلوماتية وإدارة السرديات الاستراتيجية ركيزة أساسية لتعزيز النفوذ الوطني والحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي

على قوى السوق، تُركز السياسات الصناعية الاستراتيجية على دعم القطاعات ذات الأهمية الوطنية، حتى لو لم تكن الأكثر ربحية على المدى القصير. على سبيل المثال، يمكن للدول الاستثمار في الصناعات الدفاعية، التكنولوجيا المتقدمة، أو الطاقة المتجددة لضمان الاكتفاء الذاتي في هذه المجالات الحيوية.

تتضمن هذه السياسات عدة أدوات، مثل:

- الدعم الحكومي: تقديم الإعانات، القروض الميسرة، أو الحوافز الضريبية للشركات التي تعمل في القطاعات الاستراتيجية.
- البحث والتطوير: تخصيص ميزانيات كبيرة لتطوير التقنيات المحلية، مما يقلل من الاعتماد على الواردات.
- التشريعات التنظيمية: وضع قوانين تحمي الصناعات المحلية من المنافسة غير العادلة أو الاستحواذ الأجنبي.

على سبيل المثال، نجحت دول مثل كوريا الجنوبية والصين في بناء صناعات تكنولوجية قوية من خلال سياسات صناعية استهدفت قطاعات مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، مما عزز من استقلالها الاستراتيجي.

التحديات الاقتصادية أمام الدول الصغرى والمتوسطة

تواجه الدول الصغرى والمتوسطة تحديات خاصة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي بسبب محدودية مواردها وقدراتها الاقتصادية. ومع ذلك، يمكن لهذه الدول تحقيق توازن بين التكامل في الاقتصاد العالمي وتطوير قطاعات مكتفية ذاتيًا. تشمل هذه القطاعات:

1. الأمن الغذائي: يُعد ضمان إمدادات غذائية مستدامة أمرًا حيويًا لتقليل الاعتماد على الواردات، خاصة في ظل الأزمات العالمية مثل الحروب أو تغير المناخ. يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في الزراعة المحلية وتطوير تقنيات زراعية متقدمة مثل الزراعة العمودية.
2. إنتاج الطاقة: يساهم تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، مما يعزز الأمن الوطني.
3. التكنولوجيا المتقدمة: يمكن التركيز على تطوير تخصصات تكنولوجية محددة، مثل الأمن السيبراني أو البرمجيات، التي لا تتطلب موارد ضخمة، ولكنها تُسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

التوازن بين التكامل العالمي والاكتفاء الذاتي

يُعد تحقيق التوازن بين التكامل العالمي والاكتفاء الذاتي تحديًا معقدًا، خاصة في عالم مترابط اقتصاديًا. التكامل العالمي يتيح للدول الاستفادة من التجارة والاستثمار الأجنبي، ولكنه قد يعرضها لمخاطر الاعتماد

المفرط على الأسواق الخارجية. في المقابل، يوفر الاكتفاء الذاتي درجة من الحماية ضد التقلبات العالمية، ولكنه قد يؤدي إلى تكاليف اقتصادية مرتفعة أو عزلة نسبية.

لتحقيق هذا التوازن، يمكن للدول تبني استراتيجيات مثل:

- تنويع الشراكات التجارية: لتجنب الاعتماد على طرف واحد، يمكن للدول توسيع شبكة شركائها التجاريين.
- تطوير سلاسل إمداد مرنة: بناء سلاسل إمداد محلية أو إقليمية لتقليل التعرض للاضطرابات العالمية.
- التعاون الإقليمي: تشكيل تحالفات اقتصادية مع دول مجاورة لتعزيز المرونة الجماعية.

3. القوة الدبلوماسية

تُعد القوة الدبلوماسية عنصرًا أساسيًا في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي، إذ تمكّن الدول من صياغة سياسة خارجية مستقلة تظهر قيمها ومصالحها الوطنية، دون الخضوع لضغوط خارجية. تتيح هذه القوة للدول اختيار شركائها بحرية، والمشاركة بفعالية في المنتديات الدولية متعددة الأطراف، والتغلب على التوترات الجيوسياسية مع الحفاظ على سيادتها. في هذا السياق، تبرز الدبلوماسية كأداة حيوية لتعزيز النفوذ الوطني وتحقيق التوازن في العلاقات الدولية، سواء للدول الكبرى أو الصغرى.

القوة الدبلوماسية للدول الصغرى والمتوسطة

بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة، تُعد القوة الدبلوماسية أداة حاسمة لتعزيز استقلالها الاستراتيجي وحماية مصالحها في عالم تهيمن عليه القوى الكبرى. على الرغم من محدودية مواردها الاقتصادية والعسكرية، يمكن للدول الصغرى والمتوسطة تعزيز نفوذها الدبلوماسي من خلال استراتيجيات مدروسة، تشمل:

1. الدبلوماسية متعددة الأطراف: تتيح المشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي، للدول الصغرى والمتوسطة تضخيم صوتها والمساهمة في صياغة الأجندات العالمية. على سبيل المثال، نجحت دول مثل الإمارات والنرويج في لعب أدوار وساطة في النزاعات الدولية، مما عزز من مكانتها الدبلوماسية.
2. الدبلوماسية المرنة: تتطلب من الدول الصغرى والمتوسطة بناء علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، بما في ذلك القوى الكبرى والدول الإقليمية، لتجنب الوقوع في دوامة الاستقطاب الجيوسياسي. على سبيل المثال، تمكنت سنغافورة من الحفاظ على علاقات قوية مع كل من الولايات المتحدة والصين من خلال سياسة خارجية متوازنة.
3. الدبلوماسية الناعمة: يمكن للدول الصغرى والمتوسطة الاستفادة من أدوات القوة الناعمة، مثل الثقافة، التعليم، والمساعدات الإنسانية، لتعزيز صورتها الدولية. على سبيل المثال، استطاعت دول مثل سويسرا أن تبني سمعة عالمية كمركز للدبلوماسية الإنسانية والحياد.

التحديات والفرص

تواجه الدول، سواء كانت صغيرة أو متوسطة، تحديات في تحقيق الاستقلالية الدبلوماسية، خاصة في عالم شديد الترابط والاستقطاب.

من بين هذه التحديات:

- الضغوط الجيوسياسية: قد تجد الدول نفسها مضطرة للانحياز إلى أحد الأطراف في الصراعات الدولية، مما يحد من استقلاليتها.
- محدودية الموارد: بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة، قد يشكل نقص الموارد الاقتصادية أو البشرية عائقًا أمام بناء شبكة دبلوماسية قوية.
- التدخلات الخارجية: يمكن أن تتعرض الدول لضغوط اقتصادية أو سياسية تهدف إلى التأثير على قراراتها الخارجية.

ومع ذلك، تتيح الدبلوماسية الفعالة فرصًا كبيرة، مثل:

- تعزيز الأمن الوطني: من خلال بناء تحالفات استراتيجية وتجنب العداء غير الضروري.
- الوصول إلى الموارد والأسواق: من خلال الشراكات الدبلوماسية التي تسهل التجارة والاستثمار.
- المساهمة في الاستقرار العالمي: من خلال الوساطة في النزاعات أو دعم المبادرات الدولية مثل السلام والتنمية المستدامة.

4. القوة المعلوماتية وإدارة السرديات الاستراتيجية

في عصر المعلومات، أصبحت القوة المعلوماتية وإدارة السرديات الاستراتيجية ركيزة أساسية لتعزيز النفوذ الوطني والحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي. تتيح القدرة على التحكم في السرديات وتشكيل التصورات للدول فرصة الدفاع عن مصالحها، ومواجهة التضليل، وبناء صورة إيجابية على الصعيدين المحلي والدولي. وفي ظل التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت هذه القوة أداة حاسمة لتعزيز القوة الناعمة، وتعبئة الرأي العام، ودعم الأهداف الجيوسياسية.

القوة المعلوماتية للدول الصغرى والمتوسطة

بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة، التي قد تفتقر إلى القوة الصلبة (مثل القوة العسكرية أو الاقتصادية)، تُعد القوة الإعلامية أداة حيوية لتعزيز النفوذ والسمعة الدولية. ويمكن للدول -خاصة الصغرى- الاستفادة من القوة الناعمة من خلال:

1. بناء العلامة الوطنية (Nation Branding): على سبيل المثال، نجحت دول مثل نيوزيلندا في تسويق نفسها كوجهة للسياحة والاستدامة، مما عزز سمعتها العالمية.
2. الدبلوماسية الرقمية: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل المباشر مع الجمهور الدولي، كما فعلت دول مثل إستونيا التي أسست نفسها كرائدة في الحكومة الإلكترونية والأمن السيبراني.
3. الوساطة الإعلامية: لعب دور الوسيط في القضايا الدولية من خلال منصات إعلامية محايدة، كما تفعل سويسرا في استضافتها لمؤتمرات دولية مثل منتدى دافوس.

التحديات والفرص

تواجه الدول تحديات كبيرة في بناء القوة المعلوماتية، منها:

- انتشار التضليل: يتطلب مواجهة الحملات الإعلامية المغرضة قدرات متقدمة في مراقبة المعلومات والرد السريع.
- التكاليف العالية: تطوير بنية إعلامية قوية، خاصة في المجال الرقمي، يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والموارد البشرية.
- المنافسة العالمية: في ظل هيمنة القوى الكبرى على الفضاء الإعلامي، قد تجد الدول الصغرى صعوبة في فرض سردياتها.

ومع ذلك، توفر القوة الإعلامية فرصًا كبيرة، مثل:

- توسيع النفوذ الدبلوماسي: من خلال بناء صورة إيجابية تسهل

الشراكات الدولية.

• تعزيز القوة الناعمة: من خلال الترويج للثقافة، الفنون، والقيم الوطنية

• التأثير في الأجندات العالمية: من خلال المساهمة في النقاشات حول قضايا مثل تغير المناخ أو حقوق الإنسان.

5. القوة المجتمعية

تُعد القوة المجتمعية عنصرًا حيويًا في بناء الاستقلال الاستراتيجي، حيث تشكل التماسك المجتمعي والقوة الثقافية الأساس لقدرة الدولة على الصمود أمام الضغوط الخارجية والتحديات الداخلية. يتخطى مفهوم القوة المجتمعية محور الاستقرار الاجتماعي، إذ يشمل تنمية هوية وطنية قوية، وتعزيز الثقة في المؤسسات، وبناء مرونة اجتماعية تمكن الدولة من مواجهة الأزمات السياسية، والاقتصادية، أو الجيوسياسية. من خلال الاستثمار في التعليم، والحفاظ على الثقافة، وتعزيز الوحدة الاجتماعية، ويمكن للدول بناء مجتمعات متماسكة قادرة على دعم الأهداف الوطنية طويلة الأمد.

القوة المجتمعية للدول الصغرى والمتوسطة

بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة، التي قد تفتقر إلى الموارد الاقتصادية أو العسكرية، تُعد القوة المجتمعية أداة حيوية لتعزيز الاستقلال الاستراتيجي. يمكن لهذه الدول تعزيز تماسكها المجتمعي من خلال:

1. تعزيز الهوية الوطنية: على سبيل المثال، نجحت دول مثل أيسلندا في بناء هوية وطنية قوية تعتمد على التراث الثقافي والقيم المشتركة، مما ساعدها على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية.
2. المشاركة المجتمعية: تشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية يعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة. دول مثل نيوزيلندا تُظهر كيف يمكن لسياسات الحكم الشامل أن تعزز الثقة في المؤسسات.
3. الاستفادة من القوة الناعمة: يمكن للدول استخدام ثقافتها وتراثها لتعزيز صورتها الدولية، كما فعلت دول مثل كوستاريكا التي اشتهرت بالتزامها بالاستدامة البيئية وجودة الحياة.

التحديات والفرص

تواجه الدول تحديات في بناء القوة المجتمعية، منها:

• الانقسامات الداخلية: التعدد العرقي والمذهبي أو الفجوات الاقتصادية بين طبقات المجتمع قد تؤدي إلى انقسامات تهدد التماسك الاجتماعي

• التأثيرات الخارجية: حملات التضليل أو التدخلات الثقافية قد تهدد الهوية الوطنية.

• نقص الموارد: قد تواجه الدول الصغرى تحديات في تمويل برامج التعليم أو التنمية الشاملة.

المحور الثالث: الاستقلال الاستراتيجي وسلوك الدولة

في سياق العلاقات الدولية، يُعد الاستقلال الاستراتيجي وسلوك الدول المارقة مفهومان متمايزان وغالبًا ما يُساء فهمهما. رغم أن كلاهما ينطوي على عناصر من اتخاذ القرار الأحادي الجانب، إلا أن دوافعهما وطرق تنفيذهما وتداعياتهما على النظام العالمي تختلف اختلافًا كبيرًا. إن فهم هذه الفروقات ضروري لصناع السياسات، والمهنيين في مجال الدفاع، والباحثين المكلفين بحماية السيادة الوطنية والاستقرار الدولي.

الاستقلال الاستراتيجي: اتخاذ القرار السيادي ضمن النظام الدولي

تحافظ الدول المستقلة استراتيجيًا على مرونة في تحالفاتها الدولية، وتُعطي الأولوية للمصالح الوطنية، وتطور قدرات - عسكرية ودبلوماسية - تمكنها من التصرف دون اعتماد مفرط على الفاعلين الخارجيين. ومن المهم أن يُمارس هذا الاستقلال ضمن إطار المعايير والالتزامات القانونية الدولية، مما يظهر التزامًا بالسيادة، والاستقرار، والسلوك المسؤول للدولة.

مثال حالة كلاسيكية على ذلك هي سويسرا، التي تبنت سياسة الحياد لفترة طويلة مع الحفاظ على دفاع وطني قوي وانخراط دبلوماسي استباقي. يوضح نموذج سويسرا كيف أن الاستقلال الاستراتيجي لا يتطلب العزلة، ولكن يتضمن انخراطًا انتقائيًا موجهًا بالمصلحة الوطنية والالتزامات القانونية. يُعد هذا النموذج ذا أهمية خاصة للدول الصغرى التي تسعى لموازنة احتياجاتها الأمنية مع سياسة عدم الانحياز أو الشراكات المتنوعة.

الدول المارقة: التحدي للمعايير والسلوك المزعزع للاستقرار

في المقابل، يرتبط مفهوم الدولة المارقة بعدم الامتثال للمعايير الدولية، والمواقف العدوانية، والسلوك الذي يشكل تهديدًا مباشرًا للسلام والأمن العالميين. غالبًا ما تُعرف الدول المارقة من خلال:

• انتهاك المعاهدات والمعايير الدولية؛

• تطوير أسلحة الدمار الشامل بشكل غير قانوني؛

• دعم الإرهاب والفاعلين غير الحكوميين العنيفين؛

• الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان؛

• التحدي المفتوح للمؤسسات متعددة الأطراف والأطر القانونية.

تظهر هذه السلوكيات نمطًا من التحدي الاستراتيجي بدلاً من الاستقلال الاستراتيجي. ترفض الدول المارقة غالبًا النظام الدولي القائم على القواعد، وتسعى إلى أجندات عدوانية أو أيديولوجية تزعزع استقرار مناطقها وتستدعي إدانة عالمية.

الفروقات الأساسية: الالتزام بالمعايير والهدف

سلوك الدولة المارقة	الاستقلال الاستراتيجي
قائم على تحدي القانون الدولي	قائم على السيادة الذاتية والمصلحة الوطنية
ينتهك الأطر القانونية والمعيارية	يحترم المعايير والمؤسسات الدولية
ينخرط في أفعال تهدد السلام والأمن	يسعى للتعايش السلمي والاستقرار
قد يستخدم الإكراه، الإرهاب، أو أسلحة الدمار الشامل كأدوات سياسة	يركز على الدفاع، والدبلوماسية، والمرونة
يواجه العزلة والعقوبات بسبب انتهاك القانون	يعزز الشرعية من خلال المشاركة في صياغة قواعد القانون الدولي العام عبر التعاون من خلال المؤسسات الدولية

على عكس الدول المستقلة استراتيجيًا التي تعمل ضمن منطق المسؤولية السيادية، تتصرف الدول المارقة أحيانًا كفاعلين غير عقلانيين أو منتهكي المعايير، متحدية سيادة الدول الأخرى وكذلك سلطة القانون والدبلوماسية الدولية. غالبًا ما تؤدي أفعالها إلى فرض عقوبات، وعزل دبلوماسي، أو حتى تدخل دولي.

لذا، يُعد الاستقلال الاستراتيجي تعبيرًا عن السيادة المسؤولة، بينما يمثل سلوك الدولة المارقة انهيار النظام المعياري والحوكمة الشرعية. الخلط بينهما يؤدي إلى سوء تقدير استراتيجي وغموض أخلاقي في الدبلوماسية والدفاع العالمي.

المحور الرابع: الاستقلال الاستراتيجي وعضوية المنظمات الدولية

تقدم عضوية الدول في المنظمات الدولية فرصًا وتحديات في آن واحد للسعي نحو الاستقلال الاستراتيجي. فبينما تسهل هذه المنظمات التعاون، والتفاوض، وتعزيز الأهداف المشتركة، فإنها أيضًا تفرض درجات من التنسيق السياسي والتبعية المتبادلة التي قد تُقيّد الاستقلال الوطني المطلق. ومع ذلك، تستخدم الدول هذه المؤسسات غالبًا ليس للتخلي عن سيادتها، وإنما لتعزيز مصالحها الوطنية بشكل استراتيجي ضمن أطر متعددة الأطراف أو إقليمية. تُبرز حالات الاتحاد الأوروبي (EU)، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، والأمم المتحدة (UN) تنوع الطرق التي تتعامل بها الدول مع هذه المؤسسات لتحقيق توازن بين الاستقلال والهدف الجماعي.

الأمم المتحدة: السيادة المعيارية والدبلوماسية متعددة الأطراف

تلعب الأمم المتحدة، رغم أنها ليست موجهة نحو التكامل الإقليمي أو السيطرة على الأسواق، دورًا محوريًا في تحديد حدود الشرعية السيادية والسلوك المسؤول للدول. من خلال ميثاقها والمؤسسات المرتبطة بها (مثل مجلس الأمن، والجمعية العامة، والوكالات المتخصصة)، توفر الأمم المتحدة منصة للدول لتأكيد مصالحها، وتسوية النزاعات، والمشاركة في صنع المعايير الجماعية.

رغم أن المشاركة في الأمم المتحدة غالبًا ما تتطلب الامتثال للمعايير الدولية - مثل معايير حقوق الإنسان، والتزامات حفظ السلام - فإنها تعزز أيضًا الشرعية الدبلوماسية والنفوذ الاستراتيجي. بالنسبة للدول الصغرى، يمكن أن تمثل عضوية الأمم المتحدة درعًا يحميها و يرفع من صوتها، ويضمن الاعتراف بها، ويوفر سبلًا لبناء التحالفات. وهكذا، تدعم الأمم المتحدة الاستقلال الاستراتيجي ليس بفرض الامتثال، ولكن من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على السيادة ضمن نظام عالمي قائم على القواعد.

الاتحاد الأوروبي: التكامل الإقليمي والاستقلال الاستراتيجي

يمثل الاتحاد الأوروبي أحد أكثر نماذج التكامل الإقليمي تقدمًا، حيث يجمع بين السيادة الوطنية والحكم فوق الوطني. في حين تتشارك الدول الأعضاء طوعًا بعض جوانب سيادتها، لا سيما في مجالات التجارة، والبيئة، والسياسة النقدية، فإن الاتحاد الأوروبي يضع نفسه بشكل متزايد كفاعل قادر على السعي لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي على الساحة العالمية. تجعل هذه الوظيفة المزدوجة - تقييد وتمكين سلوك الدولة - من الاتحاد الأوروبي حالة فريدة في دراسة الاستقلال الاستراتيجي.

مثال بارز هو «الاتفاق الأخضر الأوروبي» (EGD) وإطار العمل الاستراتيجي المرتبط به (EGDSF)، اللذان يهدفان إلى جعل أوروبا أول قارة محايدة مناخيًا بحلول عام 2050. تتجاوز هذه الاستراتيجية الإصلاح البيئي لتُظهر الطموح في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية، وتأمين المواد الخام الحيوية، وتأكيد الريادة في الدبلوماسية المناخية العالمية. من خلال تضمين الاستدامة، والاكتفاء الذاتي التكنولوجي، والرقابة التنظيمية في سياستها الاقتصادية، ويعزز الاتحاد الأوروبي موقفه الاستراتيجي بينما يوحد الدول الأعضاء تحت رؤية استراتيجية مشتركة.

ومن الضروري أن يستخدم الاتحاد الأوروبي قوته التنظيمية - التي تُعرف غالبًا بـ «تأثير بروكسل» - لتمديد نفوذه خارج حدوده. تُطبق معايير البيئة، ومتطلبات التجارة، والتنظيمات الرقمية بشكل متزايد على الشركات غير الأوروبية الساعية للوصول إلى الأسواق الأوروبية. وهذا يمكّن الاتحاد الأوروبي من تشكيل المعايير العالمية مع تعزيز تماسكه الداخلي، محققًا استقلالًا استراتيجيًا ليس من خلال العزلة، وإنما من خلال القيادة التنظيمية.

المنظمة	الوظيفة الاستراتيجية	التأثير على الاستقلالية
الأمم المتحدة	منصة عالمية لصنع المعايير، وتسوية النزاعات، وبناء الشرعية	يشجع على التوافق المعياري ويدعم السيادة الدبلوماسية
الاتحاد الأوروبي	التكامل الإقليمي من خلال القوة التنظيمية والأطر الاستراتيجية (مثل الاتفاق الأخضر الأوروبي)	يحد من الأحادية لكنه يعزز الاستقلالية الجماعية والوزن العالمي
أوبك	التنسيق الجماعي لإمدادات النفط العالمي لتأكيد السيادة على الموارد	يعزز النفوذ السوقي ويحمي الأعضاء من ضغوط الأسعار الخارجية

منظمة أوبك: السيادة على الموارد

تمثل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نموذجًا مختلفًا من التنسيق الاستراتيجي - يركز على السيادة على الموارد والتأثير الجماعي في السوق. تأسست أوبك لمواجهة هيمنة الغرب على تسعير النفط، وتمكن الدول المنتجة للنفط من تنسيق سياسات الإنتاج وممارسة النفوذ على الأسواق العالمية للطاقة. يعزز هذا التوافق المؤسسي الاستقلال الاستراتيجي لأعضائه، خصوصًا في مواجهة التقلبات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية.

لعبت أوبك دورًا تاريخيًا في حظر النفط عام 1973، حيث أظهرت قدرتها على استخدام الطاقة كأداة نفوذ جيوسياسي، مغيرة بشكل كبير ديناميكيات القوة بين المنتجين والمستهلكين الغربيين. اليوم، تستمر قرارات أوبك في التأثر بالأولويات الداخلية - مثل احتياجات الميزانية الوطنية - والضغوط الخارجية، بما في ذلك العقوبات، والنشاط المناخي،

ونمو أسواق الطاقة المتجددة.

يميز أوبك براغماتيتها في الموازنة بين المصالح الاقتصادية الجماعية والمحافظة على الاستقلال الاستراتيجي. ففي حين تحتفظ الدول الأعضاء بسيادتها الكاملة على مواردها، فإنها تتصرف بتنسيق للتأثير في ظروف السوق. علاوة على ذلك، فإن قدرة أوبك على مقاومة الإكراه الخارجي - مثل الضغوط السياسية من القوى الكبرى أو صعود مصادر الطاقة البديلة - تؤكد أهمية دبلوماسية الطاقة المستمرة في الحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي.

التوازن الاستراتيجي ضمن الانخراط المؤسسي

تقدم كل من هذه المنظمات - الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وأوبك، - آليات متميزة للتوسط بين التعارض القائم بين الاستقلال الاستراتيجي والقرارات الدولية الجماعية:

بدلًا من تقويض السيادة، يدل الانخراط في هذه المنظمات على استراتيجية محسوبة من قبل الدول لتعظيم النفوذ، وتقليل الاعتماد، وترسيخ الصمود المؤسسي. بالنسبة للعديد من الدول الصغرى والمتوسطة، تُعد عضوية المنظمات الدولية أداة لتعزيز - لا لإضعاف - الاستقلالية الاستراتيجية.

المحور الخامس: الاستقلال الاستراتيجي والمشاركة في التحالفات والائتلافات

تشكل المشاركة في التحالفات العسكرية والائتلافات السياسية تداخلًا معقدًا بين الاستقلال الاستراتيجي والأمن الجماعي. بينما توفر هذه الأطر للدول قدرات متزايدة، وشرعية دولية، وتعزيز الردع، فإنها أيضًا تتطلب درجة من التنسيق السياسي والتسويات، مما يختبر مفاهيم السيادة المطلقة التقليدية.

الدول التي تشارك بنشاط في التحالفات لا تتخلى بالضرورة عن استقلالها لكنها تعيد ضبط سلوكها الاستراتيجي - موازنة بين حرية اتخاذ القرار الوطني والفوائد التشغيلية والسياسية للتعاون متعدد الأطراف. توضح حالة فرنسا كيف تتنقل القوى في هذا التوازن الدقيق.

فرنسا: بين الاستقلال الاستراتيجي والاعتماد على التحالفات

البعد	فوائد التحالفات	قيود على السيادة
القدرة العسكرية	الوصول إلى معلومات استخباراتية وتقنيات ودعم لوجستي مشترك	تقليل الاستقلالية في التخطيط العسكري والقرارات العملياتية
النفوذ السياسي	تعزيز الشرعية الدولية وقوة التفاوض	الضغط للامتثال لمواقف الائتلاف أو الحلفاء الأقوياء
المرونة الاستراتيجية	القدرة على إسقاط النفوذ خارج الحدود	خطر التورط في نزاعات لا تتماشى مباشرة مع المصالح الوطنية

تقدم فرنسا مثالًا دقيقًا لقوة متوسطة-كبرى ملتزمة تاريخيًا بالاستقلال الاستراتيجي، لكنها متجذرة بعمق في هياكل التحالفات مثل حلف الناتو وسياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي (CSDP). منذ عهد الرئيس شارل ديغول، ركزت السياسة الخارجية الفرنسية على السيادة الوطنية في شؤون الدفاع. ومع ذلك، فقد أجبرها تطور بيئة الأمن العالمي، وعدم الاستقرار الإقليمي، وتنافس القوى الكبرى على الاعتماد بشكل متزايد على التحالفات لسد فجوات القدرات وتلبية المتطلبات العملياتية.

يظهر هذا التحول بوضوح في المشاركات العسكرية الفرنسية التي كانت في منطقة الساحل، حيث قادت عمليات مثل عملية برخان. تظهر هذه التدخلات، التي تُصوَّر كمكافحة للإرهاب العابر للحدود، انتقالًا من «حروب اختيارية» إلى «حروب ضرورة»، مدفوعة بالتزامات تحالفية ومصالح أمنية مشتركة. مع ذلك، كشفت هذه العمليات عن توترات بين التدخل الخارجي وسيادة الدولة المضيفة، إذ يُنظر أحيانًا إلى وجود فرنسا على أنه قوة مهيمنة.

وبالتالي، في حين تعزز التحالفات النفوذ الاستراتيجي الفرنسي، فإنها تفرض قيودًا على حرية التحرك الأحادي، مما يظهر جدلية بين الاستقلالية والاعتماد على التحالفات.

الموازنات الاستراتيجية: السيادة والتبعية

تعيد المشاركة في التحالفات والائتلافات تعريف ممارسة السيادة بشكل جذري. فبدلًا من النظر إليها كثنائية بين الاستقلال والاعتماد، يمكن فهم هذه العلاقات كتنازلات استراتيجية، حيث تتبادل الدول صلاحيات محدودة في السياسة مقابل تعزيز الأمن، والوصول إلى التكنولوجيا، والنفوذ السياسي.

لكل من الدول الكبيرة والصغيرة، يتطلب الحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي داخل التحالفات تحديدًا واضحًا للأهداف الوطنية، واستراتيجيات مشاركة مرنة، ومؤسسات وطنية قوية تستطيع مقاومة التأثير الخارجي.

المحور السادس: استراتيجيات بناء الاستقلالية الاستراتيجية

لا يُعتبر الاستقلال الاستراتيجي حالة ثابتة، فهو نتاج تصميم سياسات متعمد، وقدرة مؤسساتية قوية، وتموضع دولي مدروس. ويتطلب جهودًا منسقة عبر المجالات العسكرية والاقتصادية والمالية والدبلوماسية، لا سيما للدول الصغرى والمتوسطة التي تعمل في ظل هيمنة القوى الكبرى وفي ظل ديناميات جيوسياسية متغيرة.

يستعرض هذا المحور استراتيجيات عملية يمكن للدول اعتمادها لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية مع القدرة على التنقل بفعالية بين التحالفات، الأسواق العالمية، والالتزامات الأمنية الإقليمية.

1. سياسة الصناعات الدفاعية وتقاسم الأعباء

يُعد بناء قاعدة صناعية دفاعية ذاتية الاعتماد وقادرة على التكيف أحد الركائز الأساسية للاستقلالية الاستراتيجية. لقد كشفت الأزمات العالمية الأخيرة، مثل الحرب في أوكرانيا، عن نقاط ضعف كبيرة في سلاسل الإمداد المتعلقة بالتقنيات العسكرية واللوجستيات الحيوية. هذه الاعتماديات تعرض قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها أو دعم العمليات المشتركة للخطر.

لذلك، يجب على الدول الاستثمار في صناعاتها الدفاعية الوطنية،

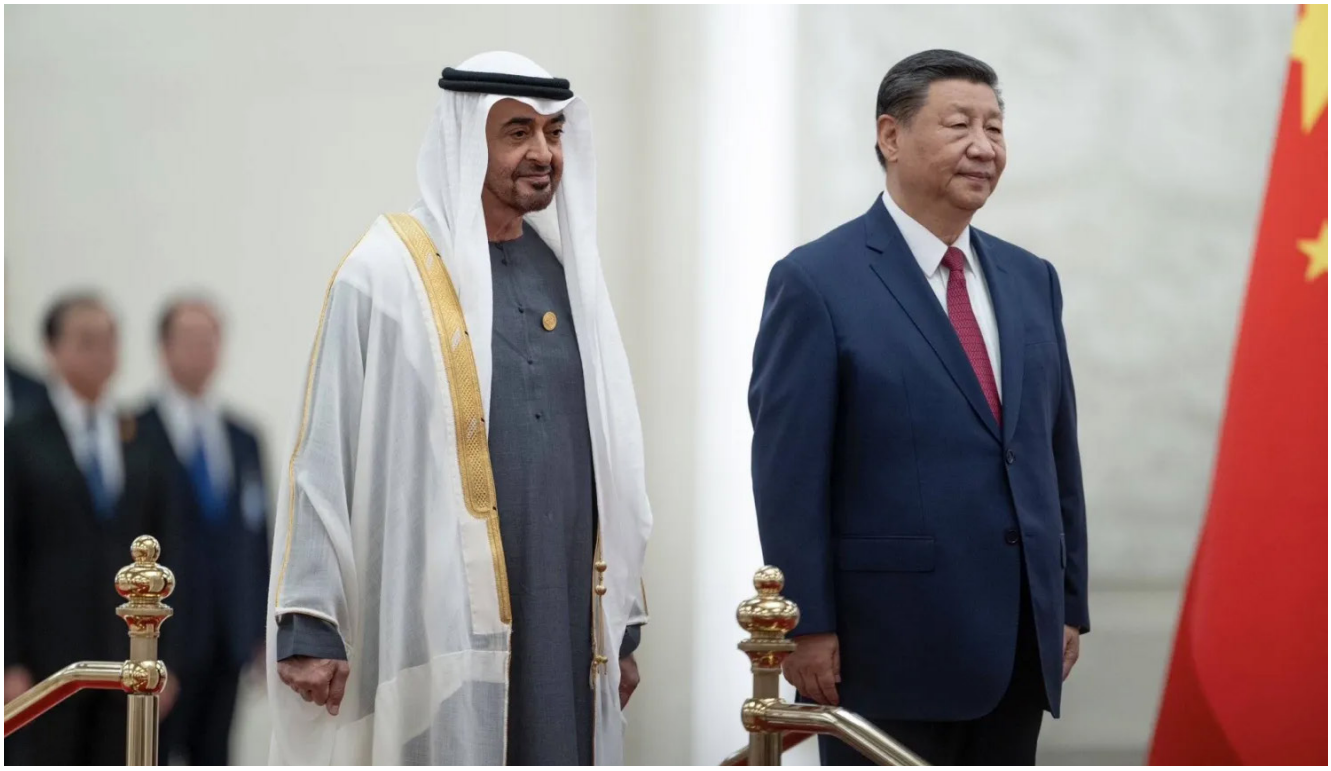

أدت عولمة الأسواق المالية إلى زيادة دور الجهات غير الحكومية والمؤسسات العابرة للحدود في تشكيل السياسات المالية الوطنية، مما يشكل تحدياً لقدرة الدولة على الحفاظ على السيادة المالية

ويتضمن ذلك الإنتاج المشترك لأنظمة الدفاع، وضمان الوصول إلى المواد الخام، واتباع استراتيجيات شراء مرنة. كما أن تقليل الاعتماد على الأسواق الدفاعية الخارجية هو أمر محوري لتعزيز الصمود العسكري وضمان الاستقلالية الاستراتيجية في أوقات الأزمات.

2. السياسة الاقتصادية والتجارية

يتطلب الاستقلال الاستراتيجي الاقتصادي تحقيق توازن دقيق بين انفتاح التجارة والحماية الاقتصادية الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن النظريات الاقتصادية الليبرالية تعارض سياسات الحماية، إلا أن الدول تدرك أكثر فأكثر أهمية حماية الصناعات الوطنية الحيوية، خاصة تلك المرتبطة بالدفاع، الأمن الغذائي، الطاقة، والبنية التحتية الرقمية، من السيطرة الأجنبية.

يمكن استخدام التدابير الحمائية - مثل الرسوم الجمركية، الدعم المالي، ومتطلبات المحتوى المحلي - بشكل انتقائي واستراتيجي لحماية القطاعات الحيوية دون التخلي عن مزايا الوصول إلى الأسواق العالمية. كما أن المشاركة المستمرة في أطر التجارة الدولية تضمن الحفاظ على النفوذ الدبلوماسي والاندماج الاقتصادي.

علاوة على ذلك، يمكن توجيه السياسات التجارية لتتماشى مع الأهداف البيئية والصناعية الوطنية، مما يسمح للدول بتشكيل الاقتصاد السياسي العالمي مع تعزيز معاييرها ومصالحها الخاصة. وتبرز التجارب في بعض الدول المتقدمة كيف يمكن للضغط الصناعي والبيئي أن يشكل أطر التجارة الاستراتيجية التي تعزز الاستقلالية دون عزلة.

3. السيادة المالية

أدت عولمة الأسواق المالية إلى زيادة دور الجهات غير الحكومية والمؤسسات العابرة للحدود في تشكيل السياسات المالية الوطنية، مما يشكل تحدياً لقدرة الدولة على الحفاظ على السيادة المالية، خاصة في أوقات الأزمات النقدية، هروب رؤوس الأموال، أو التهرب التنظيمي.

يمكن للدول التصدي لذلك عبر:

- تعزيز المؤسسات التنظيمية الوطنية.
- زيادة الشفافية والرقابة على النفوذ المالي الأجنبي.
- بناء احتياطيات استراتيجية وصناديق ثروة سيادية.
- تعزيز الثقافة المالية والأمن الرقمي في المؤسسات.

إن الفهم الدقيق «للمصالح، والمؤسسات، والأفكار» التي تشكل التمويل العالمي ضروري للحفاظ على استقلالية السياسة النقدية والتقليل من آثار الصدمات الخارجية. السيادة المالية تعني القدرة على إدارة المخاطر وحماية ثقة المجتمع بالمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى مقاومة السيطرة الخارجية.

4. التحالفات متعددة الأطراف

تتيح المشاركة في التحالفات الدفاعية متعددة الأطراف للدول الصغرى والمتوسطة الحصول على معلومات استخباراتية، قدرات ردع، ومصداقية سياسية. ولكن الاعتماد المفرط قد يؤدي إلى تبعية استراتيجية أو تورط في نزاعات لا تتماشى مع المصالح الوطنية.

يمكن أن يحمي نموذج تقاسم الأعباء المتوازن - حيث تساهم كل دولة بشكل نسبي وتحافظ على السيطرة على مجالات عملياتية محددة - السيادة مع تحقيق فوائد التحالفات. هذا النموذج يسمح بالتخطيط الدفاعي المستقل ضمن إطار تعاون جماعي.

ويقدم تركيز الناتو على التوافق التشغيلي والسلطة القيادية الوطنية نموذجًا عمليًا للدول التي تسعى للحفاظ على الاستقلالية أثناء مشاركتها في تحالفات إقليمية وعالمية.

5.التوافق السياسي الداخلي والإجماع الاستراتيجي

تلعب الديناميات السياسية الداخلية دورًا مهمًا في قدرة الدولة على تنفيذ استراتيجيات مستقلة ومنسقة ومستدامة. تؤثر الأيديولوجيات الحزبية، والسياسات الحزبية، والرأي العام على قرارات الانخراط العسكري، وتحرير التجارة، وتكوين التحالفات، وتخصيص الموارد.

تشير الدراسات إلى أن الحكومات اليمينية تميل إلى زيادة الإنفاق الدفاعي والسياسات الخارجية الحازمة، في حين يركز اليسار على الدبلوماسية، التعددية، والسيادة التنظيمية. ومن الضروري فهم هذه الديناميات لصياغة سياسات تحظى بدعم عابر للطوائف السياسية وتضمن الاستمرارية.

لذلك، يتطلب الاستقلال الاستراتيجي توافقًا سياسيًا داخليًا، وتنسيقًا مؤسسيًا، وشرعية شعبية، من خلال:

- توعية القيادة الوطنية والجمهور بالتحديات المتعلقة بالسيادة؛
- دمج القيم الوطنية ضمن التخطيط الاستراتيجي؛
- ضمان توافق السياسات بين الوزارات.

تؤثر الأيديولوجيات الحزبية، والسياسات الحزبية، والرأي العام على قرارات الانخراط العسكري، وتحرير التجارة، وتكوين التحالفات، وتخصيص الموارد

المحور السابع: الدول الصغرى والمتوسطة، حدود الاستقلالية الاستراتيجية، واستراتيجيات تطويرها

يُعد الاستقلال الاستراتيجي للدول الصغرى والمتوسطة محدودًا بطبيعته بسبب حجمها الصغير، ما يترجم إلى نقاط ضعف مميزة-لا سيما القدرات العسكرية المحدودة، والطاقة الاقتصادية المحدودة، والقدرة الدبلوماسية المنخفضة. هذه القيود تجبر الدول الصغرى والمتوسطة على الاعتماد بشكل كبير على المؤسسات المتعددة الأطراف والتحالفات لتخفيف عدم التوازن في القوة مقارنةً بالفاعلين الأكبر، ولحماية سيادتها ضمن نظام دولي تهيمن عليه القوى الكبرى. مع ذلك، تمكنت عدة دول من

تجاوز هذه القيود بنجاح من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة ومتخصصة تتناسب مع ظروفها لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية. وتوفر تجربة سويسرا نموذج تعليمي عن كيفية قدرة الدول الصغرى على التغلب على القيود الذاتية عبر الإبداع السياسي والاقتصادي والدبلوماسي.

سويسرا: الحكم التوافقي والحياد

يرتكز نهج سويسرا في الاستقلال الاستراتيجي على حكم توافقي قائم على الديمقراطية المباشرة ونظام فيدرالي قوي. يعزز هذا الهيكل السياسي التماسك الاجتماعي والاستقرار، مما يدعم قدرتها على الحفاظ على الاستقلالية رغم الضغوط الخارجية.

ويُمثل الحياد السويسري-الذي لطالما كان حجر الأساس في سياستها الخارجية-أداة للتعامل مع العلاقات الدولية بشكل براغماتي، مع التركيز على التحكيم، وحل النزاعات، والانخراط متعدد الأطراف دون الانحياز عسكريًا أو سياسيًا لأي من الكتل الكبرى. كما يؤثر التوازن بين الفيدرالية والديمقراطية المباشرة على سياسات الرفاه الاجتماعي في سويسرا، مما يضمن بقاء الاستقرار السياسي حتى مع تطور الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. يحافظ هذا التوازن الداخلي على الاستقلال الاستراتيجي عبر ترسيخه في ثقافة سياسية محلية صلبة ومرنة.

المحور الثامن: إمكانية تحقيق الاستقلال الاستراتيجي في عالم أحادي القطبية

في النظام الدولي أحادي القطبية، يكون تحقيق الاستقلال الاستراتيجي من قبل الدول الثانوية نسبيًا وليس مطلقًا بطبيعته. تنبع هذه النسبية من الهيمنة الساحقة التي تمارسها القوة الأحادية القطبية-وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية-التي تشكل النظام العالمي من خلال وضع القواعد والمعايير وآليات التنفيذ السائدة. ونتيجة لذلك، تواجه الدول الأخرى قيودًا وضغوطًا كبيرة عند محاولة ممارسة الاستقلال الكامل في سياساتها الخارجية والأمنية.

ديناميكيات أحادية القطبية وسلوك الدولة

تتميز أحادية القطبية بسيادة دولة واحدة عسكرية، اقتصادية، ودبلوماسية، تؤثر في سلوكها وسلوك الفاعلين الآخرين في النظام. يجب على الدول الثانوية أن تضبط سياساتها الخارجية بعناية استجابةً لمصالح القوة المهيمنة، متوقعةً التداعيات المحتملة للإجراءات التي تُعتبر مخالفة للأهداف الاستراتيجية لتلك القوة.

في حين يرى بعض المنظرين أن أحادية القطبية قد تخلق استقرارًا نسبيًا عالميًا نتيجة غياب القوى الكبرى المنافسة، تشير التجارب التاريخية السابقة إلى أنها تُثير أيضًا توترات ونزاعات إقليمية. غالبًا ما تسعى القوة الأحادية إلى مصالح أحادية الجانب، مما قد يثير معارضة من قبل الفاعلين الإقليميين والدول الثانوية التي تسعى لحماية سيادتها أو توسيع نفوذها.

غالبًا ما تؤدي معارضة القوة المهيمنة في النظام الأحادي إلى وسم الدولة كفاعل متمرد أو ناقض للنظام، مما يقوض الشرعية الدولية ويحد من الخيارات الدبلوماسية . لذلك، تقوم تلك الدول بالانخراط في مقاومة غير مباشرة عبر استغلال التحالفات الإقليمية، والتدخلات بالوكالة،

تُعتبر دولة الإمارات نموذجًا عالميًا في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي من خلال رؤى وخطط استراتيجية متنوعة من أبرزها مئوية الإمارات 2071 كرؤية طويلة الأمد لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي

والشراكات الاستراتيجية لدفع مصالحها دون إثارة صراع مباشر.

وهكذا، يطرح مفهوم الأحادية بدون هيمنة-حيث تفتقر القوة المهيمنة إلى السيطرة الكاملة على الشؤون العالمية-مساحة محدودة لكنها مهمة للمناورة. يمكن للدول المتوسطة والصغيرة استغلال هذه الثغرات للمطالبة بالنفوذ إقليميًا أو متابعة سياسات مستقلة، رغم المخاطر الجوهرية للتصعيد والصراع. يتغير التكوين الأحادي الحالي تدريجيًا، مع بروز قوى صاعدة مثل الصين والفاعلين الإقليميين الذين يغيرون ميزان القوة الدولي. يخلق هذا التحول فرصًا وتحديات جديدة للدول لتوسيع استقلاليتها الاستراتيجية عبر استغلال التوجهات المتعددة الأقطاب الناشئة داخل النظام العالمي.

المحور التاسع: التجربة الإماراتية في بناء الاستقلال الاستراتيجي

تُعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا عالميًا في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي من خلال رؤى وخطط استراتيجية متنوعة من أبرزها مئوية الإمارات 2071 كرؤية طويلة الأمد لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي، والتي تهدف إلى تحويل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى قوة عالمية رائدة في الابتكار، والتنمية المستدامة، والرفاهية الاجتماعية. تتكامل هذه الرؤية مع مبادئ الخمسين، وهي عشرة مبادئ تشكل مرجعًا استراتيجيًا لمؤسسات الدولة، تركز على تعزيز أركان الاتحاد، وبناء اقتصاد مستدام، وتسخير الموارد لمجتمع مزدهر. تحت قيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، واستلهامًا من إرث المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، تجمع الإمارات بين محاور مئوية 2071 الأربعة والتي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، وهي : حكومة تستشرف المستقبل، تعليم للمستقبل، اقتصاد معرفي متنوع، ومجتمع أكثر تماسكًا، ومبادئ الخمسين لتعزيز السيادة الوطنية وترسيخ مكانتها العالمية. تتضمن هذه الرؤية مبادرات مبتكرة في التكنولوجيا، التنوع، الشمول، والاستدامة، يتم تنفيذها عبر ستة محاور استراتيجية: العسكري، الاقتصادي، الدبلوماسي، المعلوماتي، المجتمعي، والبيئي.

1. المحور العسكري: تعزيز السيادة الوطنية من خلال القدرات الدفاعية

تسعى الإمارات إلى بناء قوات مسلحة متقدمة تدعم سيادتها، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الأول (تقوية الاتحاد) وهدف مئوية 2071 لتعزيز القوة الناعمة.

• التحديث العسكري: تستثمر الإمارات في تقنيات دفاعية متطورة، مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة. ومعارض «آيدكس» و«نافدكس» التي تُبرز تفوق الإمارات، مما يعزز القدرة على مواجهة التحديات الدفاعية الأمنية.

• الصناعات الدفاعية المحلية: من خلال مجموعة «إيدج»، طورت الإمارات أنظمة دفاعية، مما يقلل الاعتماد على الواردات ويعزز التصدير إلى أكثر من 40 دولة. هذا يدعم مبدأ الخمسين الثاني (بناء اقتصاد نشط) وهدف مئوية 2071 لتنويع الإيرادات.

• شراكات دفاعية متوازنة: تتعاون الإمارات مع الولايات المتحدة، وفرنسا والصين، وغيرها من الدول التي لديها صناعات دفاعية وأمنية متطورة، مما يعزز المرونة الاستراتيجية بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الثالث (سياسة خارجية تخدم المصالح الاقتصادية).

يدعم هذا المحور هدف «حكومة تستشرف المستقبل» من خلال تطوير قدرات دفاعية مستدامة، ويتماشى مع مبدأ الخمسين الأول بتعزيز أركان الاتحاد. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون مركزًا عالميًا لتطوير التكنولوجيا الدفاعية الأمنية، مما يعزز السيادة والاقتصاد.

2. المحور الاقتصادي: اقتصاد معرفي متنوع ينافس عالميًا

يُعد التنويع الاقتصادي جوهر الاستقلال الاستراتيجي، حيث يتماشى مع مبدأ الخمسين الثاني (بناء الاقتصاد الأفضل) وهدف مئوية 2071 لتطوير اقتصاد معرفي متنوع.

• التنويع الاقتصادي: من خلال «خطة اقتصاد الخمسين»، رفعت الإمارات مساهمة القطاعات غير النفطية إلى 73% من الناتج المحلي الإجمالي (2024). على سبيل المثال، ساهم قطاع السياحة بـ 12% من الناتج المحلي (2023) مع استقبال 17 مليون زائر، مما يدعم تنويع الإيرادات.

• الابتكار التكنولوجي: أُطلقت استراتيجية الذكاء الاصطناعي 2031 ومبادرة «AI71»، التي تعتمد على نماذج «فالكون»، مما جعل الإمارات رائدة عالميًا في الذكاء الاصطناعي. تُستخدم هذه التقنيات في الرعاية الصحية (تشخيص الأمراض) واللوجستيات، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين السابع (التفوق الرقمي والتقني).

• الصناعات الإبداعية: تدعم الإمارات الصناعات الإبداعية حيث أعلنت دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي في نوفمبر 2019 عن استراتيجية أبوظبي للصناعات الثقافية والإبداعية، ضمن إطار أجندة ثقافية مدتها 5 سنوات تم إطلاقها تحت رعاية سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، وتدعم دولة الإمارات صناعتها الإبداعية عبر «دبي للإعلام» ومهرجان دبي السينمائي، و«أسبوع الشارقة للبطولات العالمية»، و«بينالي الشارقة» وغيرها من الفعاليات مما يجذب المواهب ويعزز الاقتصاد الإبداعي.

• الاستثمارات الخارجية: من خلال جهاز أبوظبي للاستثمار (أصول 790 مليار دولار) وشركة مبادلة، وكذلك الصناديق السادية لكل إمارة، تستثمر الإمارات في التكنولوجيا والطاقة المتجددة، مما يعزز مكانتها كوجهة استثمارية بما يتماشى مع مبدأ الخمسين السادس (ترسيخ السمعة العالمية).

• البنية التحتية اللوجستية: يُعد ميناء الشيخ خليفه بن زايد ومطار زايد الدولي وميناء جبل علي ومطار دبي الدولي ركائز للاستقلال الاقتصادي، حيث يتيحان الوصول إلى 66% من سكان العالم في 8 ساعات طيران.

يدعم هذا المحور هدف اقتصاد معرفي متنوع ومبدأ الخمسين الثاني من خلال الاستثمار في البحث والتطوير ودعم الشركات الوطنية. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون مركزًا عالميًا للابتكار والصناعات المتقدمة.

تُقلل الإمارات من الاعتماد على الموارد الخارجية مع تعزيز المرونة البيئية. هذا التوجه يضمن استمرارية النمو الاقتصادي دون استنزاف الموارد الطبيعية، ويعزز من القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية العالمية.

يُعد الحفاظ على البيئة ركيزة للاستقلال الاستراتيجي، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الثاني وهدف مئوية 2071 لتطوير اقتصاد مستدام

3. المحور الدبلوماسي: تعزيز النفوذ العالمي من خلال الشراكات

تُعد الدبلوماسية النشطة أداة حيوية للاستقلال الاستراتيجي، حيث تتماشى مع مبدأ الخمسين الثالث (سياسة خارجية تخدم المصالح الاقتصادية) ومبدأ الخمسين الخامس (حُسن الجوار) وهدف مئوية 2071 لتعزيز السمعة العالمية.

• سياسة خارجية متعددة الشراكات: تتبنى الإمارات نهجًا متوازنًا مع الولايات المتحدة، الصين، روسيا، ودول «بريكس». ونجاحها في الوساطة بين روسيا وأوكرانيا (2022-2025) يعكس نفوذها الدبلوماسي.

• القيادة العالمية: استضافت الإمارات مؤتمر (COP28 2023)، مما عزز مكانتها في مكافحة التغير المناخي. كما قدمت 200 مليون دولار لدعم اللقاحات خلال جائحة كوفيد19-، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين التاسع (المساعدات الإنسانية).

• حُسن الجوار: تعزز الإمارات علاقاتها مع دول المنطقة عبر استثمارات اقتصادية، مثل تطوير موانئ في القرن الأفريقي، مما يدعم مبدأ الخمسين الخامس ويحمي مصالحها التجارية.

• الدبلوماسية الإنسانية: من خلال عمليات «الفارس الشهم» تعزز

الإمارات قوتها الناعمة، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الثامن (الانفتاح والتسامح).

يدعم هذا المحور هدف حكومة تستشرف المستقبل ومبدأ الخمسين العاشر (السلم والحوار) من خلال تعزيز الشراكات العالمية. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون مركزًا للحوار الدولي وحل النزاعات.

4. المحور المعلوماتي: الأمن السيبراني والاتصال الاستراتيجي

يُعد الأمن السيبراني وإدارة المعلومات عنصرًا حاسمًا للاستقلال الاستراتيجي، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين السابع (التفوق الرقمي) وهدف مئوية 2071 لتطوير حكومة ذكية.

• الأمن السيبراني: أطلقت الإمارات الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2019)، التي تصدت لأكثر من 50,000 هجوم سيبراني في 2023، مما يعزز استقرار الفضاء الرقمي.

• الاتصال الاستراتيجي: خلال جائحة كوفيد19-، استخدمت الإمارات منصة «الأمل» لتوزيع اللقاحات، مما قلل التضليل وعزز الثقة العامة.

• تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain): حوّلت استراتيجية التعاملات الرقمية (2018) 50% من التعاملات الحكومية إلى منصات رقمية بحلول 2021، مما يعزز الشفافية.

• تصفير البيروقراطية: من خلال مبادرة «تصفير البيروقراطية»، جعلت الإمارات ضمن أفضل 5 دول عالميًا في سهولة ممارسة الأعمال (2024)

يدعم هذا المحور هدف حكومة تستشرف المستقبل ومبدأ الخمسين السابع من خلال تطوير بنية رقمية مرنة. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون رائدة في الحوكمة الرقمية والتقنيات المتقدمة.

5. المحور المجتمعي: مجتمع متنوع ومتماسك يعزز الرفاهية

يُشكل الاستثمار في رأس المال البشري أساسًا للاستقلال الاستراتيجي، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الرابع (رأس المال البشري) وهدف مئوية 2071 لتطوير مجتمع أكثر تماسكًا.

• تعليم للمستقبل: أنشأت الإمارات جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، وتعاونت مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. مبادرة «مليون مبرمج عربي» دربت 500,000 شاب بحلول 2024، مما يدعم مبدأ الخمسين الرابع وهدف مئوية 2071 لتطوير عقول منفتحة.

• تمكين الشباب والمرأة: تشكل النساء 46% من القوى العاملة الحكومية، وتدعم برامج مثل «قيادات المستقبل» إعداد 1,000 قائد إماراتي بحلول 2030.

• التنوع والشمول: تعزز الإمارات التسامح عبر «وزارة التسامح» وإكسبو، مما يدعم مبدأ الخمسين الثامن (الانفتاح والتسامح).

• الرعاية الصحية: تستثمر الإمارات في الرعاية الصحية الذكية، مثل مستشفى كليفلاند كلينك أبوظبي، مما يعزز الرفاهية.

• الحفاظ على الهوية: من خلال متحف المستقبل و«العمق التاريخي للفكر الاتحادي»، تحافظ الإمارات على تراثها.

يدعم هذا المحور هدف مجتمع أكثر تماسكًا ومبدأ الخمسين الثامن من خلال تعزيز التسامح وتمكين الشباب. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون نموذجًا للتماسك الاجتماعي والسعادة.

6. المحور البيئي: الاستدامة لضمان استقلال الموارد

يُعد الحفاظ على البيئة ركيزة للاستقلال الاستراتيجي، بما يتماشى مع مبدأ الخمسين الثاني وهدف مئوية 2071 لتطوير اقتصاد مستدام.

• الطاقة المتجددة: مدينة مصدر تُعد نموذجًا للاستدامة كما يُعد مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية أكبر مشروع طاقة شمسية عالميًا (5,000 ميغاواط بحلول 2030).

• الحد من الانبعاثات: تلتزم الإمارات بالحياد الكربوني بحلول 2050، مع استثمار 160 مليار درهم في الهيدروجين الأخضر.

• التكنولوجيا الحيوية: تستثمر في الزراعة العمودية لتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية.

• المدن الذكية: تستخدم الإمارات التكنولوجيا في إدارة البنية التحتية، مثل مشروع «دبي الحضرية»، مما يعزز الكفاءة.

يدعم هذا المحور هدف اقتصاد معرفي متنوع ومبدأ الخمسين السابع من خلال الاستثمار في الطاقة النظيفة. بحلول 2071، تهدف الإمارات إلى أن تكون رائدة في الاقتصاد الأخضر.

لقد لعبت القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان دورًا محوريًا في دفع الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتركز سياساته على الشراكات الدولية المتوازنة، والقدرات الدفاعية القوية، والتنويع الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي، والتميز التعليمي، والدبلوماسية الإنسانية، مما يعزز سيادة الإمارات، ونفوذها العالمي، وازدهارها المستدام.

النتائج الرئيسية والخاتمة

تعمل الدول الصغرى والمتوسطة في سياق دولي تفرض فيه الأقطاب العالمية قيودًا تحدّ من قدرتها على التصرف بحرية مطلقة، مما يجعل استقلاليتها الاستراتيجية نسبية بطبيعتها. ومن أجل إدارة هذا الواقع، تلجأ هذه الدول إلى بناء شراكات متنوعة وتعزيز قوتها الاقتصادية ودبلوماسيتها المرنة بما يمكّنها من تحقيق مصالحها الوطنية. وفي حين يرتبط مفهوم الاستقلال السياسي بالسيادة الثابتة للدولة، فإن الاستقلال الاستراتيجي يمثل عملية ديناميكية معقدة تقوم على التوازن بين الانفتاح على العالم والحماية الذاتية، وبين العمل ضمن أُطر متعددة الأطراف وأحيانًا اتخاذ خطوات أحادية للحفاظ على المصالح الوطنية في ظل نظام دولي يهيمن عليه قطب واحد مع قوى كبرى محدودة العدد.

من جهة أخرى، يتطلب تحقيق الاستقلال الاستراتيجي بناء قوة شاملة تتكامل فيها القدرات العسكرية، والتنوع الاقتصادي، والمرونة الدبلوماسية، والتحكم في تدفق المعلومات، إضافة إلى التماسك المجتمعي، فهذه العوامل مجتمعة تضمن تعزيز سيادة الدولة على المدى الطويل.

ومن المهم أيضًا التمييز بين الاستقلال الاستراتيجي والسلوك المارق؛ فالدول الصغرى والمتوسطة التي تسعى إلى تعزيز استقلالها الاستراتيجي تحرص على الالتزام بالمعايير الدولية، وتتجنب الأفعال الاستفزازية التي تميز الدول المارقة. وفي هذا السياق، تستفيد هذه الدول من عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأوبك، باعتبارها منصات توفر فرصًا لزيادة نفوذها الدولي وتعزيز سيادتها، رغم ما قد تفرضه هذه المنظمات من قيود على بعض جوانب سياساتها الوطنية.

كذلك تؤثر التحالفات والائتلافات بشكل كبير على الاستقلال الاستراتيجي، حيث تقدم فوائد أمنية واضحة، لكنها في المقابل تفرض تقديم تنازلات

تتعلق بالسيادة. والدول الناجحة هي التي تستطيع تحقيق التوازن بين الاستفادة من التحالفات والحفاظ على حرية اتخاذ قرارات مستقلة، كما ظهر ذلك بوضوح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد طورت دول عديدة استراتيجيات متخصصة لتعزيز استقلالها الاستراتيجي عبر تقليل اعتمادها على الخارج، سواء من خلال تحديث دفاعاتها، أو تبني سياسات تجارية متوازنة، أو تحقيق السيادة المالية، أو ضمان توافق السياسات الداخلية والخارجية. وتعتمد الدول أيضًا مقاربات مخصصة وفقًا لظروفها واحتياجاتها الخاصة، مثلما فعلت سويسرا من خلال حيادها التاريخي.

تُعد الإمارات العربية المتحدة نموذجًا مثاليًا في هذا المجال، إذ تمكنت من المزج بين التنويع الاقتصادي والتحديث العسكري، والدبلوماسية متعددة الأقطاب، والاستثمارات المكثفة في التعليم والتنمية الاجتماعية، والقيادة الإنسانية على المستوى الدولي، وتبني الابتكارات التكنولوجية كالذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تعزيز حضورها العالمي. هذه العوامل مجتمعة سمحت لها بتحقيق درجة عالية من الاستقلال الاستراتيجي الفعال.

وفي النهاية، يبقى الاستقلال الاستراتيجي أمرًا نسبيًا في عالم تهيمن عليه القوى الكبرى؛ إذ تظل الدول الصغرى والمتوسطة مطالبةً بشكل مستمر بالموازنة بين المشاركة والتعاون من جهة، وبين مقاومة الهيمنة من جهة أخرى، مع ضرورة تجنب الانعزال وإيجاد مساحات آمنة تتيح لها الحفاظ على سيادتها ومصالحها الوطنية.

الخلاصة

يُعد الاستقلال الاستراتيجي للدول الصغرى والمتوسطة عملية معقدة ومتواصلة تستدعي التوازن بين التأثيرات الخارجية والقدرات الداخلية. وتمثل دولة الإمارات نموذجًا واقعيًا يوضح كيف يمكن لدولة صغيرة توظيف مواردها الخاصة وسياساتها الاستراتيجية لتعزيز استقلاليتها في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. ومن خلال الاستثمار في قطاعات اقتصادية متنوعة، وتحديث القدرات الدفاعية، وتعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة، وممارسة دبلوماسية متعددة الأقطاب، بالإضافة إلى تبني الريادة في قضايا عالمية مثل المناخ والصحة، تُقدّم الإمارات خريطة طريق واضحة للدول الصغيرة التي تسعى لتحقيق الازدهار في بيئة دولية مضطربة.

تؤكد الدراسة أن تحقيق الاستقلال الاستراتيجي ممكن عبر الإدارة الدقيقة للتشابك العالمي، وتقوية الأسس المحلية، واستغلال الفرص الدولية. كما تُبرز تجربة الإمارات نموذجًا يُمكن للدول الأخرى أن تستلهم منه للحفاظ على سيادتها، وتعزيز دورها في المنطقة، وتقديم مساهمات إيجابية في النظام العالمي المتغير.

المراجع:

- Acharya, Amitav, and Barry Buzan. The Making of Global International Relations, 2019. https://doi.org/10.1017/9781108647670.
- Agnew, John. "Sovereignty Regimes: Territoriality and State Authority in Contemporary World Politics." Annals of the Association of American Geographers 95, no. 2 (June 1, 2005): 437–61. https://doi.org/10.1111/j.1467-8306.2005.00468.x.
- Alhashmi, Shaikha F. S., Said A. Salloum, and Sherief Abdallah. "Critical Success Factors for Implementing Artificial Intelligence (AI) Projects in Dubai Government United Arab Emirates (UAE) Health Sector: Applying the Extended Technology Acceptance Model (TAM)." In Advances in Intelligent Systems and Computing, 393–405, 2019. https://doi.org/10.1007/978-3-030-31129-2_36.
- Alkhaldi, Mohammed, Immanuel Azaad Moonesar, Sahar T. Issa, Wissam Ghach, Ahmad Okasha, Marina Albada, Sabrina Chelli, and Aseel A. Takshe. "Analysis of the United Arab Emirates' Contribution to the Sustainable Development Goals With a Focus on Global Health and Climate Change." International Journal of Health Governance 28, no. 4 (July 22, 2023): 357–67. https://doi.org/10.1108/ijhg-04-2023-0040.
- Ashour, Sanaa, and Syeda Kauser Fatima. "Factors Favouring or Impeding Building a Stronger Higher Education System in the United Arab Emirates." Journal of Higher Education Policy and Management 38, no. 5 (June 21, 2016): 576–91. https://doi.org/10.1080/1360080x.2016.1196925.
- Brandt, Tiina, A.M. Sakkthivel, Naseem Abidi, Anas Abudaqa, and Ramakrishna Yanamandra. "Does Environment Influence Entrepreneurship? - Empirical Evidence From Aspiring Emirati Women Entrepreneurs in United Arab Emirates." SKYLINE BUSINESS JOURNAL 19, no. 01 (June 30, 2023): 23–43. https://doi.org/10.37383/sbj190102.
- Chevrier, Sylvie. "Is National Culture Still Relevant to Management in a Global Context?" International Journal of Cross Cultural Management 9, no. 2 (July 30, 2009): 169–83. https://doi.org/10.1177/1470595809335723.
- Cochrane, Logan. "The United Arab Emirates as a Global Donor: What a Decade of Foreign Aid Data Transparency Reveals." Development Studies Research 8, no. 1 (January 1, 2021): 49–62. https://doi.org/10.1080/21665095.2021.1883453.
- Cooper, Andrew Fenton, Richard A. Higgott, and Kim Richard Nossal. "Relocating Middle Powers: Australia and Canada in a Changing World Order." Choice Reviews Online 31, no. 06 (February 1, 1994): 31–3428. https://doi.org/10.5860/choice.31-3428.
- Dazi-Héni, Fatiha. "The War in Ukraine and Arab Gulf States' Foreign Policy Shifts." European Review of International Studies 10, no. 2 (October 20, 2023): 166–95. https://doi.org/10.1163/21967415-10020007.
- Deeg, Richard, and Mary A. O'Sullivan. "The Political Economy of Global Finance Capital." World Politics 61, no. 4 (August 26, 2009): 731–63. https://doi.org/10.1017/s0043887109990116.
- Gehrke, Tobias. "EU Open Strategic Autonomy and the Trappings of Geoeconomics." European Foreign Affairs Review 27, no. Special Issue (April 1, 2022): 61–78. https://doi.org/10.54648/eerr2022012.
- Guiberteau, Jade, Lucas Hellemeier, and Kaija Schilde. "Defense Industrial Policy in a Changing International Order: Rethinking Transatlantic Burden-sharing." Defence Studies 24, no. 1 (November 21, 2023): 166–73. https://doi.org/10.1080/14702436.2023.2279615.
- Haesebrouck, Tim, and Patrick A Mello. "Patterns of Political Ideology and Security Policy." Foreign Policy Analysis 16, no. 4 (September 26, 2020): 565–86. https://doi.org/10.1093/fpa/oraa006.
- Halaweh, Mohanad. "Viewpoint: Artificial Intelligence Government (Gov. 3.0): The UAE Leading Model." Journal of Artificial Intelligence Research 62 (June 20, 2018): 269–72. https://doi.org/10.1613/jair.1.11210.

- Roeben, Volker. “What Drives OPEC Production Policy?” The Journal of World Energy Law & Business 17, no. 1 (December 25, 2023): 19–34. https://doi.org/10.1093/jwelb/jwad031.
- Rothchild, Donald, Francis M. Deng, I. William Zartman, Sadikiel Kimaro, and And Terrence Lyons. “Sovereignty as Responsibility: Conflict Management in Africa.” Choice Reviews Online 34, no. 09 (May 1, 1997): 34–5338. https://doi.org/10.5860/choice.34-5338.
- Sandler, Todd, and Keith Hartley. The Political Economy of NATO, 1999. https://doi.org/10.1017/cbo9781139175067.
- Saradara, Shadeedha Mohamed, Malik Mansoor Ali Khalfan, Abdul Rauf, and Rubina Qureshi. “On the Path Towards Sustainable Construction—The Case of the United Arab Emirates: A Review.” Sustainability 15, no. 19 (October 9, 2023): 14652. https://doi.org/10.3390/su151914652.
- Schweller, Randall L., and Xiaoyu Pu. “After Unipolarity: China’s Visions of International Order in an Era of U.S. Decline.” International Security 36, no. 1 (July 1, 2011): 41–72. https://doi.org/10.1162/isec_a_00044.
- Thorhallsson, Baldur. “Small States in the UN Security Council: Means of Influence?” The Hague Journal of Diplomacy 7, no. 2 (January 1, 2012): 135–60. https://doi.org/10.1163/187119112x628454.
- Thorhallsson, Baldur, and Sverrir Steinsson. “Small State Foreign Policy.” Oxford Research Encyclopedia of Politics, March 31, 2017. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.484.
- Ulrichsen, Kristian. The United Arab Emirates. Routledge eBooks, 2016. https://doi.org/10.4324/9781315748023.
- Westad, Odd Arne. The Global Cold War, 2005. https://doi.org/10.1017/cbo9780511817991.
- Wilkinson, David. “Unipolarity Without Hegemony.” International Studies Review 1, no. 2 (September 1, 1999): 141–72. https://doi.org/10.1111/1521-9488.00158.
- Young, Karen E. “A New Politics of GCC Economic Statecraft: The Case of UAE Aid and Financial Intervention in Egypt.” Journal of Arabian Studies 7, no. 1 (January 2, 2017): 113–36. https://doi.org/10.1080/21534764.2017.1316051.
- Zell-Ziegler, Carina, Johannes Thema, Benjamin Best, Frauke Wiese, Jonas Lage, Annika Schmidt, Edouard Toulouse, and Sigrid Stagl. “Enough? The Role of Sufficiency in European Energy and Climate Plans.” Energy Policy 157 (July 31, 2021): 112483. https://doi.org/10.1016/j.enpol.2021.112483.
- Homolar, Alexandra. “Rebels Without a Conscience: The Evolution of the Rogue States Narrative in US Security Policy.” European Journal of International Relations 17, no. 4 (November 18, 2010): 705–27. https://doi.org/10.1177/1354066110383996.
- Huntington, Samuel P. “The Lonely Superpower.” Foreign Affairs 78, no. 2 (January 1, 1999): 35. https://doi.org/10.2307/20049207.
- Ikenberry, G. John, Michael Mastanduno, and William C. Wohlforth. “Unipolarity, State Behavior, and Systemic Consequences.” World Politics 61, no. 1 (December 18, 2008): 1–27. https://doi.org/10.1017/s004388710900001x.
- Kivimaa, Paula, and Marja H. Sivonen. “Interplay Between Low-carbon Energy Transitions and National Security: An Analysis of Policy Integration and Coherence in Estonia, Finland and Scotland.” Energy Research & Social Science 75 (March 20, 2021): 102024. https://doi.org/10.1016/j.erss.2021.102024.
- Krzymowski, Adam. “Sustainable Development Goals in Arab Region – United Arab Emirates’ Case Study.” Problemy Ekorozwoju 15, no. 1 (January 2, 2020): 211–20. https://doi.org/10.35784/pe.2020.1.22.
- LaBelle, Michael Carnegie. “Energy as a Weapon of War: Lessons From 50 Years of Energy Interdependence.” Global Policy 14, no. 3 (June 1, 2023): 531–47. https://doi.org/10.1111/1758-5899.13235.
- Lamine, Emna Ben, Daniel Mateos-Molina, Marina Antonopoulou, John A. Burt, Himansu Sekhar Das, Salim Javed, Sabir Muzaffar, and Sylvaine Giakoumi. “Identifying Coastal and Marine Priority Areas for Conservation in the United Arab Emirates.” Biodiversity and Conservation 29, no. 9–10 (June 30, 2020): 2967–83. https://doi.org/10.1007/s10531-020-02007-4.
- Layne, Christopher. “This Time It’s Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana.” International Studies Quarterly 56, no. 1 (January 4, 2012): 203–13. https://doi.org/10.1111/j.1468-2478.2011.00704.x.
- Mariotti, Sergio. “‘Open Strategic Autonomy’ as an Industrial Policy Compass for the EU Competitiveness and Growth: The Good, the Bad, or the Ugly?” Journal of Industrial and Business Economics, September 12, 2024. https://doi.org/10.1007/s40812-024-00327-y.
- Michaels, Eva, and Monika Sus. “(Not) Coming of Age? Unpacking the European Union’s Quest for Strategic Autonomy in Security and Defence.” European Security 33, no. 3 (July 2, 2024): 383–405. https://doi.org/10.1080/09662839.2024.2376603.
- Michalski, Anna, Douglas Brommesson, and Ann-Marie Ekengren. “Small States and the Dilemma of Geopolitics: Role Change in Finland and Sweden.” International Affairs 100, no. 1 (January 8, 2024): 139–57. https://doi.org/10.1093/ia/iiad244.
- Monteiro, Nuno P. “Unrest Assured: Why Unipolarity Is Not Peaceful.” International Security 36, no. 3 (December 28, 2011): 9–40. https://doi.org/10.1162/isec_a_00064.
- Morozova, Natalia. “Geopolitics, Eurasianism and Russian Foreign Policy Under Putin.” Geopolitics 14, no. 4 (November 11, 2009): 667–86. https://doi.org/10.1080/14650040903141349.
- Obinger, Herbert. “Federalism, Direct Democracy, and Welfare State Development in Switzerland.” Journal of Public Policy 18, no. 3 (December 1, 1998): 241–63. https://doi.org/10.1017/s0143814x98000129.
- Paleari, Susanna. “The Role of Strategic Autonomy in the EU Green Transition.” Sustainability 16, no. 6 (March 21, 2024): 2597. https://doi.org/10.3390/su16062597.
- Pannier, Alice, and Olivier Schmitt. “To Fight Another Day: France Between the Fight Against Terrorism and Future Warfare.” International Affairs 95, no. 4 (May 22, 2019): 897–916. https://doi.org/10.1093/ia/iiz050.
- Plowman, Kenneth D., and Christopher Wilson. “Strategy and Tactics in Strategic Communication: Examining Their Intersection With Social Media Use.” International Journal of Strategic Communication 12, no. 2 (February 6, 2018): 125–44. https://doi.org/10.1080/1553118x.2018.1428979.

دراسات

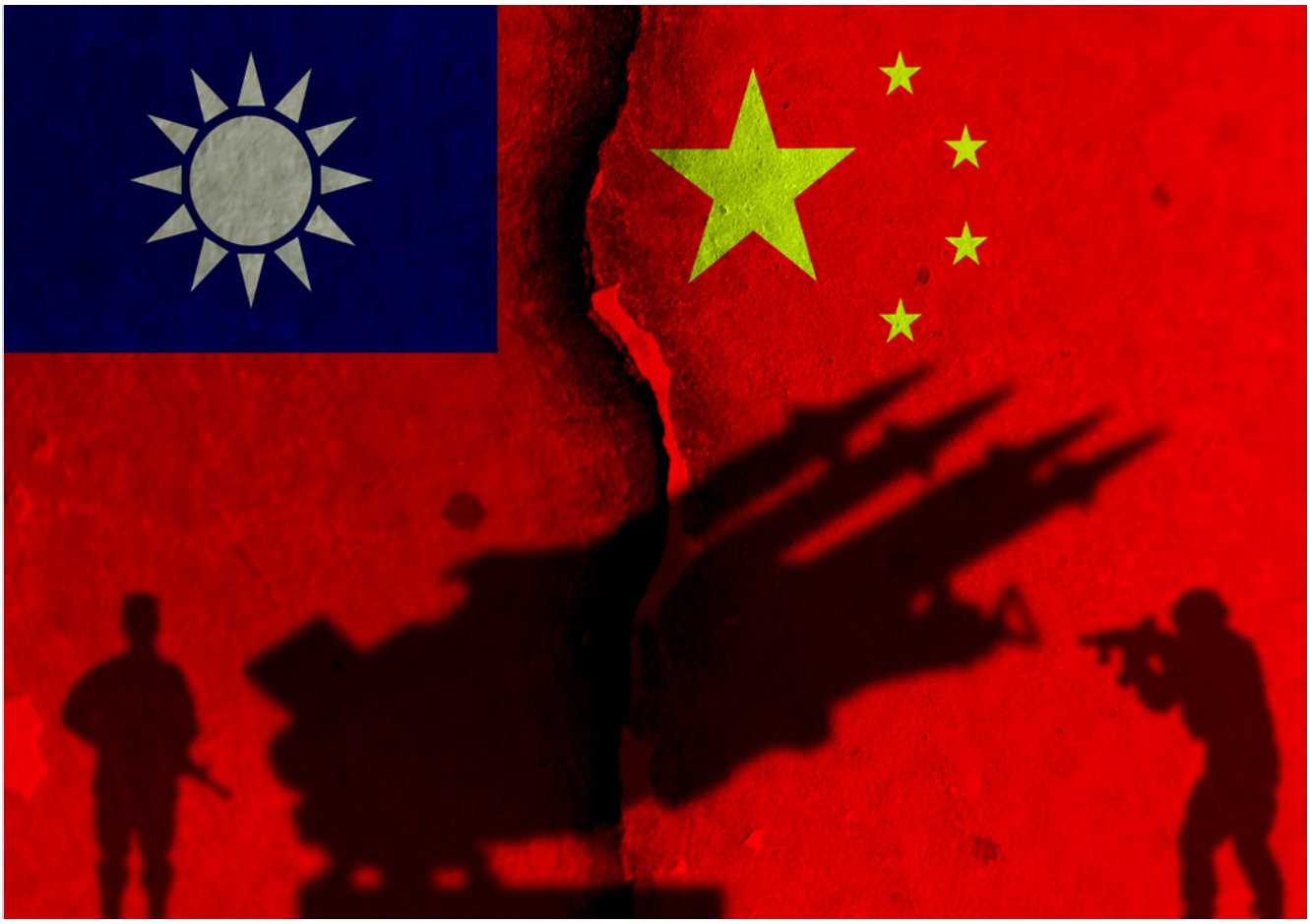

اقتراب صن تزو غير المباشر للحرب، وانعكاساته على صراعات القوى الكبرى

الدكتور/شادي عبدالوهاب منصور
هيئة التوجيه - كلية الدفاع الوطني

يُعدُّ كتاب صن تزو «فن الحرب»، أحد أقدم الكتب في العلوم العسكرية الصينية، إذ كُتب قبل حوالي ألفين وخمسمائة عام مضت، وتحديداً في عام 512 قبل الميلاد. وعلى الرغم من قدم أطروحته، فإنها تجد صدى حتى اليوم في الفكر الاستراتيجي لعدة اعتبارات متباينة. أولها، إن الدول الغربية، منذ ترجمة كتاب «فن الحرب» إلى اللغة الإنجليزية، على يد ليونيل جايلز في عام 1910، وكتاب فن الحرب يستخدم كمصدر أساسي لفهم وتفسير الفكر الاستراتيجي الصيني، وكذلك عقلية الصين وسلوكها الدولي. ثانيها، ترتبط أفكار صن تزو ارتباطاً وثيقاً بكيفية شن الحروب واعتبارها جزءاً من استراتيجية أوسع تتضمن أبعاداً أخرى، بل وتأكيده على ضرورة تجنب خوض الحروب لصالح توظيف أدوات أخرى، اقتصادية ودبلوماسية تهدف في النهاية إلى «إخضاع العدو بلا قتال»، وبالتالي، فإن لأفكاره صدى فيما يتعلق بالصراع بين القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة من جانب، وروسيا والصين من جانب آخر. وتعتقد العديد من الدوائر الأمريكية أن خصوم واشنطن يسعون إلى تحقيق هدفين، وهما النصر دون قتال، وإلى تهيئة الظروف للانتصار في أي حرب مستقبلية قبل أن تبدأ، وهما فكرتان أصيلتان في تفكير المفكر العسكري الصيني صن تزو. ثالثها، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على أفكار المفكر الصيني. ففي نهاية الحرب الباردة، استعارت الولايات المتحدة من صن تزو عندما ابتكرت «الاستراتيجية التنافسية» التي تهدف إلى مهاجمة نقاط ضعف السوفييت بعناصر القوة الأمريكية. وهذا بالضبط ما قصده صن تزو عندما قال إنه ينبغي على «الجيش تجنب عناصر القوة للخصم، وأن يستهدف نقاط ضعفه». ويشار إلى هذه الاستراتيجية في البنتاجون تحت اسم «التقييم الصافي».

وفي ضوء ما سبق، سوف يسعى هذا التحليل إلى إلقاء الضوء على أبرز أفكار المفكر الصيني، مع محاولة توضيحها من خلال تقديم أمثلة عدة من التاريخ العسكري، قديمة وحديثة، ومدى صلاحياتها لفهم أو تفسير ما تشهده الساحة الدولية من صراعات، بالإضافة إلى تحليل مدى إمكانية توظيف أفكار «تزو» لفهم صراعات القوى الكبرى، سواء فيما يتعلق بالصراع الصيني – الأمريكي حول تايوان، أم الصراع الروسي – الأمريكي حول أوكرانيا.

الجدل حول صن تزو:

يعرف كتاب «فن الحرب» في اللغة الصينية باسم «صن زي بينجفا»، ويترجم إلى «أساليب المعلم صن العسكرية». وهناك شكوك حول هوية صن تزو الحقيقية، إذ إنه من المفترض أن كتاب فن الحرب هو كتاب من تأليف صن تزو، لذي عاش في أواخر فترة الربيع والخريف، وتحديداً ما بين 544 قبل الميلاد إلى 496 قبل الميلاد، في الصين، فقد وُلِدَ في ولاية تشي وانتقل إلى ولاية «وو»، حيث خدم في عهد الملك هيلو، وأبهر تزو الأخير بحنكته في الاستراتيجية وفن إدارة الدولة، كما ساهم بشكل كبير في السيادة العسكرية لـ «وو» خلال هذه الفترة.

مع ذلك، فإن هناك مؤشرات على أن كتاب «فن الحرب» الذي ألفه صن تزو قد كتب في حقيقة الأمر في فترة الممالك المتحاربة (453 – 221 قبل الميلاد)، أي بعد فترتي الربيع والخريف بحوالي مائتي سنة، وذلك لأن المعدات والتكتيكات العسكرية الموجودة في الكتاب كانت موجودة في فترة الممالك المتحاربة، وليس الفترة السابقة عليها.

وعلى سبيل المثال، فإنه خلال فترتي الربيع والخريف، كانت الحرب في المقام الأول تتم باستخدام الفرسان، الذين كانوا جزءاً من النخبة، وليس جنود المشاة الذين تمت الإشارة إليهم في الكتاب، كما أنه خلال فترة الممالك المتحاربة، زاد عدد الجنود المقاتلين زيادة كبيرة مقارنة بفترتي الربيع والخريف. وتتمثل أحد التفسيرات المحتملة التي تسعى لتفسير هذا التناقض إلى إمكانية أن أفكار صن تزو تم تناقلها شفهياً لمدة 150 عاماً، وأن «صن بن»، والذي يعتقد أنه حفيد صن تزو، هو من قام بتدوينها للمرة الأولى، وفصل الأفكار المنقولة عن أفكاره الخاصة من خلال تأليف كتابين مختلفين، وإن كانا يحملان نفس الاسم.

وهناك تفسير آخر، وهو أنه من المحتمل أن تكون هناك نصوص أخرى قد أضيفت إلى النص الأصلي من قبل الطلاب والأتباع في السنوات التالية، مما أدى إلى إنتاج عمل مجمّع في النهاية. وأياً كان التطور الذي مر به كتاب «فن الحرب» للوصول إلى شكله الحالي، فإن الرأي الراجح أنه كان موجوداً في شكله الحالي في وقت مبكر من عهد أسرة هان الحاكمة (206 ق.م - 220 م)، وعلى الأرجح خلال فترة الممالك المتحاربة وتحديداً من بدايتها إلى منتصفها.

وإذا ما سلمنا بأن «تزو» ظهر في مرحلة الممالك المتحاربة، فإنه خلال هذه الفترة، شهدت الصين تحولات كبيرة، إذ شكلت الممالك العظمى بها جيوشاً محترفة، وتم استبدال الهيكل الإقطاعي الذي كان سائداً في السابق بأشخاص يتمتعون بالخبرة والكفاءة. ولذلك وصلت الحرب إلى مرحلة من النضج مع إيلاء اهتمام خاص للاستراتيجية والتكتيكات والروح المعنوية للقوات. كما أنه خلال هذه الحقبة، تنافست سبع ممالك كبرى للسيطرة على الصين. وكان يتوسطها العديد من الدول الأصغر حجماً، ولكن الدول السبع الكبرى كانت قد أصبحت الآن كبيرة ومتماسكة لدرجة أنه أصبح من الصعب على إحداها أن تستوعب الأخرى بسهولة. كما كان وجود وبقاء الدولة مهدداً في حد ذاته، وهو ما يفسر أسباب حرص تزو على تجنب التورط في حروب، خاصة إذا ما كانت غير حاسمة، مع العمل على الحفاظ على قوة الدولة عسكرياً. وعلى الرغم مما سبق، يعزى إلى صن تزو الفضل في المساعدة على إنهاء فترة الممالك المتحاربة، وأنه ساهم في تولي أول إمبراطور للصين تشين شي هوانغ العرش.

ووفقاً لـ «بي. أتش. ليديل هارت»، المؤرخ البريطاني، فإن كتاب «فن الحرب» يجسّد «جوهر الحكمة في إدارة الحرب» على عكس التفسيرات السطحية في الغرب لكتابات الاستراتيجيين، مثل كارل فون كلاوزفيتز، وخاصة «نظريته عن الحرب الشاملة»، والتي يعتقد ليديل هارت أنها خلقت «مفاهيم خاطئة كثيرة» وتسببت في النهاية إلى اندلاع حربين عالميتين. ولذلك، فهو يوصي بقراءة متأنية للأطروحات القديمة مثل كتاب «فن الحرب» لصن تزو؛ لأن ذلك من شأنه أن يحث على الاعتدال الذي تشتد الحاجة إليه في أساليب الحرب الغربية. وعلى وجه الخصوص، تحذير صن تزو بأنه «لم تحقق أي حرب طويلة الأمد فائدة تذكر للدولة المنخرطة فيها»، وإن كان من الملاحظ أن وجهة نظر ليدل هارت السلبية عن كلاوزفيتز لم تلق قبولاً من جانب محللين استراتيجيين بارزين مثل مايكل هوارد وكولين جراي.

وانتشرت شهرة كتاب «فن الحرب» بسرعة كبيرة، إذ إنه بحلول عام 760 ميلادي، انتشر كتابه خارج الحدود الصينية، إذ استُخدمت أساليبه بانتظام من قبل القادة العسكريين في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا. فقد أُستلهم

توحيد اليابان في أوائل العصر الحديث من صن تزو، وكذلك تكتيكات حرب العصابات التي اتبعها «هو تشي منه» خلال حرب فيتنام، وكذلك «ماو تسي تونج» خلال الحرب الأهلية الصينية. كما وظّف مبادئ «فن الحرب» الجنرالان الأمريكيان نورمان شوارزكوف الابن وكولن باول خلال حرب الخليج.

المعرفة والاستراتيجية في «فن الحرب»:

يمكن النظر إلى كتاب «فن الحرب» باعتباره دليلاً إرشادياً يهدف إلى تدريس كيفية الفوز في الحرب، من خلال إعطاء نصائح للتعامل مع تعقيدات الحرب بمهارة. ويتألف كتاب فن الحرب من «ثلاثة عشر فصلاً» تجمع ما بين مجموعة من الاستراتيجيات العسكرية، ونظريات عن الحرب، إذ يتناول جوانب مختلفة من الحرب، بما في ذلك إعداد تقديرات عن القوة الذاتية وقوة الخصم، وشن الحرب، وحرب المناورات، واستخدام الجواسيس.

ويأتي ضمن أهم إسهامات صن تزو هو إصراره على العقلانية والحسابات المنطقية عند التفكير في الشؤون العسكرية. ولا يقصد تزو عند حديثه عن ضرورة قيام القائد بإجراء تقديراته في المعبد بأنه يحضّه على القيام بتكهنات بالاستناد إلى مصادر خارقة للطبيعة، بل تتعلق بضرورة قيامه بتقييم هادئ ومحايد ومفصّل للبيئة الأمنية وتوازن القوى والعوامل المعنوية والخيارات، ومسارات الحركة والاحتمالات والتكاليف والقدرات وما إلى ذلك. يبرر تزو موقفه هذا من خلال التأكيد «أن الحرب شأن عظيم من شؤون الدولة لأنها مسألة حياة أو موت، وطريق إما إلى السلامة أو إلى الهلاك. ومن ثم، فهي تتطلب فهماً شاملاً واستقصاءً دقيقاً».

وتتمثل أهم الجوانب الرئيسية في فكر تزو في تأكيده على الحاجة إلى بعدين أساسيين للنصر في الحروب، وهما الحاجة إلى المعرفة لتحقيق الأفضلية في مواجهة العدو، فضلاً عن امتلاك الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بالعامل الأول، يرى صن تزو أنه من خلال مقارنة قدرة المرء التنافسية الخاصة به مع قدرة العدو، يمكن للمرء أن يحسب احتمالات النصر قبل خوض الحرب، واتخاذ قرارات حكيمة بشأن كيفية التعامل مع الصراع. ولهذا السبب كتب تزو: «إذا كنت لا تعرف نفسك ولا تعرف العدو، فلن تكون متأكداً من النصر. إذا كنت تعرف نفسك ولا تعرف العدو، فستنتصر في نصف الحالات. أما إذا كنت تعرف نفسك وتعرف العدو، فلن تُهزم في مائة معركة». وتتمثل الترجمة العملية لهذه المقولة في أن تقوم الدولة بمهاجمة خصمها في المكان والزمان الذي يكون فيهما ضعيفاً. وبمعنى آخر، يجب أن تختار الدولة متى وأين تخوض معاركها.

في هذا الإطار، وضع تزو خمسة عناصر يجب أن يأخذها القائد العسكري في الاعتبار لتحقيق هذه الأفضلية، يتمثل أولها في التأييد الشعبي، إذ يجب أن يكون الحاكم قادراً على طرح قضية مقنعة ومبررة لشعبه حول سبب وجوب زحفهم إلى ساحة المعركة والمخاطرة بأرواحهم. إذا كانت القضية تحظى بدعم شعبي واسع، ويتمتع الحاكم بمصداقية كبيرة، فإن الشعب سوف يكون على استعداد لاتباع حاكمهم في ميادين القتال.

أما ثاني هذه العوامل، فهو تفاعلات القوى الطبيعية وتأثيرها، أو ما أسماه تزو «السماء»، وهي تشير إلى المناخ والأحوال الجوية، مثل البرودة والحرارة والأوقات والفصول، وغيرها من العوامل الطبيعية، والتي قد تترك تأثيراً على عمل الجيش. ويتمثل ثالث هذه العوامل في التضاريس، وتتضمن أموراً مثل المسافات البعيدة أو القريبة، والخطر أو الأمان في المسير، والممرات المفتوحة أو الضيقة، وظروف الحياة أو الموت. كما تشير التضاريس إلى المعالم الجغرافية لساحة المعركة والأرض المختارة للقتال. وفي حين أنه من الصعب تغيير الملامح الجغرافية لساحة المعركة، فإنه يمكن للمرء أن يختار الأرض الأكثر ملاءمة له، أو أن يقود العدو إلى معركة في أرض غير مواتية.

وفيما يتعلق بالعامل الرابع، فهو قائد الجيش، والذي ينبغي أن تتوفر فيه فضائل خمس ضرورية للقيادة العسكرية الجيدة، وهي الذكاء والجدارة بالثقة وتمتعه بالأخلاق الحميدة والشجاعة والصرامة. وبالتالي، فإن صن تزو يؤكد على أن العوامل الشخصية لقائد الجيش لا تقتصر على التدريب العسكري وخلفيته المهنية فحسب. وأخيراً، يشير تزو إلى «النظام» أي هيكل التنظيم العسكري وقوانين السيطرة على القوات والدعم اللوجستي.

ووضع تزو خمسة شروط لابد من توافرها لتحقيق النصر وهي:

(1) من يعرف «متى يستطيع القتال ومتى لا يستطيع» سينتصر؛

(2) من يعرف كيف يستخدم القوات الكبيرة والصغيرة على حد سواء سينتصر في الحرب، فهناك بعض الظروف التي «يستطيع فيها الضعيف السيطرة على القوي»، ويجب على المرء «التلاعب بمثل هذه الظروف» لتحقيق النصر؛

(3) القائد الذي تكون صفوفه «متحدة في الهدف» سيحقق النصر؛

(4) من يكون حكيماً و«يتربص بالعدو الذي لا يتربص» سينتصر؛

(5) من يكون قادته يتمتعون بالحنكة و «لا يتدخل في شؤونهم الملك» سينتصر.

وإلى جانب الحاجة إلى المعرفة لتحقيق الأفضلية في مواجهة العدو، هناك حاجة إلى امتلاك الاستراتيجية المدروسة جيداً، فهي ضرورية وفقاً له للنصر في أي حرب. كما أكد أن «كل الناس يمكن أن يعرفوا التكتيك الذي اتبعته لتحقيق النصر، ولكن سيصعب عليهم معرفة الاستراتيجية التي اتبعتها لتحقيق النصر»، وهو ما يكشف عن إيلاء صن تزو أهمية كبيرة لامتلاك استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق النصر، والتي لا تقتصر على النصر في معركة عسكرية، ولكنها تسعى لتحقيق هدف ذي قيمة عالية للدولة، وباستخدام أدوات قوة الدولة كافة ، العسكرية وغير العسكرية.

المعرفة المسبقة والجواسيس:

يرى تزو إن أولئك الذين سيتمكنون من التعامل بحرفية عالية مع تعقيدات الحرب، سوف ينظر إليهم باعتبارهم فائزين. ودافع صن تزو عن إمكانية التوصل إلى «المعرفة المسبقة»، إذ يمكن، وفقاً له، التنبؤ بالنصر أو الهزيمة، أو التيقن منهما مسبقاً من خلال الاستناد إلى الاستدلال. ولذلك أكد أن «المعرفة المسبقة» كانت شرطاً أساسياً لتحقيق النصر في الحرب، إذ أوضح: «إن السبب في أن الأمير المستنير والقائد العسكري الحكيم يخدعان العدو كلما تحركا وتجاوزت إنجازاتهما إنجازات الرجال العاديين هو المعرفة المسبقة، وذلك من خلال استخدام الجواسيس.

أما عن كيفية تحقيق هذه المعرفة المسبقة، فقد أكد تزو في كتابه «إن ما يسمى «المعرفة المسبقة» لا يمكن استخلاصها من الأرواح، ولا من الآلهة، ولا بالقياس على الأحداث الماضية، ولا بالحسابات، بل يجب الحصول عليها من رجال يعرفون حالة العدو». وبصورة أوضح، فإن ما يقوله صن تزو هو أن المعرفة المسبقة ليست مجرد توقع المستقبل بناءً على الأحداث الماضية، كما أنها ليست مجرد تحليل بسيط لترتيب المعركة لجيش العدو. فالمعرفة المسبقة هي البصيرة المباشرة والفهم العميق لثلاثة أشياء، وهي العدو، ونقاط القوة والضعف لدى الدولة، والبيئة. ووفقاً لتزو، فإن الأولوية تتمثل في المعرفة بشؤون العدو.

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، التحدي الذي واجهته روما في هزيمة قرطاج، منافستها في الحرب البونيقية الأولى، إذ إن روما كانت دولة قوية في البر، بينما كانت قرطاج تسيطر على البحار. وبالتالي كان يتوجب على روما، لكي تنتصر، أن تتوقف عن كونها قوة برية فقط، وتصبح قوة بحرية أيضاً. وللقيام بذلك بفاعلية، كان على روما أن تتعلم من عدوها. ففي بداية الحرب، عثرت القوات الرومانية على سفينة قرطاجية من طراز «كوينكويريم» (سفينة حربية ذات خمسة صفوف من المجاديف)، والتي جنحت أثناء عاصفة. واستخدمتها روما كنموذج لبناء سفنها وتدريب طواقمها عليها، وتمكنت روما من إطلاق أسطولها في غضون شهرين. ومع ذلك، قام البناؤون الرومان بأكثر من مجرد تقليد السفينة الحربية. فللاستفادة من تفوق جيشهم، أضاف الرومان خطافاً إلى مقدمة سفنهم، وكان يتم إسقاطه على سفينة العدو الحربية لمنعها من الهرب. بعد ذلك، كان الجنود الرومان يعبرون جسراً متحركاً إلى سفينة العدو ويقضون على طاقمها. وعلى الرغم من خسارة روما العديد من السفن على يد الأسطول القرطاجي أثناء عملية تعلم كيفية القتال باستخدام السفن الحربية، فإنها في النهاية تمكنت من تحقيق انتصار حاسم على عدوها في معركة إيجوسا البحرية. ويقدم المثل السابق توضيحاً لأهمية معرفة العدو وتكتيكاته من أجل تحقيق الانتصار عليه.

المعرفة المسبقة هي البصيرة المباشرة والفهم العميق لثلاثة أشياء، وهي العدو، ونقاط القوة والضعف لدى الدولة، والبيئة

ونظراً لأهمية الإلمام بكافة شؤون الخصم، فقد أولى تزو أهمية كبيرة لتوظيف الجواسيس وإدارتهم، فقد خصص الفصل الثالث عشر من كتابه «فن الحرب» للحديث عن الجواسيس، وأنواعهم وكيفية توظيفهم. وعرّف تزو خمسة أنواع من الجواسيس، وهم:

1) الجواسيس المحليون: هم من أهل بلد العدو الذين يتم تجنيدهم.
2) الجواسيس الداخليون: هم الجواسيس من مسؤولي الدولة المعادية، والذين يتم تجنيدهم وتوظيفهم.
3) الجواسيس المزدوجون: هم جواسيس العدو الذين يتم اكتشافهم وتوظيفهم في نقل معلومات مضللة للخصم.
4) الجواسيس الهالكون، وهم أولئك العملاء من الجواسيس المنتمين للدولة المرسلة لهم، والذين يتم إعطاؤهم معلومات مفبركة عن عمد، والذين يمكن المغامرة بالتضحية بهم.
5) الجواسيس الأحياء: وهم أولئك الذين يعودون بالمعلومات القيمة.

ووفقاً لتزو، فإن هؤلاء الجواسيس يجب أن يعملوا كعيون وآذان الجيش، أي يتم استخدامهم لمعرفة أوضاع الدولة المعادية، وكذلك أوضاعها العسكرية. كما يمكنهم أن يخدعوا العدو عن قصد أو عن غير قصد عن وضع الدولة التي ترسل الجواسيس، وكذلك نواياها، مما يسبب انقسامات في مراكز صنع القرار لدى العدو. ويكمل الأنواع السابقة من الجواسيس عمل بعضهم البعض بطرق مختلفة. وعلى سبيل المثال، فإن يمكن من خلال الجواسيس الهالكون تجنيد العملاء المحليين والداخليين وتوظيفهم، أو توظيفهم في نقل المعلومات الكاذبة.

وقدم تزو عدة مبادئ حول كيفية إدارة الأنواع الخمسة المختلفة من الجواسيس، إذ أكد أنهم يجب أن يتم توظيفهم بصورة تحقق أهدافاً متناسقة، كما يجب أن يعملوا بسرية شديدة، وألا يعلموا أي شيء عن بعضهم البعض. ولتحقيق ذلك الأمر، يجب أن يكون لدى القائد «معرفة كاملة بأنشطة هذه الأنواع الخمسة من الوكلاء»، أي يجب أن يفهم المبادئ الكامنة وراء عملهم وينسق أنشطتهم، وبالتالي، فإن تزو يؤكد على ضرورة وجود جهاز، أو نظام يشرف على الجواسيس وأنشطتهم.

توظيف الإكراه دون الحرب:

يعد الملمح الأساسي لفكر صن تزو هو دعوته لتجنب الحرب، وحضه

للقائد على توظيف كافة الأدوات دون مستوى الحرب لتحقيق أهداف الدولة، مثل الإكراه، أو الردع، إذ أوضح بشكل لا لبس فيه «أن ذروة المهارة ليس أن تكسب مئة معركة، بل أن تخضع العدو دون قتال». وبالتالي، فإن ما له أهمية قصوى في الحرب هو مهاجمة استراتيجية العدو. وثاني أفضل خيار بعد ذلك هو تخريب تحالفاته .. أما ثالث أفضل خيار فيتمثل في مهاجمة جيشه ... وأسوأ سياسة على الإطلاق هي مهاجمة المدن، فلا ينبغي التورط في مهاجمتها إلا كملاذ أخير، وذلك عند فشل كل البدائل الأخرى».

وحتى عند اختيار الحرب كأداة لتنفيذ أهداف الدولة، أكد تزو أنه في كل الأحوال ينبغي تجنب الخوض في حرب طويلة، وذلك بهدف الحفاظ على حياة الجنود والأموال، نظراً لأن الدولة المدمرة لا يمكن أن تعود مرة أخرى إلى سابق مجدها، مثلما هو الحال مع الأموات الذين لا يمكن أن يعودوا إلى الحياة.

ويرى ستيفن سيمبالا أن إخضاع العدو بلا قتال هو تجسيد لمفهوم «الإقناع العسكري» (Military Persuasion)، أي هو التهديد باستخدام القوة المسلحة، أو استخدامها من أجل الحصول على الأهداف السياسية أو العسكرية المنشودة. والإقناع العسكري هو استراتيجية نفسية تهدف إلى التأثير على قرارات الجهات الفاعلة الأخرى من الدول أو غير الدول، دون الحاجة بالضرورة إلى تدمير قواتها المسلحة أو مجتمعاتها. وبهذا المعنى، يقترب الإقناع العسكري من مفهوم آخر، وهو الدبلوماسية القسرية، والتي هي استراتيجية عسكرية تسعى لتحقيق أحد هدفين محتملين، وهما إما إقناع الخصم بوقف عمل جارٍ قبل أن يحقق الغرض المقصود منه، أو إقناع الخصم بالتراجع عن التزام أو إجراء سابق أو إجراء تم اتخاذه بالفعل. وإذا نجح الملك في ذلك، فإنه ينتصر دون قتال، ويحقق ما يسميه صن تزو «ذروة المهارة».

في حالة فشل الانتصار دون قتال، أو الدبلوماسية القسرية باستخدام المصطلحات المعاصرة، فإن الخيار التالي هو القتال. ووفقاً لتزو، فإنه يتوجب على الملك أن «يهاجم الدولة الأقوى» في التحالف المعادي، وذلك من خلال توجيه ضربة أولى وقوية وغير متوقعة ضد خصم واحد، حتى يضع تحالف الخصم أمام أمر واقع، وهو هزيمة أكثرهم قوة، وبالتالي، فإن حلفاء الدولة المهزومة غالباً ما سيتراجعون عن مهاجمة الدولة المنتصرة، لأن تكلفة ومخاطر هذا الأمر سوف تكون مرتفعة عليهم. وفي حالة تراجعهم عن شن هجوم مضاد، فسيكون الملك المهيمن قد حقق انتصاراً سريعاً وحاسماً في ساحة المعركة. فالفوز في حرب قصيرة وخاطفة تحافظ على خزينة الدولة وقوتها البشرية، إلى جانب ضم أراضٍ وموارد إضافية هو أفضل خيار بعد الفوز دون قتال.

أصبح من البديهي منذ زمن الحرب الباردة أن المواجهة بين القوى الكبرى تتم بشكل غير مباشر وعلى أراضي الدولة الثالثة، مثل أوكرانيا

ويشير البعض إلى أن المثال المعاصر على الأمر السابق يتمثل في قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم من أوكرانيا في مارس 2014. فقد قامت موسكو بنشر قوات كافية، بشكل غير معلن، في القرم، وذلك لردع أي مقاومة عسكرية أوكرانية للضم الروسي. وفي الوقت نفسه، أدى وجود أسطول البحر الأسود الروسي في شبه جزيرة القرم إلى رفع التكاليف الرمزية والاستراتيجية لأي محاولة من جانب الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي للتدخل المباشر لمنع موسكو من ضم الجزيرة. كما أدى إعلان روسيا ضم شبه جزيرة القرم إلى أراضي الدولة الروسية إلى رفع تكلفة أي محاولة لمهاجمتها، إذ إن أي جهد من قبل الدول الغربية، أو أوكرانيا نفسها لعكس هذا الوضع سيكون بمثابة هجوم على روسيا نفسها.

وفي حين أن ضم روسيا لشبه جزيرة أوكرانيا لم يستهدف الدولة الأقوى في الحلف، سواء بالنظر إلى أن أوكرانيا لم تكن منضمة رسمياً إلى حلف الناتو، أم أنها ليست دولة قوية من حيث المنظور العسكري، ولكنها كانت قد بدأت تنسج تحالفات مع الدول الغربية في مواجهة موسكو. وعلى الجانب الآخر، فإن هناك اختلافاً جوهرياً عن السياق الذي نشأ فيه صن تزو. ففي حين أنه في الحروب القديمة كان يمكن لأكبر قوتين أن تتواجهان في معركة بشكل مباشر، وتنتصر إحداهما على الأخرى، فإن الأمر لا ينطبق على الحروب الحالية بين القوى الكبرى، والتي باتت تمتلك أسلحة نووية. فقد فرضت الأسلحة النووية واقعاً جديداً، وهي أن القوى الكبرى لا يمكن عملياً أن تخوض حرباً مباشرة، وإلا ترتب على ذلك توظيفها للسلاح النووي، ومن ثم إبادة ليس فقط شعبي الدولتين المنخرطتين في حرب نووية، ولكن شعوب الأرض كلها. ولذلك، أصبح من البديهي منذ زمن الحرب الباردة أن المواجهة بين القوى الكبرى تتم بشكل غير مباشر وعلى أراضي الدولة الثالثة، مثل أوكرانيا. ويلاحظ أن ما ساعد على الضم السريع والسهل لشبه جزيرة القرم هو انضمام الأسطول الأوكراني المتمركز هناك، بأغلب قادته وكامل سفنه، إلى الجيش الروسي، وانشقاقهم عن بلدهم الأم أوكرانيا. فقد أنشق سيرغي ييليسييف، النائب الأول لقائد الأسطول الأوكراني، والقائد الأعلى للقوات البحرية الأوكرانية بالنيابة، ليصبح بعد ذلك نائب قائد أسطول البلطيق الروسي.

ومن جهة أخرى، فإن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم يتفق مع تأكيد تزو على أهمية عنصر السرعة، فقد أكد أن «السرعة هي جوهر الحرب. استغل عدم استعداد العدو، وسافر عبر طرق غير متوقعة واضربه من حيث لم يتخذ أي احتياطات».

وتجدر الإشارة هنا إلى تأكيد صن تزو على أهمية الدبلوماسية، خاصة في شكلها القسري، والدعاية، والحرب السياسية، وتوظيف التجسس،

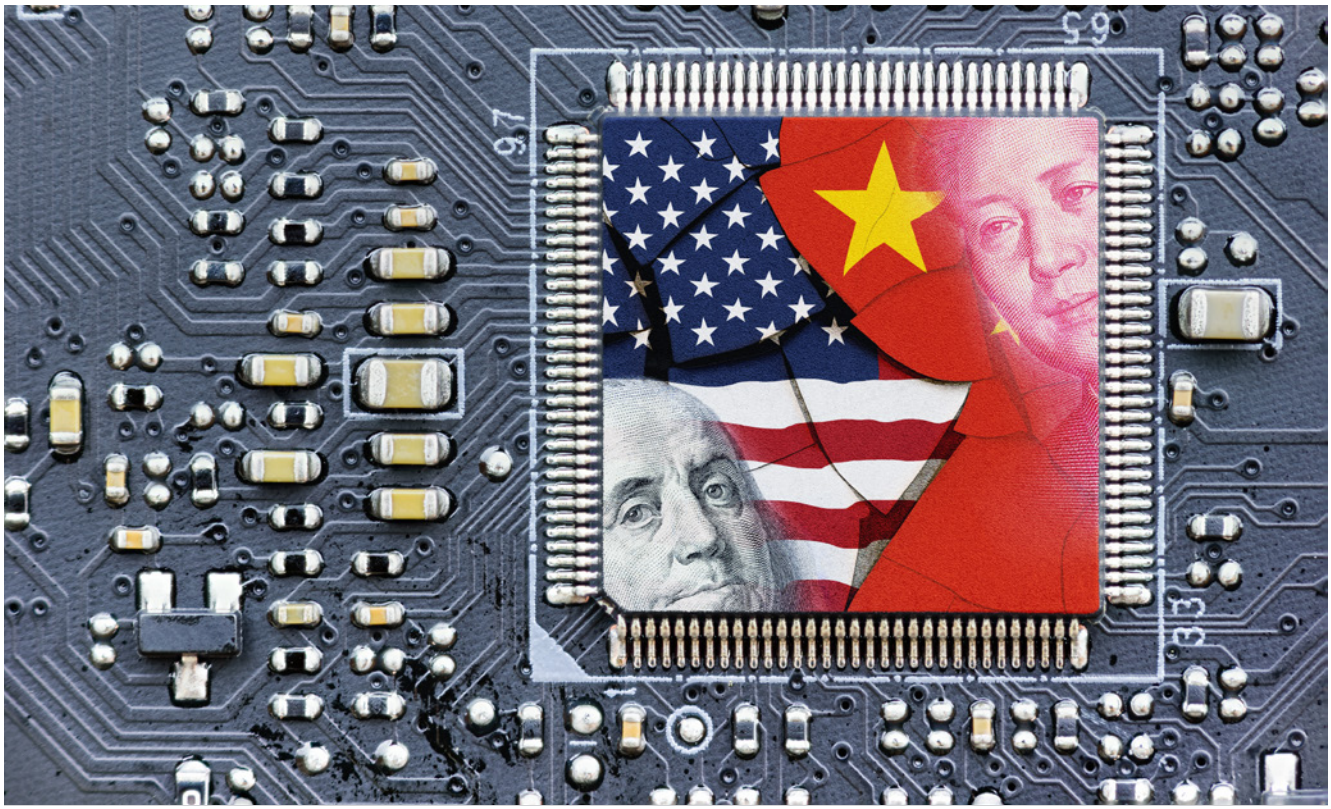

والتدابير الاقتصادية، كلها أدوات يجب توظيفها، سواء قبل أي حرب أو أثناءها وبعدها.

تفكيك تحالفات الخصم:

يلاحظ أن صن تزو بذلك يكون قد سبق مورجنثاو في الحديث عن «استراتيجية الوقيعة» (Wedge Strategy)، أي محاولة تفكيك تحالفات الخصم، أو إضعافه، كما سبقت الإشارة، غير أنه من الملاحظ أن تزو لم يقصر اتباع استراتيجية الوقيعة فقط بين الدولة، وخصومها وحسب، ولكن بين الملك ووزرائه كذلك. ويتم النوع الثاني من الوقيعة باستخدام الجواسيس، الذين يتم زراعتهم في البلاط الملكي للدولة المعادية.

ولن يتم التطرق في هذا القسم إلى النوع الثاني من الوقيعة، ولكن النوع الأول، وهو الوقيعة بين الدولة المناوئة وحلفائها. ومن الأمثلة المعاصرة على محاولة تكفيك التحالفات المعادية سعي الصين لضم تايوان سلمياً، وذلك من خلال إقناعها بأنها لا يمكنها التعويل على قيام الولايات المتحدة بدعمها عسكرياً في مواجهة بكين. ففي أواخر يونيو 2021، أصدر المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، رن قوه تشيانج، تحذيراً صريحاً لتايبيه، وحث القيادة التايوانية على أن «تدرك بشكل واقعي أن مستقبل تايوان يكمن في إعادة التوحيد الوطني». وأضاف أن «أي محاولة للاعتماد على الولايات المتحدة من أجل الاستقلال محكوم عليها بالفشل».

ويأتي ضمن الأمثلة كذلك نجاح روسيا لإحداث انقسامات بين تركيا وحلفائها في حلف شمال الأطلسي، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، بين عامي 2016 و2019، إذ نجحت موسكو في عرقلة التعاون العسكري الأمريكي – التركي، وعرقلة التشغيل البيني لحلف الناتو من خلال بيع موسكو لمنظومة الدفاع الجوي «أس – 400» لأنقرة، وهو الأمر الذي أغضب الولايات المتحدة، ودفعها إلى فرض عقوبات على تركيا، وذلك من خلال طردها من المشاركة في برنامج تصنيع مقاتلة الجيل الخامس الأمريكية «أف – 35»، وذلك ضمن حزمة عقوبات أخرى.

ومن الأمثلة كذلك تحقيق روسيا انتصاراً دبلوماسياً كبيراً على حساب الدول الغربية الداعمة لأوكرانيا، مع تولي الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الحكم في الولايات المتحدة، خاصة بعدما اعتبر أن الحرب الروسية – الأوكرانية كانت خطأ الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلنسكي، والذي اتهمه بأنه من بدأ بشن الحرب ضد روسيا، وهو ما يتوافق مع موقف الكرملين، والذي يرى أن محاولة أوكرانيا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي كان الدافع الرئيسي لشن الحرب ضد كييف، فضلاً عن تأكيد ترامب بأن روسيا «في موقع قوة» في المفاوضات الرامية لإنهاء الحرب في أوكرانيا، بما يعنيه ذلك من إمكانية التسليم بضم روسيا للأراضي الأوكرانية التي سيطرت عليها بالقوة. وسوف تؤثر هذه المواقف على وحدة الموقف الأطلسي تجاه أوكرانيا، بل وسيقوي موقف الدول الأوروبية الرافضة للاستمرار في دعم أوكرانيا اقتصادياً وعسكرياً، مثل المجر وسلوفاكيا. وعلى الجانب الآخر، فإنه إذا تمكنت واشنطن من إبرام اتفاق سلام مع روسيا حول أوكرانيا، وهو اتفاق لاتزال تقف أمامه عقبات كبيرة، فإن ترامب قد يسعى لاستقطاب موسكو بعيداً عن تحالفها مع بكين، وهو تفكير بدأت بعض مراكز البحث الأمريكية في الترويج له.

صن تزو واستعادة تايوان:

كما سبقت الإشارة إليه، فإن أحد أهم الإسهامات لصن تزو دعوته لتبني

استراتيجيات صراعية تتجنب الانخراط في حروب مدمرة، وتجعل من خيار الحرب كملاذ أخير، كما يحذر أنه عند اختيار هذا الخيار، فإنه ينبغي أن يكون سريعاً وحاسماً. ونظراً لأهمية تايوان بالنسبة للصين، فإنه سوف يتم محاولة تحليل سياسة الصين تجاه الجزيرة من منظور كتابات صن تزو. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة ضم الصين لتايوان لا تدخل ضمن إطار محاولة استعادة السيطرة على إقليم انفصالي، بل ترتبط بصراعات القوى الكبرى، إذ باتت واشنطن تؤكد في الآونة الأخيرة على رفضها ضم بكين لتايبيه بالقوة، بل وعن استعدادها للتدخل العسكري لمنع ذلك، وهو الأمر الذي أثار غضب الصين.

وقبل الشروع في توظيف مبادئ صن تزو كإطار لفهم سياسة بكين تجاه تايوان، فإنه يمكن الإشارة إلى حالة تاريخية مماثلة، وهي غزو الإمبراطور كانغشي لتايوان في أواخر القرن السابع عشر، والتي جاءت نتيجة لسياسة جمعت ما بين الحرب والتفاوض، وتوظيف القوة والحكمة مع الخصوم. ففي عام 1681، تمكن الإمبراطور كانغشي من إخماد تمرد داخلي في الصين، ووطّد سلطته، مما جعل الظروف مواتية لضم تايوان. ولتحقيق هذا الهدف، أرسل الإمبراطور، في 8 يوليو 1683، الجنرال شي لانغ وقوات بحرية قوامها أكثر من 20000 جندي و200 سفينة حربية للسيطرة على جزر بينغهو. وفي المقابل، أرسل حاكم تايوان، تشنغ كيشوانغ، ليو غوكسوان، وهو جنرال متمرس في المعارك، للدفاع عن جزر بينغهو بقوة مساوية في العدد لجيش شي لانغ. وقاتل الجيشان بضراوة لمدة سبعة أيام وليالٍ. وفي معركة بينغهو البحرية، تم القضاء على قوات النخبة في جيش تايوان، إذ خسروا 159 سفينة وقُتل أو جُرح 12,000 من جنوده. وقاد ليو غوكسوان 31 سفينة فقط للهروب إلى تايوان.

وأصيب كيشوانغ حاكم تايوان بالذعر بعد هزيمتهم في بينغهو. وفي المقابل، وبناء على تعليمات الإمبراطور كانغشي، اتبع الجنرال شي لانغ استراتيجية نشطة لكسب قلوب وعقول الجنود التايوانيين الأسرى، إذ عاملهم بلطف وكافأهم بالفضة والأرز. وبعد تلقيهم العلاج الطبي، تم إطلاق سراح الجرحى وإعادتهم إلى تايوان، وطلب منهم أن يعلنوا نية الصين في ضم تايوان سلمياً. وبالفعل، قرر كيشوانغ الخضوع للصين. وفي 11 أغسطس 1683، وصل جيش تشينغ إلى تايوان وسيطر عليها سلمياً.

وبإسقاط مبادئ تزو العسكرية، نجد أن الإمبراطور كانغشي كان قادراً على تقييم الوضع بدقة، إذ لم يستخدم القوة ضد تايوان إلا بعد أن تمكن من إخماد الاضطرابات الداخلية، كما أنه استخدم القوة بشكل حاسم، وبصورة تجنبت الدخول في حرب طويلة. فقد وظف الإمبراطور كانغشي الجنرال شي لانغ الذي كان لديه إلمام تام بطريقة قتال جيش تشنغ، ومن ثم طوّر خطة عسكرية للتغلب عليه. وكان هذا تطبيقاً مثالياً لمقولة صن تزو: «إذا كنت تعرف العدو وتعرف نفسك، فلا داعي للخوف من نتيجة مائة معركة».

وإذا ما نظرنا إلى سياسات الصين الحالية تجاه تايوان، فإنها تلتزم، حتى الآن، بتجنب الدخول في مواجهة عسكرية لاستعادة تايوان بالقوة العسكرية، وفقاً لتوجهات صن تزو، إذ إنها لاتزال تفضل توظيف الدبلوماسية القسرية في مواجهة تايوان. ووضح ذلك في المناورات واسعة النطاق، التي بدأت الصين في القيام بها بشكل دوري حول تايوان،

وتقوم الصين منذ العام 2018 وحتى العام 2021 بمناورة واحدة سنوياً بالقرب من تايوان، غير أنه بدءاً من العام 2022، وحتى 2024، بدأت ترتفع وتيرة هذه المناورات لتصبح مرتين إلى ثلاث مرات سنوياً، كما أن مناورات أغسطس 2022 كانت الأكبر على الإطلاق، فقد تضمنت محاكاة لفرض حصار بحري على تايوان، وإطلاق الصواريخ فوق تايوان؛ بالإضافة إلى شن الحرب السيبرانية، حيث جاءت هذه المناورات لتؤكد على جاهزية الصين لسيناريو ضم الجزيرة بالقوة، وذلك رداً على زيارة نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب الأمريكي، إلى الجزيرة، والتي نظر إليها من جانب بكين باعتبارها محاولة أمريكية لتشجيع التوجهات الانفصالية للجزيرة، وذلك على الرغم من تفضيل الأغلبية الساحقة من الشعب التايواني الإبقاء على الوضع الراهن، أي عدم الانضمام إلى الصين، أو إعلان الاستقلال.

وبمراجعة تصريحات المسؤولين الصينيين التي صاحبت هذه المناورات، فإنها تفرض ما يشبه الحصار البحري عليها، وذلك لإرسال رسالة إلى الولايات المتحدة بأن الصين يمكنها أن تقوم بالسيطرة على الجزيرة عسكرياً متى شاءت، ولتحذير تايوان من المغامرة بإعلان الاستقلال عن الصين.

ولا تكتفي الصين بالمناورات العسكرية وحسب، ولكنها تقوم بذلك بالعمل على ثلاثة مستويات أخرى على الأقل، وهي اتباع تكتيكات «منع الوصول والحرمان من الدخول»، وذلك من خلال امتلاك الصواريخ الباليستية القادرة على استهداف القواعد الأمريكية في جنوب شرق أسيا، وذلك لردع الجيش الأمريكي عن محاولة التدخل في أي صراع عسكري حول تايوان.

فعلى مدار السنوات العشرين الماضية، قامت جمهورية الصين الشعبية ببناء أنظمة متعددة لمنع الوصول والحرمان من الدخول حول بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان. هذه المنظومات تشمل أسلحة مضادة للسفن ومضادة للطائرات ومضادة للصواريخ الباليستية والغواصات وغيرها من القدرات البحرية والجوية الأخرى، وذلك لتغيير البيئة الاستراتيجية في غرب المحيط الهادئ، والتوازن العسكري لصالح الصين. ويحد هذا النظام من قدرات التدخل والردع لدى الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين وشركائها.

ومن جهة أخرى، تقوم الصين بزيادة عدد الرؤوس النووية الخاصة بها، إذ تشير التقديرات إلى امتلاك الصين حوالي 600 رأس نووي في 2024، فضلاً عن سعيها لامتلاك حوالي ألفي رأس نووي بحلول 2030، أو حوالي 1500 رأس نووي بحلول 2035، وفقاً لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية. وتهدف الصين من ذلك إلى الحفاظ على قوة ردع ذات مصداقية مع الدول الأخرى المسلحة نووياً التي تتنافس معها، وخاصة الولايات المتحدة والهند، فضلاً عن تحسين مكانتها العالمية، كدولة قوية ذات ردع نووي قوي. ولا شك أن أي محاولة من جانب بكين لضم تايوان بالقوة سوف تتطلب توافر عدد كافٍ من الأسلحة النووية لردع واشنطن عن التفكير في التدخل في الصراع دفاعاً عن الجزيرة.

وأخيراً، تسعى الصين من الانتقاص من الأهمية الجيوسياسية لتايوان، وذلك من خلال تطوير قدراتها في مجال إنتاج الرقائق المتقدمة، إذ تعد تايوان موطناً لشركة «تايوان لتصنيع أشباه الموصلات» (TSMC)، وهي واحدة من أكثر شركات الرقائق قيمة وأهمية في العالم، والتي تنتج ما يقدر بنحو 90% من الإنتاج العالمي من رقائق أشباه الموصلات فائقة التطور، ويتم إنتاج حوالي 70% منها في تايوان. وتعد الرقائق هي العمود الفقري للأجهزة الإلكترونية التي تستخدم يومياً في العديد من المنتجات بدءاً من السيارات الكهربائية إلى الهواتف المحمولة. ولذلك، فإنه في حالة إقدام بكين على ضم الجزيرة بالقوة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى صدمة فورية في الإمدادات مع تأخير واسع النطاق في تصنيع المنتجات التكنولوجية المختلفة، كما أن ذلك الأمر سوف يؤدي إلى أن تتحكم الصين في التكنولوجيا المتقدمة في تايوان وفي منشآت شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات، مما يمنحها ميزة كبيرة على المنافسين العالميين، وهو أمر تصمم الولايات المتحدة على منعه. ونتيجة لهذه الأهمية، صرّح الرئيس الأمريكي السابق، جو بايدن، علانية بأن القوات الأمريكية ستتدخل للدفاع عن تايوان إذا ما أقدمت الصين على غزوها، بل واقترح مسؤولون أمريكيون على تايوان أن تهدد بتدمير شركة «تايوان لتصنيع أشباه الموصلات»، وذلك كوسيلة لردع الصين عن غزو تايوان.

على مدار السنوات العشرين الماضية، قامت جمهورية الصين الشعبية ببناء أنظمة متعددة لمنع الوصول والحرمان من الدخول حول بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان

وتشير تقديرات تعود إلى أواخر 2024 إلى أن الصين تتخلف عن تايوان في إنتاج الرقائق بحوالي ست سنوات كاملة. بينما تشير تقديرات أخرى إلى أن الولايات المتحدة سوف تكون قادرة على إنتاج الرقائق المتقدمة بحلول 2030، أي تقريباً نفس الفترة الزمنية التي سوف تحتاجها الصين لإنتاج نفس الرقائق المتقدمة، وهذا يعني أن أهمية تايوان الجيوسياسية سوف تتراجع في أعين واشنطن، وهو الأمر الذي قد يجعلها تتراجع عن التدخل دفاعاً عن تايوان، خاصة إذا كانت مثل هذه المعركة قد تتطور في النهاية إلى مستوى حرب نووية بينها وبين الصين.

وإذا ما نجح التصور السابق، فإن الصين قد تكون اتبعت نصيحة صن تزو، والتي تشدد على تجنب الخوض في حرب طويلة، ومحاولة توظيف كل المساعي والوسائل غير العسكرية لضم الجزيرة باستخدام الإقناع العسكري، أو الدبلوماسية القسرية. ولكن على الجانب الآخر، فإنه لا يمكن الارتكان إلى هذا الطرح، ونسيان أن موسكو وواشنطن فضلتا في النهاية الدخول في حرب مدمرة ممتدة على الأراضي الأوكرانية.

جدل حول أطروحات تزو:

لا يمكن أبداً الانتقاص أو التقليل من قيمة أفكار صن تزو، وأهميتها، سواء للقادة العسكريين، أم للأكاديميين، وذلك لكونه قدم مفاهيم وأفكاراً تحليلية يمكن استخدامها في تحليل الصراعات والحروب في القرن الواحد والعشرين. كما أنه أشار إلى أهمية امتلاك استراتيجية كبرى توظف أدوات القوى الشاملة للدولة. ومع ذلك، فإنه لا ينبغي إغفال أن هناك انتقادات وُجهت له، والتي يمكن توضيحها وتحليلها في الفقرات التالية:

يتعلق أول هذه الانتقادات بأن الواقع العملي يكشف أنه على الرغم من التكلفة الباهظة والمدمرة للحرب، فإن هذا الأمر لم يمنع القوى الكبرى، أو الإقليمية، من الانخراط فيها لتحقيق مصالحها. ولعل المثال الواضح على ذلك الحرب الروسية – الأوكرانية في فبراير 2022، فقد بدأت بذور الحرب في عام 2014، سواء بسبب إطاحة الغرب بالحكومة المنتخبة في أوكرانيا الموالية لروسيا بشكل غير ديمقراطي، ومن ثم العمل على تحويل كييف إلى دولة معادية لروسيا، كما ترى الأخيرة، أم بسبب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية، كما ترى كييف وحلفاؤها الغربيون. فقد أكدت المستشارة الألمانية السابقة، أنجيلا ميركل، في أحد تصريحاتها للصحف الألمانية، بأن اتفاقيات مينسك، التي تم توقيعها لعلاج مشكلة الإقليم الانفصالي في الدونباس، كانت تهدف ليس لحل المشكلة، ولكن لتجميدها، ومنح كييف الوقت الكافي لتعزيز قدراتها العسكرية، مضيفة أن كييف الآن أقوى مما كانت عليه في 2014 و2015، كون حلف الناتو لم يكن قادراً على إمداد قوات كييف بالأسلحة خلال تلك الفترة، بذات الوتيرة التي يقدمها اليوم. ويعني ما سبق أن الحرب التقليدية ضد الخصوم لم تفقد مكانتها حتى الآن، وذلك على الرغم من تحذير تزو من تداعياتها الكارثية.

وعلى الرغم من أن تزو أكد، وهو على حق في ذلك، على صعوبة تحقيق النصر في حروب الاستنزاف، لأن الطرف المنتصر يكون قد تكبد خسائر تفوق أي مكاسب أو أهداف قد حققها من الحرب، وبالتالي فهو نصر أقرب إلى طعم الهزيمة، فإن الحرب الروسية – الأوكرانية، في المقابل، لو انتهت بتسوية قدمت لموسكو ضمانات بعدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، بالإضافة إلى التسليم بالأراضي التي انتزعت السيطرة عليها من أوكرانيا، فإن ذلك سوف يمثل نصراً كبيراً لموسكو، خاصة مع تسليم الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في 20 فبراير 2025، بأن روسيا تتفاوض من موقع القوة.

من جانب أخر، سعى عدد من المنظرين الغربيين إلى قراءة صن تزو، وتوظيف أفكاره كمفتاح لفهم «طريقة الصين في شن الحرب»، أو «ثقافتها الاستراتيجية»، وذلك على افتراض أن الخبرة العسكرية لأي دولة، والدروس التي راكمتها من معاركها السابقة، تترك تأثيراً عميقاً على طرق تفكير نخبتها حول الحرب. وتعرف الثقافة الاستراتيجية على أنها «مجموعة من المعتقدات والقيم المشتركة حول فاعلية القوة ودورها واستخدامها والتي يتشاركها أعضاء مجتمع الأمن الوطني للدولة، والتي تستمد جزئياً من سرديات الماضي، وتؤسس تسلسلاً هرمياً من التفضيلات حول ما إذا كان ينبغي على الدولة استخدام القوة للتعامل مع التهديدات الأمنية وكيفية استخدامها». وتفترض الثقافة الاستراتيجية أن المعتقدات والقيم حول القوة تتسم بالثبات بالرغم من مرور الزمان، وأنها تمارس تأثيراً حول كيفية اتخاذ القادة لقرارات حول الحرب.

ويرى بعض المنظرين الغربيين أن النصوص القديمة، مثل كتاب فن الحرب، وغيره تعكس القناعة الراسخة لدى المخططين الاستراتيجيين الصينيين. ووفقاً لهؤلاء، فإن الثقافة الاستراتيجية الصينية تعكس رفضاً لاستخدام القوة باعتبارها إحدى أدوات قوة الدولة. وفي المقابل، يرى أخرون أن صن تزو يحض على استخدام القوة، ولكن بصورة غير متناسبة مع الخصم، وذلك لتحقيق نصر سريع وحاسم، وأن إشارته إلى أدوات أخرى من قوة الدولة، كالدبلوماسية والاقتصادية وغيرهما، ما هي إلا عناصر مكملة، وليس بديلة لاستخدام القوة. ويستند هؤلاء إلى تاريخ الصين نفسها، والصراعات الداخلية الدامية، وأنه من العام 1100 قبل الميلاد إلى عام 1911 ميلادية، شهدت الصين حوالي 3,800 حرب، وأنه خلال سلاسة مينج الحاكمة، كان الحكام الصينيون يشنون حرباً واحدة خارجية كل عام على مدار 270 عاماً.

ويمكن الرد على ما سبق بالتأكيد على أنه لا يمكن أبداً النظر إلى آراء صن تزو باعتبارها مقيداً لأفعال وسياسات الصين، فكما سبقت الإشارة، اتبع القادة العسكريون، في الشرق والغرب، حديثاً وقديماً، آراء صن تزو، ولذلك لا يمكن اعتبارها ملهمة فقط للصين دون غيرها من الدول.

وفي الختام يمكن القول أن صن تزو يقدم في كتابه «فن الحرب» قواعد مهمة لأهمية امتلاك الدولة لاستراتيجية شاملة، لا تقتصر فقط، على القوة العسكرية لتحقيق أهدافها في الساحة الخارجية في مواجهة خصومها. كما كان من أوائل المنظرين العسكريين الذين أشاروا إلى أهمية توظيف الحسابات العقلية في الحرب، ومحاولة تحقيق المعرفة المسبقة من خلال توظيف الجواسيس لجمع المعلومات الكافية عن العدو، وكل أحواله. وأكد كذلك على أهمية تجنب الانجرار إلى حروب استنزاف طويلة الأمد، تنهك ميزانية الدولة، وتنتقص من قيمة الانتصار، إن تحقق في النهاية.

وبغض النظر عن الجدل الفكري حول توظيف فكر صن تزو للاستدلال على الاستراتيجيات العسكرية لدولة بعينها، مثل الصين، فإنه من المؤكد أن آراء تزو قد ألهمت الكثيرين في العالم، في الشرق والغرب، على حد سواء، خاصة فيما يتعلق بضرورة اتباع الحسابات العقلية الرصينة قبل الانجرار في أي حرب، وتذكيره بتكلفتها المهلكة على الدولة والشعب. وإذا ما حاولنا توظيف رؤى تزو لاستشراف سياسات الصين تجاه تايوان، سوف نجد أنها تتمتع بقيمة لشرح سياسة بكين تجاه تايوان، غير أنه لا يمكن الانجرار لاستنتاجات متسرعة ترى بأن بكين لن توظف القوة العسكرية لاسترداد تايوان. وكما تذكر الحرب الروسية – الأوكرانية، والتي أنهت عامها الثالث في فبراير 2025، فإن حرب الاستنزاف لاتزال تمثل خياراً مطروحاً للدول للدفاع عما تعتبره مصالح حيوية لا يمكن التفريط فيها.

المراجع:

- ميركل تكشف ما أخفته حينما كانت مستشارة عن الهدف من اتفاقات مينسك، روسيا اليوم، 7 ديسمبر 2022، متاح على الرابط التالي: https://arabic.rt.com/world/1414963-ميركل-اتفاقيات-مينسك-منحت-كييف-الفرصة-لتعزيز-قدراتها-العسكرية/
- ترامب: روسيا "في موقع قوة" في المفاوضات بشأن أوكرانيا، سكاي نيوز عربية، 20 فبراير 2025، متاح على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com/world/1778364-ترامب-روسيا-في-موقع-قوة-المفاوضات-بشأن-أوكرانيا
- محمد المشرف خليفة، صن تسو وكتاب فن الحرب: مُلهم للقادة ومرجع هام للاستراتيجيات العسكرية والحروب، موقع درع الوطن، 1 سبتمبر 2014، متاح على الرابط التالي: https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/history/صن-تسو-وكتاب-فن-الحرب/ar
- البنتاغون: بحلول 2030 قد تصل الترسانة النووية الصينية إلى ألف رأس حربي، روسيا اليوم، 18 ديسمبر 2024، متاح على الرابط التالي: https://arabic.rt.com/world/1629802-البنتاغون-بحلول-2030-قد-تصل-الترسانة-النووية-الصينية-إلى-ألف-رأس-حربي/
- تحليل CNN: روسيا الرابح الوحيد من هجوم ترامب على زيلينسكي، سي إن إن عربي، 20 فبراير 2025، متاح على الرابط التالي: https://arabic.cnn.com/world/article/2025/02/20/as-trumps-attacks-on-zelensky-turn-personal-theres-only-one-winner-russia
- ترامب: روسيا "في موقع قوة" في المفاوضات بشأن أوكرانيا، سكاي نيوز عربية، 20: فبراير 2024، متاح على الرابط التالي https://www.skynewsarabia.com/world/1778364--ترامب-روسيا-في-موقع-قوة-المفاوضات-بشأن-أوكرانيا
- David Wallsh, Andrew Taffer, and Dmitry Gorenburg, Countering Chinese and Russian Alliance Wedge Strategies, The Center for Naval Analyses, May 2022, (pp. 35 – 36), accessible at: https://www.cna.org/reports/2022/05/Countering-Chinese-and-Russian-Alliance-Wedge-Strategies.pdf
- Luis Simón, The Trump Administration Vs The 'Axis Of Upheaval'?, War on the Rocks, January 29, 2025, accessible at: https://warontherocks.com/2025/01/the-trump-administration-vs-the-axis-of-upheaval/
- James P. Micciche, op.cit.
- Chris King, The Art of War: China's Strategic Considerations in Conquering Taiwan, MEMRI, June 12, 2023, no 1697, accessible at: https://www.memri.org/reports/art-war-chinas-strategic-considerations-conquering-taiwan
- Amrita Jash, China's Military Exercises Around Taiwan: Trends and Patterns, Global Taiwan Institute, October 2, 2024, accessible at: https://globaltaiwan.org/2024/10/chinas-military-exercises-around-taiwan-trends-and-patterns/
- Paul Haenle and Nathaniel Sher, How Pelosi's Taiwan Visit Has Set a New Status Quo for U.S-China Tensions, Carnegie, August 17, 2022, accessible at: https://carnegieendowment.org/posts/2022/08/how-pelosis-taiwan-visit-has-set-a-new-status-quo-for-us-china-tensions?lang=en
- Fabian-Lucas Romero Meraner, China's Anti-Access/Area-Denial Strategy, The Defence Horizon Journal, February 9, 2023, accessible at: https://tdhj.org/blog/post/china-a2ad-strategy/
- Amrita Jash, By the numbers: China's nuclear inventory continues to grow, Lowy Institute, February 27, 2024, accessible at: https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/numbers-china-s-nuclear-inventory-continues-grow
- Taiwan's Chip Dilemma: Navigating the Threat of Invasion and the Strain of Diversification, TRT World Research Center, October 31, 2024, accessible at: https://researchcentre.trtworld.com/featured/taiwans-chip-dilemma-navigating-the-threat-of-invasion-and-the-strain-of-diversification/
- Will China Invade Taiwan? A Potential Timeline for Conflict, Global Guardian, January 3, 2025, accessible at; https://www.globalguardian.com/global-digest/will-china-invade-taiwan
- Derek M. C. Yuen, Deciphering Sun Tzu; How to Read 'The Art of War', (Oxford; Oxford University press, 2014), p. 1.
- Michael Ferguson, Sun Tzu's Trap: The Illusion Of Perpetual Competition, Modern War Institute, February 10, 2022, accessible at: https://mwi.westpoint.edu/sun-tzus-trap-the-illusion-of-perpetual-competition/
- Michael J. Mazarr, Understanding Competition Great Power Rivalry in a Changing International Order — Concepts and Theories, Rand, March 30, 2022, (p. 37), accessible at: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PEA1400/PEA1404-1/RAND_PEA1404-1.pdf
- Fumio Ota, Sun Tzu in Contemporary Chinese Strategy, Joint Force Quarterly, Vol. 73, 2nd Quarter, 2014, p. 76.
- Toshi Yoshihara, Sun Zi and the Search for a Timeless Logic of Strategy, in; Hal Brands (ed.), The New Makers of Modern Strategy; From the ancient world to the digital age, (Oxford; Princeton University Press, 2023), p. 68.
- Peter van Emde Boas (et al.), Analyzing the Logic of Sun Tzu in "The Art of War", Using Mind Maps, (Switzerland; Springer, 2022), pp. 11 – 12.
- Joey Yap, Qi Men Dun Jia Sun Tzu Warcraft, (Malaysia; Joey Yap Research Group Sdn Bhd, 2nd edition; August 2014), p. 16.
- Akshay Joshi, Strategic Wisdom from the Orient: Evaluating the Contemporary relevance of Kautilya's Arthashastra and Sun Tzu's Art of War, Strategic Analysis, Vol. 43, Issue 1, 2019, p. 57.
- James P. Micciche, The Art of Non-War: Sun Tzu and Great Power Competition, War Room, March 18, 2021, accessible at: https://warroom.armywarcollege.edu/articles/non-war/
- Hwy-Chang Moon, The Art of Strategy; Sun Tzu, Michael Porter, and Beyond, (Cambridge; Cambridge University Press, 1st edition; 2018) p. 17.
- Matthew J. Morgan, The Art of War in Operation Iraqi Freedom, Defense & Security Analysis, Vol. 21, No. 1, March 2005, p. 99.
- Stephen J. Cimbala, Sun Tzu and Salami Tactics? Vladimir Putin and Military Persuasion in Ukraine, 21 February–18 March 2014, Journal of Slavic Military Studies, Vol. 27, Issue 3, 2014, p. 361.
- Waniyyah Hassan, Understanding Sun Tzu and the Art of Hybrid War – Book Review, Modern Diplomacy, May 22, 2024, accessible at: https://moderndiplomacy.eu/2024/05/22/understanding-sun-tzu-and-the-art-of-hybrid-war-book-review/
- Derek M. C. Yuen, Deciphering Sun Tzu, Comparative Strategy, Vol. 27, Issue 2, 2008, p. 183.
- Kuan Feng, A Study of Sun Tzu's Philosophical Thought on the Military, Chinese Studies in Philosophy, Vol. 2, no. 3, Spring 1971, p. 116.
- Mark McNeilly, Sun Tzu and the Art of Modern Warfare, (Oxford; Oxford University Press, 2015), p. 62.
- Michael Warner, The divine skein: Sun Tzu on intelligence, Intelligence and National Security, Vol. 21, Issue 4, 2006, p. 488.
- Stephen J. Cimbala, op.cit., p. 361.
- Michail Ploumis, Strategy, Sun Tzu and the Battle of Marathon, Defence Studies, Vol. 21, Issue 1, 2021, p. 111.
- James Holmes, Sun Tzu And US: How China threatens U.S. alliances, National Review, August 2, 2021, p. 22.
- Richard Koyoumdjian, How annexing Crimea has affected the Russian; Navy and overall power projection in the Black Sea region?, AthenaLab, accessible at: https://athenalab.org/wp-content/uploads/2021/06/Annexation-of-Crimea-RK.pdf
- Pavel Polityuk and Anton Zverev, Why Ukrainian forces gave up Crimea without a fight - and NATO is alert, Reuters, July 24, 2017, https://www.reuters.com/article/world/why-ukrainian-forces-gave-up-crimea-without-a-fight-and-nato-is-alert-idUSKBN1A90FV/
- Yasuhiro Izumikawa, To Coerce or Reward? Theorizing Wedge Strategies in Alliance Politics, Security Studies, Vol. 22, Issue 3, 2013, p. 502.

عدسة الكلية

معرض صور

القاءات

المحاضرات

الوفود

الزيارات

الأنشطة والفعاليات

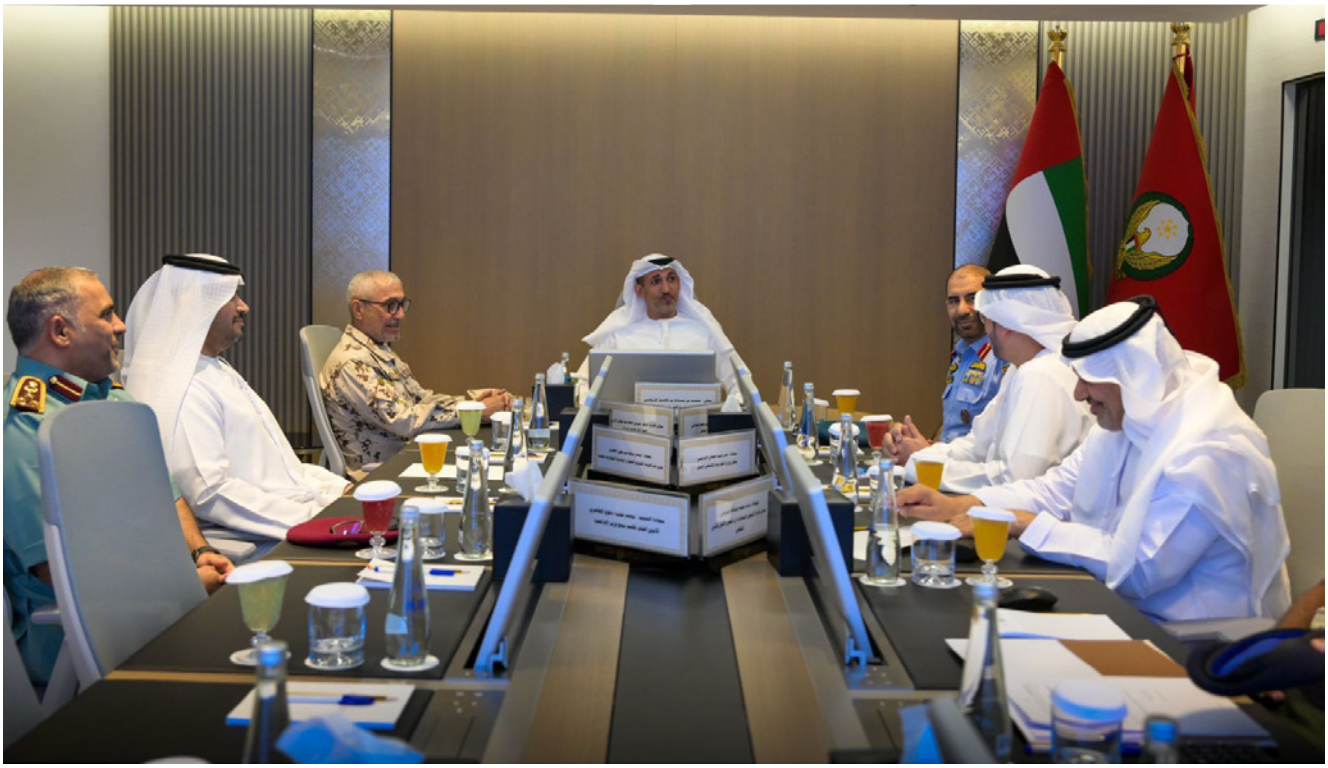

زيارة سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم لكلية الدفاع الوطني

«هذه الكلية تمثل صرحاً علمياً واستراتيجياً نفتخر به، ونعتز بالدور الذي تؤديه في تأهيل الكوادر الوطنية والارتقاء بقدراتهم الأكاديمية والعملية»

سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

كلية الدفاع الوطني
National Defence College

سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان يستقبل منتسبي دورة الدفاع الوطني الثانية عشرة

زيارة سعادة اللواء الركن طيار الشيخ أحمد بن طحنون آل نهيان نائب رئيس أركان القوات المسلحة

وزارة الدفاع
DEFENCE
كلية الدفاع الوطني
National Defence Coll

المحاضرات

معالي محمد بن مبارك المزروعي
وزير الدولة لشؤون الدفاع

معالي أنور بن محمد قرقاش
المستشار الدبلوماسي
لصاحب السمو رئيس الدولة

معالي عبدالله بن طوق المري
عضو مجلس الوزراء وزير الاقتصاد

معالي الدكتورة
أمنة بنت عبدالله الضحاك
وزيرة التغير المناخي والبيئة

معالي سارة بنت يوسف الأميري
عضو مجلس الوزراء
وزيرة التربية والتعليم

معالي الدكتور
ثاني بن أحمد الزيودي
وزير دولة للتجارة الخارجية

المحاضرات

معالي عهود بنت خلفان الرومي
وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل في دولة الإمارات

معالي الدكتور سلطان بن سيف النيادي
وزير دولة لشؤون الشباب

معالي خليفة بن شاهين المرر
وزير دولة

سعادة الفريق الركن طيار إبراهيم ناصر العلوي
وكيل وزارة الدفاع

سعادة علي عبدالله الأحمد
الوكيل المساعد للسياسات والاتصال الدفاعي بوزارة الدفاع

سعادة غنام بطي المزروعي
الأمين العام لمجلس تنافسية الكوادر الإماراتية

الوفود

وفد من جامعة الدفاع الوطني لجمهورية كوريا

وفد كلية إدارة الدفاع بجمهورية الهند

وفد جامعة الدفاع الوطني لجمهورية باكستان الاسلامية

وفد أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية

وفد أكاديمية ربدان

وفد جامعة زايد العسكرية

الوفود

وفد جامعة الدفاع الوطني للمملكة العربية السعودية

وفد كلية الدفاع الوطني لجمهورية كينيا

وفد الكلية الحربية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية

وفد معهد الدراسات الدفاعية الوطنية المتقدمة للجمهورية الفرنسية (IHEDN)

سعادة يو جيه سيونج سفير جمهورية كوريا الجنوبية

فريق تعزيز المعرفة بالقيادة العسكرية الموحدة

الزيارات

زيارة إلى الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث

زيارة إلى الأرشيف والمكتبة الوطنية

زيارة إلى قاعدة الفجيرة البحرية

زيارة إلى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

زيارة إلى مركز تطوير وتحليل مفاهيم العمليات في حرس الرئاسة

زيارة إلى المصرف المركزي

الأنشطة والفعاليات

احتفال باليوم الوطني (53)
لدولة الإمارات العربية المتحدة

اليوم الرياضي

الأنشطة والفعاليات

الإفطار الرمضاني الجماعي

الملتقى السنوي للخريجين (ليلة النادي)

الأنشطة والفعاليات

تكريم المتقاعدين والمنقولين من الكلية

محاضرة في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

حضور ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الحادي عشر

دورة القيادات العليا

اجتماع مجلس الخريجين

زيارة متحف حصن المقطع

كلية الدفاع الوطني
College
افتتاح دورة الدفاع الوطني ال
الإثنين 08/26
كلية الدفاع الوطني
National Defence College

ثانية عشر 2024-2025
2024/0